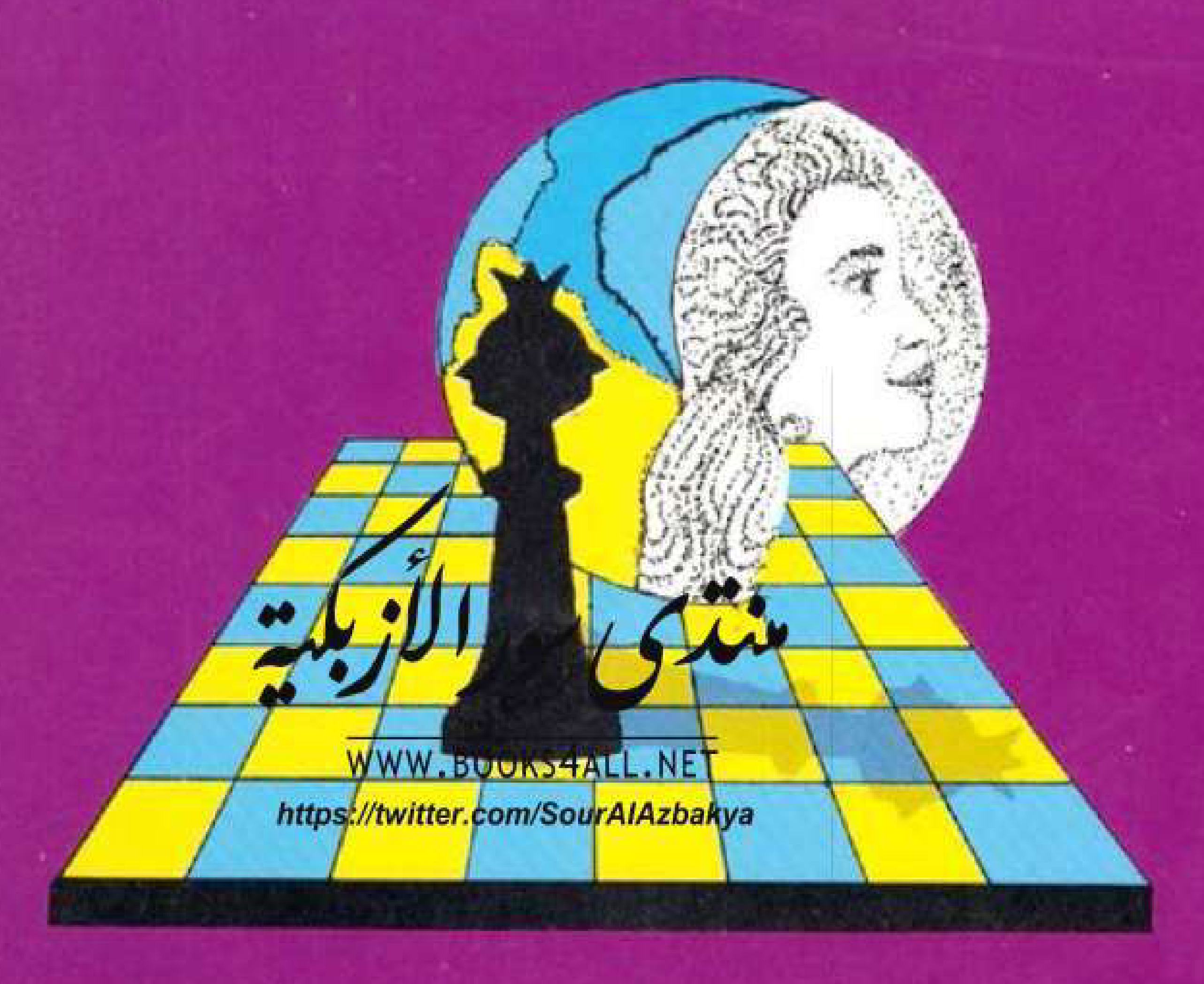
جيزيل حليمي

النســـاء

نصف العالم، نصف الحكم



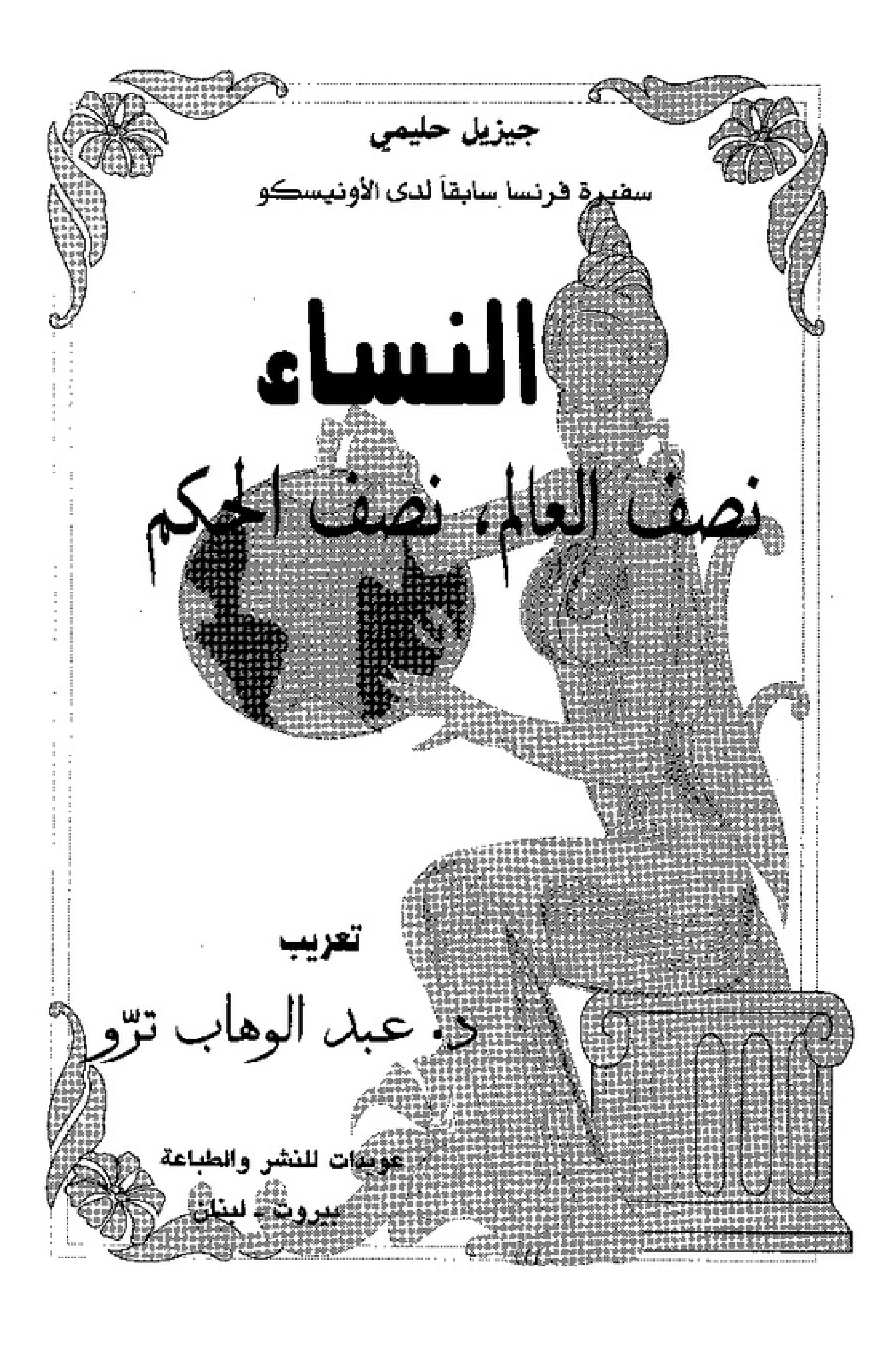
عويدات للنشر والطباعة

بيروت - لبنان



النســـاء

نصف العالم، نصف الحكم



جيزيل حليمي

سفيرة فرنسا سابقاً لدى الأونيسكو

النساء

نصف العالم، نصف الحكم

تعريب

د. عبد الوهاب ترّو

عويدات للنشر والطباعة

بيروت - لبنان

CONTRAT

ENTRE LES SOUSSIGNÉS :

- La Société Anonyme ÉDITIONS GALLIMARD, dont le siège est 5, rue Sébastien-Bottin, 75007 Paris, agissant, ainsi qu'elle s'en porte garante, en qualité de seul propriétaire des droits de l'ouvrage qui fait l'objet du présent contrat, ci-dessous désignée par «GALLIMARD»,

d'une part,

- et les EDITIONS OUIEDAT, B.P. 628, Beyrouth, Liban, ci-dessous dénommé ,"Editeur",

d'autre part,

IL A ETE CONVENU CE QUI SUIT:

I.- GALLIMARD accorde à l'Éditeur, qui accepte, l'autorisation de publier en volume, et de vendre dans le monde entier la traduction en langue **arabe** de l'ouvrage du collectif **"Choisir - La cause des femmes"** intitulé :

FEMMES
moitié de la terre
moitié du pouvoir

Pour les Editions GALLIMARD

Pour les Editions OUIEDAT

EDITIONS OUEIDAT
☎ 831570, Fax (1) 421003
B.P. 623 Beyrouth - Liban

EDITIONS GALLIMARD
par délégation du
Président Directeur Général

الطبعة الأولى 1998

مقدمة

تولت حركة «الإختيار Choisir» زمام المبادرة من أجل إنعقاد هذا المؤتمر[1]، لأننا نلاحظ بأنه تحت غطاء مبادىء المساواة والشرعية تتم ممارسة الديمقراطية المتكافئة التي بتشوه في كل العالم تقريباً المثال والمعنى العميق للديمقراطية، وينتج عن ذلك إقصاء للنساء عن السلطة السياسية بشكل كامل.

لقد حضر إلى هذا المؤتمر الذي دام يومين ثلاث وعشرون دولة موزعة على القارات الأربع.

ترأست الجلسة الصباحية الأولى ماري برنار مونيه سفيرة كندا في الأونيسكو، والسيّدة الأولى رئيسة المجلس التنفيذي الذي يمثل مجموعة من الفقهاء ورجال العلم والأدب. لا شك أنها مسؤولية كبيرة وصعبة وشاقة، وتتطلب الذكاء، والسلطة، والكفاءة، إن تلك الصفات لن نسامح النساء بها.

أما الجلسة الثانية لبعد الظهر إنعقدت برئاسة صديقتي هان سوّيان الروائية الصينية المشهورة والباحثة والمؤرخة.

باسم حركة «الإختيار» أشكرهم جميعاً، كما إني أشكر كل الذين وكل اللواتي تقدموا بمداخلات أعتبرت على جانب كبير من الأهمية وأثارت الإهتمام على مدى اليومين. كما إني أشكر كل الأشخاص والهيئات الذين ساهموا في دعم هذا المؤتمر: لجنة مفوضية الدول الأوروبية، الوزيرة السابقة لحقوق المرأة: ڤيرونيك نيرتز، مختبرات دوفار وبوفيه، ولا سيّما الأونيسكو. لقد استقبلنا

---

(1) إن تنظيم هذا المؤتمر: «الديمقراطية من أجل النساء: تقاسم الحكم» (باريس، الأونيسكو 4.3 حزيران 1993) والتحضير وترجمة نصوص المداخلات، والإعداد لهذا الكتاب تم بإشراف: فرنسواز بوسو، إيفون بريديه، كريستيان برون، فرنسوا كليور، مونيك فيتار، جيزيل حليمي، لومي لوزان، غبريال لورن، ميراي دومون، سلام نغرور بول سيغال، ميشال توما، سيلفي توما.

الأونيـ حكو ـ بوسعي القول مثل العادة، لأننا جئنا إلى هنا للمرة الثالثة ـ بحفاوة كبيرة وبرعاية مميّزة، أتقدم بالشكر إلى مديرها العام السيّد فديريكو مايور الذي عبر دائماً عن إهتمام خاص بقضيتنا التي ندافع عنها، أشكر أيضاً السيد الرئيس وكل فريقه، كما أتوجه بالشكر إلى كل المترجمات اللواتي أبدين عملاً يثير الإعجاب.

أعبر عن كل إمتناني لكل الشخصيات التي سَاهمت معنا من أجل إنجاح هذا اللقاء الكبير: السيّدة سفيرة الولايات المتحدة في باريس، والسادة سفراء الصين والدانمرك، واليونان، وأيرلندا، واسرائيل، وفلسطين، والبرتغال وتونس.

وفي الختام أشكر كل الشخصيات السياسية التي أرسلت برقيات لأنها لم تتمكن من المشاركة في المؤتمر: السيّدة غرو هارلم برندنلاد، رئيسة الوزراء في النروج، السيّدة إيان دالس، وزيرة في البلاد المنخفضة، السيّدة فيغديس فيندبوغادوتير، رئيسة إيسلندا، السيّدة ماري روبتسن، رئيسة إيرلندا السيدة ميت سميت، وزيرة في بليجكا، السيدة ريتا سوسموت رئيسة البرلمان الألماني، السيّدة مارغريت تاتشر رئيسة الوزارء في إنكلترا.

جيزيل حليمي

رئيسة حركة «اختيار»

سفيرة فرنسا سابقاً لدى الأونيسكو

«إنّ شمول النساء بمبدأ المساواة التامة
يعتبَر السمة الأكثر دلالة على الحضارة»

ستاندال

«الإنسان الإجتماعي هو الرجل والمرأة»

سان سيمون

جيزيل حليمي

Gisèle Halimi

دفاع عن ديمقراطية عادلة في التمثيل

في كلّ مجالسِ النّواب في العالم تقريباً، يمكن اعتبار النساء صُوراً غير ناطقة أكثر بكثير من أن يكنّ ممثلاتٍ حقيقياتٍ عن الشعب. كيف ولماذا أطال هذا القبول والخضوع والسكوت من عمر هذا الإنقسام الإنساني في الحياة السياسية؟.

بأي تواطؤ وبأي تشابك بين العقليات والقوانين، أصبح الميدان السياسي أقل تمثيلاً للنساء، وحكراً على الرجال حتى في الدول الحديثة التي تدعي الديمقراطية؟.

يتعيّن علينا إذاً أن نبيّن الأسباب لهذا التمييز الجنسي.

*

كي نفسح المجال أمام نقاشٍ حقيقي، تتطلّب هذه الأسئلة أن نعود إلى كلّ المعطيات التاريخية والفلسفية، رغم كل التعقيد الذي تتصف به. يتوجب علينا أن نضيف أيضاً المعطيات التي تلقي الضوء على برهان العامل البيولوجي. ليس لأن علم التشريح والبيولوجيا هما الحجر المحك والمقياس لهذا العامل، بل لأن الذين يقومون بالإشراف على هذين العلمين يستنتجون دونية النساء بشكل عام. وبذلك: يتمّ إبعادنا عن المعنى الحقيقي للملاحظة العلمية.

فهؤلاء الذين يدافعون عن وجود طبيعتين مختلفتين، الرجال والنساء مع كل أفكارهم الفطرية والمكتسبة، يستخلصون مفهوم الفصل بين الأدوار الناتج عن عدم وجود القدرة عند النساء من أجل القيام ببعض المسؤوليات ـ ومن ضمنها المسؤوليات السياسية والعامة ـ التي تقع على عاتق الرجال وفقاً لطبيعتهم. فالمرأة عاجزة عن تولي شؤون الحكم، ونحن لن نناقش أبداً مسألة مهارتها في المطبخ وفي المنزل وفي تربية أطفالها. إنها الدائرة المختصّة بها. أمّا الرجل فمطلوب منه أن يقود هذا العالم. هذه الدائرة العامة تختّص به فقط.

ويفترض الاختلاف بين الجنسين، في النظام الأبوي، إختلافاً في الموقع يعبّر عنه بالمعادلة التالية: الإختلاف البيولوجي يعني دونية المرأة.

وفي القرن الثامن عشر، عالج الأطباء ـ الفلاسفة سلوك المرأة وفقاً لطبيعة جنسها، وإستناداً إلى نظرية روسّيل (1775) (Roussel)، يتمدّد الرحمّ تقريباً في كل جسم المرأة، ثم تصبح هذه الأخيرة رمزاً لرحمها «من خلال كل الوجوه التي تعبّر عنها». كما أن «قوة رحمها تبلغ مداها إلى حدود دماغها بواسطة الأحاسيس، وبالتالي، تفرضُ علينا النتيجة التالية: من العبث أن نعقد الآمال على أي تطور في الذكاء عند المرأة. . . وفي موقع آخر، وعشية الثورة الفرنسيّة أكّد سيلفان ماريشال (Maréchal)، الشيوعي الذي يؤمن بالمساواة، وتلميذ بابوف (Babeuf) ومؤلف كتاب «منع النساء من «تعلم القراءة أو مشروع قانون ينص على منع النساء من تعلم القراءة» بأن أي مجتمع يقبل بالمشاركة السياسية للنساء، يتعرّض حتماً لمخاطر جمّة[1].

*

ويستمدّ المضمون السياسي ـ إعلان حقوق الإنسان في أميركا، والثورة الفرنسية ـ زخمه من فلسفة الشمولية. فشمولية القوانين هي الفكرة الصادرة عن الأنوار التي أضاءها الثوريون الفرنسيون عام 1789. كما أنّ بريقها قد وصل إلى بلادٍ أوروبية متعدّدة. وامتد أيضاً إلى بلادٍ مختلفة في العالم. وبالتالي أصبح كل فردٍ يعترف بوجود الإنسان في ذاته. إنّ فكرة الإنسان هي عامة، مطلقة. فهي تعبّر عن الكائن الإنساني، الفرد الذي لا يميّزه أصله ولا لون بشرته ولا جنسه ـ بإختصار، كل ما هو إنساني، حتى وإن كان مختلفاً عنّا يحقق المساواة فينا، وذلك بفضل الولادة التي تبشر بوجود الإنسان، وكما كان يقول ميشليه (Michelet)، إن الأعضاء المؤسسين لثورة 1789 أرادوا أن يقوموا بدور «المشرّع» للجنس البشري. ولكن هل تمكنوا من تحقيق هذا المشروع؟ نشير في البداية، إلى أنّ هذه الرومنسية الثوريةِ لم تحل دون إستمرار العبودية (التي ألغيت عام 1794 بعد إعلان

---

(1) أنظر جنفياف فريس (Fraisse): حجّة النساء (La raison des femmes) باريس، بلون (Plon) 1992.

الجمهورية)، ولم تحاول إقرار الحقوق السياسية والمدنية للنساء ـ لم تولد في فرنسا المرأة التي تتمتع بدرجة المواطنية ـ رغم أن هذا البلد يُعتبر رمزاً للشمولية ـ الاّ بعد مرور قرن ونصفٍ. لكنّ بلداناً كثيرة كنيوزيلندا (1893)، والدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وألمانيا (بين1906 و1920) والمملكة المتحدة (1928) وإسبانيا والبرتغال (1931) كانت قد سبقت فرنسا في هذا المضمار. تجدر الإشارة إلى أنّ السيّدتين أولمب دو غوج أو مانون رولاند اللتين طالبتا بمنح الحقوق السياسية للنساء لم تحصلا على الموافقة إلاّ في نقطة مشتركة ونهائية: لقد ماتتا شهيدتين على المقصلة مثل الرجال دون أن تتمكنا من التمتع بحق المواطنية ـ إنّ تلك الشمولية التي أخذت على عاتقها مبدأ التجريد والتطبيق على كل فرد، مهما كان أصله، لم تتناول في الواقع ـ كما كتب سارتر (Sartre) ـ الاّ الرجل البرجوازي في عام 1789 أمّا المرأة البرجوازية فوجدت نفسها مهمّشة.

سنحاول أن نزيل كل تشويش في المعنى: إن الشمولية والنظريات المتعلقة بحقوق الإنسان ليست متهمة من خلال تكوينها؛ بل بحسب التناقض والتجريد الخاطىء. بإستطاعتي أن أكون منتمية إلى النظام الجمهوري من الرأس حتى أخمص القدمين، ومع ذلك إني أعترف بأنّ الثورة الفرنسية قدمّت البرهان على كره النساء، رغم أنّ هذا العمل لا يتوافق مع العقل ومع الشمولية الإنسانية. لقد قررت الثورة الفرنسية فعلاً إقصاء النساء عن الساحة المدنية.

*

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 (المادة الواحدة والعشرين) وبالتوافق مع المادة الثانية منه، يسمح للنساء بالمشاركة «في إدارة الشؤون العامة» في بلادهن. كما أنهن يتمتعن بنفس الشروط من أجل تولي الوظائف العامة».

واليوم أصبحت الحقيقة واضحة.

وبعد مرور خمسة وأربعين عاماً على هذا الإعلان الرسمي وبعد ثلاثين عاماً على توقيع الإتفاقية العالمية ضد التمييز الجنسي؛ ورغم إعتماد هذا التميز في

المنظمة العالمية وفي الأونيسكو وفي كل أنظمة الأمم المتحدة على أساس التعرّض للكرامة الإنسانية«ومع ذلك، ما تزال المرأة منفية من الميدان السياسي أو يُسمح بوجودها على شكل تحريضي كحجة للثقافة الأبوية أو لنظام الإمتيازات الذي يعتبر من شأن الرجال فقط.

وعندما نمعن النظر في النسبة المئوية للتمثيل البرلماني إنطلاقاً من المعطيات العالمية، قد تعترينا الدهشة: على المستوى العالمي. تتم المشاركة السياسية بين النساء والرجال إستناداً إلى النسبة التالية:

86% للرجال.

14% للنساء.

وتقارن هذه النتيجة مع الأرقام الفرنسية (5,7%)للنساء في البرلمان، وهي أقل نسبة في أوروبا، كما أن الوضع مماثل في اليونان. ورغم أن هذه المشاركة السياسية تبدو هزيلة، غير أنها ترسم الإطار الجديد للتحرك. لكن فرنسا ما زالت بعيدة عن هذا التطور. وفي 27 أكتوبر عام 1945 شاركت النساء في التصويت لأول مرّة لإنتخاب المجلس النيابي. امّا نسبة النساء الفائزات لا تتعدّى 5,7%، وفي عام 1994، أي بعد مرور نصف قرن ما تزال النسبة ثابتة على ما هي عليه، أي دائماً 5,7%. هذا يعني أن حصار العقليات في هذا المجال ما يزال قائماً. بعض المحللّين يقدّمون البراهين على عمومية الفوارق في الزمان وفي حياة الناس بين قيم الأخلاق السياسية وتطبيقها الزمني. إني أفهم جيداً، بطريقة عامة، كل الإعلانات والإتفاقيات والقرارات والدساتير والقوانين... والواقع المعاش بين الرجال والنساء. فالهوة تبدو عميقة جداً. وبالتالي يترتب علينا أن نعيد النظر بمسألة الفلسفة التي بنُيت على أساسها هذه الأفكار.

انّ الحرّية والمساواة والحق في تقاسم الثروات ومطلب التضامن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة هي بمثابة مبادىء تقلل بنفس القدر كما التميز العرقي والمجاعة وتجزئة يوغسلافيا (وحالة الهلع الناتجة عن إغتصاب النساء واستعمالهن كغنيمة وكسلاح حربي) من دور الرداء الانساني لقانون الأقوى.

غير أنّ هذا التفاوت المعبّر عن التباعد والتنافر الواضح بين القانون والواقع والذي أصاب القضية الإنسانية في الصميم، وفي نفس الإطار هذا المؤتمر الذي يبحث في المساواة أو في أسباب إلغائها في السلطة السياسية للرجال والنساء يفقد هنا حجّة وجوده.

والحال أن الجنسين لا يخضعان بنفس القدر إلى هذه الفوارق ومع إعتبار شروط المساواة، يبقى للمرأة أن تتحمّل أيضاً وزر هذا التفاوت عن رفيقها الرجل بصفتها إمرأة ولهذا السبب فقط. وبدوره يحدّد هذا الجمع بين وجوه التميز الخصوصية السلبية لقضيتنا الإنسانية. كما أنه يفسّر غياب النساء عن الساحة السياسية.

إننا نلاحظ أيضاً أنّ مفهوم الشمولية لم يوضع فقط في الاستعمال بطريقة سيئة أو أنه كان متداولاً دون أن يترك أي تأثير، بل أنه كان يعمل موضوعياً ضد العدالة والمساواة الحقيقية. ومن خلال تأثيره المنحرف، لقد إنقلب ضد المطالب المحقة للنساء في المساواة. وكما قالت بحق اليزابت سليدزويڤسكي (Sledziewski) بان «الإعلان العالمي عن المساواة يقيم الحواجز ويخفي كل وجوه التمويه ويتنكّر لعدالة المرأة: إنّ النزعة الشمولية هي في حد ذاتها فخ للديمقراطية[1]». وكي ندافع عن هوية المساواة، نكرّر بأن المواطنة هي أيضاً المواطن، وبأنّ كلّ المواطنين من نساء ورجال يتمتعون بنفس حقوق المساواة. غيّر أن هذا التأكيد لم يوظف في مصلحة المرأة وفي مصلحة الديمقراطية عينها: فالمساواة المعلنة كدرع متعارض مع كل تبرير عكسي، إضافة إلى أننا نقدّم الأرقام والوقائع لإنكارها، لن تتمكن من تأسيس مجتمع أخلاقي لأنّها تلغي الحواجز القائمة ضد تدمير الفرد وضد شفافية خصوصيته الجنسية.

لا يمكننا أن نكتفي ببعض البراهين على تعدّد وتنوّع المواطنين كي نبرّر

---

(1) تقرير عن المثل الديمقراطية وحقوق النساء: حلقة دراسية لمجلس أوروبا: المساواة في التمثيل الديمقراطي 400 عام من نشاط مجلس أوروبا، 6 - 7 نوفمبر 1989.

رفض الاخذ في الاعتبار لوجود الجنسين. ولا أساس للحياد الجنسي، لأن المواطن ليس الاّ نموذجاً جنسياً. ذلك هو النموذج المختص بالرجل. يتحتم على النساء أن يدركن هذه المسألة وكما تقول لوس إيريغاري (Irigary): «أن نكون نساء وأن نشكّل عناصر هذا العالم المعاصر» بدون هذا الأمر، قد تتعرض النساء للتشتت تدرجياً، ولن يحصلن يوماً على أية حصة من حصص توزيع السلطة.

من الواجب إذا أن ترتدي السياسة ثوباً جنسياً، تجدر الملاحظة أيضاً إلى أن المساواة قد أستخدمت غالباً كغطاء يائس للشعوب وكإحساس بالضمير عند أسياد هذه الشعوب. كما أنها أصبحت هدفاً للمطالب، غير أنها كانت السبب في إبعاد النساء، ويشكل فاضح، عن المشهد السياسي. لنحاول الآن أن نحدّد، بطريقة أكثر جدلية، المساواة بين الجنسين.

لنعتبر أن المساواة بين الجنسين تستلزم الإختلاف ليصبح بدوره المحرك الفعّال لديمقراطية مختلفة. إننا نستمدّ من هذا التعريف أسس المساواة المختلفة. غير أن المسافات تفصلنا، عن أولئك الذين يتصورون بأن هذا الإختلاف هو الأساس للدونية ولتجاهل الآخر، كما يعتقد العنصريون وأصحاب التمييز الجنسي ورافضي الأجانب، فالآخر بالنسبة اليهم هو لون البشرة، والجنس الآخر هو الغريب. وكتبت جنيڤياف فريسي في هذا الصدد بطريقة صافية تعبّر عن وضوح تام: «لا يقوم الجنسان فقط بتأدية الأدوار على المشهد، مشهد الحب والحرب وعلاقات السيطرة بين الرجال والنساء، فهما يصنعان التاريخ بالحرف الكبير من خلال اختلاف الجنسين»[1].

انّ الديمقراطية التي تبنى على أساس أن نصف الإنسانية المتمثلة بالنساء محكومة من قبل الرجال ليست الاّ ديمقراطية هزلية تحملنا على السخرية؛ وفي دولة القانون لا يوجد الاّ خيار واحد: أما أن يقبلن بهذا الحكم أو أن ينسحبن من الساحة السياسية أو في كل الحالات يجب أن يخضعن. وفي حال أن المواطنة لم تحقق التعادل مع المواطن وتخرج من التاريخ مثل الرجال، لم تعد الديمقراطية

(1) جنڤياف فريس: زمن الإختلاف، كتاب الجيب، 1989.

قادرة على أن تكتفي بمساواة صورية، إذا أرادات فعلاً أن تكون حقيقية. يتعيّن على الديمقراطية أن تكون مختلفة، وأن تتحدد من خلال مستقبل يبنيه معاً الرجال والنساء وأن تتكوّن ممّا يقدمه هؤلاء باختصار، يتحتم عليها أن تبشر بولادة ديمقراطية عادلة في التمثيل.

*

كيف نبني هذه الديمقراطية المختلفة في بلداننا على أساس الدساتير التي تشتمل على المساواة وعلى القوانين المتطابقة؟

وحدها السياسة الموصوفة بالنزعة الإرادية قادرة على إلغاء الإنحراف في النظام الذي يدعي المساواة. وبما أن السكوت على حقوق النساء قد أفسح المجال أمام قيام سلطة الرجال بشكلٍ مطلق، يتعيّن علينا سنّ قوانين أخرى تفرض على كل مستويات اتخاذ القرار في الاختلاط المتكافىء. تتوافق هذه القوانين مع كل طريقة من طرق التصويت ـ قد نسبّب لكم القلق: نظام الحصة النسبية؟ ولماذا لا؟ ولماذا يكون هذا النظام محرّماً في هذا المجال؟ وماذا يعني نظام نسبة الـ 50% للنصف النسائي من الشعب إن لم يكن حصة مزدوجة متساوية: 50% للنساء أليس هذا 50% للرجال، ما يعني، في النهاية، المشاركة الأكثر عدالة. وفي عام 1982، عندما كنت عضواً في مجلس النواب، أعتمدت على أبحاث بعض المختصين بالدستور وتقدمت باقتراح ينص على أجراء تعديل في القانون الإنتخابي من ناحية الكوتا (هذا الاقتراح يتضمن نسبة 25%) أشير إلى أن المجموعات السياسية قد تبنته ـ ثم لجأت بعد ذلك إلى تعديل النسبة الى 50%. وعلى الأمد الطويل «لا يحق للوائح المرشحين أن تشتمل على أكثر من 75% من الأشخاص المنتمين إلى الجنس الواحد». وهكذا بفضل هذه العبارات التي تدّل على المساواة، تحقق التوازن، بنفس الطريقة، بين الجنسين من خلال هذا التعديل، (لأن أي لائحة انتخابية تضم نساءً فقط تعتبر حكماً مخالفة للقانون). ثم طُرح هذا النص على التصويت ونال تقريباً الإجماع في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ[1]. لكنه قد

(1) في 21 تشرين أول/ أكتوبر 1982.

الغي من قبل المجلس الدستوري[1] بسبب أنه يقسّم المواطنين إلى فئات. قد يبدو لنا بأنه ليس من العدل أن يتمثل نصف الإنسانية في فئة. كذلك الحال بالنسبة للنصف الثاني، الرجال، فالنساء تضمّ كل الفئات (بمن فيها الكائن الانساني الذي يتعرض للتغيّر في الحياة): العمال والعاطلون عن العمل والقاصرون والمعاقون والمهاجرون. الخ. إن التقسيم الجنسي هو معطى أساسي في تأمين الديمومة للجنس البشري. كما انه يبقى بمنأى عن كل مشروع يهدف إلى تقسيم الافراد إلى فئات.

*

هل نحن بحاجة إلى قانون؟

يتطلب الخلل السياسي بين الرجال والنساء العودة إلى التشريع؛ وفي المجالات الأخرى، مثل العمل وحماية البيئة والسوق. لقد حاول القانون وما زال يعمل من أجل معارضة قانون الأقوى: «بين القوي والضعيف، إنها الحرية التي تظلم، إنه القانون الذي ينقذ». هذا ما قاله لاكوردير (Lacordaire).

من الغرابة ان تكون سلطاتنا قد توصلت إلى الغاء مقترحاتنا بسبب عدم التوافق مع الدستور. فنحن نرد عليهم، قائلين: «غيّروا الدساتير، تكيّفوا مع عصرنا، مع قدراتنا كنساء، ومع المساواة في تقاسم السلطة الديمقراطية». لقد تقدمنا، ونحن نغيّر اليوم الدساتير لأقل من هذا، في فرنسا حديثاً، اتفاقات معاهدة ماستريخت (Mastricht)، تشكيل المحكمة العليا للعدل، النقاش الدائر حول تقصير أو تمديد فترة الرئاسة، كيف يتحمّس نوابنا وأعضاء مجلس الشيوخ بنسبة 95% لتأمين الأغلبية للتصويت على هذه النصوص؟ لماذا يرفضون إذاً تعديلاً في الدستور كي يسمحوا للنساء بالمشاركة السياسية في مسؤوليات المواطنين. اعتقد بأن إعتماد قانون إنتخابي في فرنسا وفي بلدانٍ أخرى قد يكون كافياً في الوقت الحالي. يجب أن لا ننسى بأنه في النظام الديمقراطي ما ينص عليه قانون معين قد يلغيه قانون آخر. لكن هذه اللعبة تتجاوز هذه الظواهر العرضية في التناوب بين

---

(1) قرار المجلس الدستوري في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982.

المجموعات السياسية. إنها تتضمّن ببساطة قواعد جديدة لتشييد عالم الغد الذي سيبنيه الرجال والنساء معاً، هل سيكون أفضل من عالمنا الحالي؟ بكل تأكيد، سيكون مختلفاً لأنه سيصبح أكثر عدالة؟ إذاً أفضل.

*

يتعيّن علينا أن نضع حداً لذلك الظلم .ولتلك المفارقة التاريخية. عندئذٍ نقطع الطريق أمام الفشل العالمي مع الإشارة هنا إلى التقدم الذي طرأ على المشاركة السياسية للنساء في بعض الدول الأوروبية (في الدول الاسكندنافية وفي المانيا). إنّ دولة القانون لم يعد بوسعها أن تكون اليوم، المتعهدة بحماية أخلاق المساواة بالنسبة للنساء وبنفس الوقت، حفارة قبورٍ لتلك المساواة السياسية. وبلا ريب، ان مطلب الديمقراطية العادلة في التمثيل يعتبر محقاً، نعترف بهذا الأمر أحياناً. غير أنه يبقى خيالياً، كما يتوهم البعض، بالنسبة لي، لا أعتقد ذلك أبداً.

لنعتبر أن هذا الوهم هو المشروع، هو مخطط التغيير الجوهري في مجتمعاتنا، وعندما نقيس الطريق التي اجتازتها النساء في الميادين الأخرى في أقل من قرن؛ لماذا تتخلّف السياسة عن هذه الحركة التي هي جزء من الأعمال الثورية التي طبعت عصرنا؟ هل يغيب عن بالنا بأن تقدّم النساء يسير في خطوة واحدة مع نمو الديمقراطية وبأن الفترات المظلمة من تاريخنا تتطابق، مع تراجع حقوق النساء، وعدم قبولهن في العمل وفي كل المسؤوليات وفي ظل غياب الحريات وحقوق الرجال [1].

إنني معجبة كثيراً بتلك العبارة التي توجز هذه الحالة: «إن الهراوة التي تستعمل لضرب المرأة؛ هي أداة لتعذيب الشعوب».

*

وفي مرحلة قادمة لا تتعدّى العشرين عاماً، إنّ الديمقراطية التي ستحقق

---

(1) حكم القانون الجزائي بالموت على المرأة التي تلجأ للإجهاض في أيام حكم هيتلر كما أن هذا القانون كان معتمداً من قبل حكومة بيتان.

العدالة في التمثيل، ستنتج أكثر بكثير من الديمقراطية القائمة على المساواة، لأن هذه الأخيرة أصيبت بفشل ذريع، عندئذٍ تصبح السياسة حواراً وتغييراً في الثقافة. وفي هذه الحالة، ستولد ديمقراطية مختلفة: ديمقراطية عادلة في التمثيل[1].

---

(1) اعتمد هذا المقال في الخطاب الذي ألقته جيزيل حليمي أثناء انعقاد جلسة افتتاح المؤتمر بعد خطاب الاستقبال للسيّد فيديريكو مايور وجان بيار أنغريمي.

فيديريكو مايور[1]

Federico Mayor

أجبرت النساء على الصمت منذ وقت طويل...

«لقد أُجبرتُ على الصمت منذ وقت طويل»: من خلال هذا الأسلوب تمكن الشاعر دانتي الغيري (Algiri)، من التعبير عن العناء الذي أحسَّ به. وبدورهن النساء، أجبرن على هذا الصمت منذ الآف السنين غير أنهن باشرن بالكلام بشجاعة وحافظن عليه رغم الضجيج الذي حجب مطالبهن. أصبحت أصواتهن صافية اليوم والضجة التي أحاطت بهن بدأت تهدأ.

«تقاسم السلطة» أنتن تعنين في الحال نقطة الضعف، يتعيّن علينا أن نتقاسم السلطة. فالنساء غائبات عن دوائر السلطة، وممنوعات من الوجود في الأماكن حيث تتخذ القرارات في مصير الأمم، والمناطق، والجماعات وسعر الخبز، كما في مصير السلام. ومهما يكن التحليل الذي نعرضه ومهما تكن الإستثناءات التي نذكرها: هذا الغياب أصبح قاعدة عامة. نلاحظ هذا الأمر في الأمم التي انخرطت في طريق الديمقراطية كذلك الحال في الأمم التي تتمتع بتاريخ ديمقراطي عريق.

هذا الغياب، رغم كل الأسئلة التي يطرحها، يزعج المدافعين المتحمسين عن الديمقراطية التي نمثلها اليوم. نحن الديمقراطيون الذين نعيش في الأمم العتيقة، وضعنا منذ قرنين، مبدأ شمولية المساواة في الحقوق لكل الكائنات الإنسانية كنقطة إرتكاز في نظامها الإخلاقي والقانوني.

من الواجب أن نعترف بهذا الأمر، إن التبني الإحتفالي لأكبر المبادىء العائدة إلى الحقوق الأساسية للأنسان لم يمنع الرجال ولا الأنظمة التي وضعها هؤلاء من ممارسة السلطة على النساء وبالنيابة عنهن، وأن يتم إبعادهن عن المجالس الإستشارية.

(1) المدير العام للاونيسكو.

لا شك أن الأسباب متعدّدة. لقد ذكرت تلك الأسباب أكثر من مرّة وسنذكرها بدورنا هنا. سنستحضر التراث، والعقليات والأنظمة الإنتخابية وسنعيد النظر في الرغبة المتواضعة عند النساء من أجل المشاركة في الحياة العامة ـ كما أننا سنفكر في هذا الخصوص بموضوع الوقت الضيق وباستعداد النساء من خلال الواجبات العائلية والمنزلية والمهنية. لا تمنح تلك المشاغل الفرصة للنساء للوفاء بالإلتزامات في الحياة المدنية.

حين أخذت علماً ببرنامجكن، أدركت بأنكن تحاولن تجاوز هذه المرحلة من الإتهام، وإنكن قررتن إقتلاع جذور اللاّمساواة دون أن تتردّدن في نزع صفة التقديس عن كل المبادىء الفلسفية التي تؤسس الديمقراطية الحديثة، أعني بذلك الشمولية.

وعندما تطرحن مسألة الكوتا حتى في إحدى قلاعها وبالقياس للقانون الدستوري وللقانون العام واستناداً إلى التقليد في البلدان اللاتينية وحول هذه المسألة، نحن على علم مسبق بمجموعة الإجابات التي قدمتها مختلف الدول. لقد لجأنا في الأونيسكو إلى مبدأ الكوتا كي نحدّد درجات عملنا وطبقنا المساواة على كل الكائنات الإنسانية كما تعلمون، لقد اختارت الاونيسكو منذ زمن طويل «قضية النساء» وفي حال اعترضنا أحياناً بعض الحواجز، فنحن نؤكد في كل مناسبة على إرتباطنا بمبدأ المساواة في حقوق النساء والرجال. كما أننا نتابع عملنا من أجل إزالة كل أشكال التميز المبنية على الأمور الجنسية.

وهكذا، نتهيأ للمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة حول النساء الذي سيعقد في الصين عام 1995.

هذا اللقاء الكبير بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وبين الحركات والجمعيات النسائية في العالم قاطبة سيكون فاعلاً كي نلقي الأضواء على دور النساء في كل المجتمعات وكي نشحذ الإرادات ونحضّ على الأعمال التي تهدف إلى التطور وإلى تسهيل المشاركة.

هذا اللقاء سيكون مثمراً، لأننا نقدّر مسافة الطريق التي يجب أن نجتازها في

المجال السياسي وفي مجالس التنمية والتوجية. تعتبر الأمية والفقر من الحواجز الكبيرة التي تمنع تحقيق المساواة بين النساء والرجال. أمّا بالنسبة للعنف وللتعصب، فنحن ندرك تماماً بأنهما يطالان المرأة بالدرجة الأولى.

أهلاً بكنّ في بيوتكّن ـ لكنّ الحق في التعبير عن قضيتكن فالكلام هو السلطة، السلطة الوحيدة في القضية الإنسانية كما أنه السلطة الوحيدة والمهمّة في الأونيسكو.

جان ـ بيار أنغريمي[1]

Jean - Piere Angremy

أصبحت الفرصة مؤاتية

من أجل خلق توازن جديد

يوجد في هذا العالم إشارات تدّل على إنعدام تطبيق المساواة في توزيع الثروات في النمو، وفي الثقافة. رغم أنّ منظمة الأونيسكو حاولت تخفيف وطأته ما يزال هذا الظلم ماثلاً للعيان وقائماً في الاختلاف بين الدول. وكما تعلمون، فنحن نميّز الآن بوضوح بين الدول الغنية والدول الفقيرة. هناك بلاد الشمال وبلاد الجنوب. توجد أيضاً مجموعة من الدول الأقل تقدماً (PMA) في مقابل بقية الدول في العالم. تجدر الملاحظة إلى أن وجوه هذا الظلم، على رغم تنوعها، تبدو غير قابلة للإحتمال ولا يمكننا أن نشعر بالتسامح نحوها. وحين ننظر إلى ما يحصل في منظمة الأونيسكو، نكتشف نوعاً آخر من الظلم يلحق الضرر بالمواقع الاجتماعية وبالحقوق السياسية وبظروف الحياة ويؤدي إلى الاختلاف، كما أنه قد يثير فضائح على أكثر من صعيد. ولكن هذه المرّة، ليس للظلم علاقة بالدول بل بالأفراد، والحال أننا نعقد الآمال على التفويض الذي منح للأونيسكو كي يعالج سلبيات هذه المشكلة. بكل تأكيد، سيكون موضوع غياب المساواة في الحقوق الإجتماعية والسياسية والاختلاف بين النساء والرجال في صلب إهتماماتنا ومحوراً للمسألة التي نحن في صددها، فأنا أنتمي لمؤسسة مشهورة حاولت جاهدة الإنفتاح منذ

---

(1) كان السيد جان ـ بيار أنغريمي يشغل وظيفة سفير منتدب من قبل فرنسا في منظمة الأونيسكو من عام 1990 إلى1994. كما أنه عضو في الأكاديمية الفرنسية؛ وقام بتأليف عدة كتب، تحت اسم مستعار: بيار ـ جان ريمي. يشغل حالياً وظيفة مدير الأكاديمية الفرنسية في روما.

ثلاثمائة وخمسين عاماً على النساء وتمكنت أخيراً من دعوتهن إلى المشاركة. وتقوم النساء حالياً بدور مهم وحيوي. كما أنني أتمتع بحقوق المواطنية مثل الأخرين وبكل تواضع ـ وبصفتي أديباً ومواطناً، تمكنت من ملاحقة تفشي الظلم في فرنسا وفي خارجها على جميع الأصعدة. ولكن، حين نلاحظ أن مجموعة من النساء تحولت إلى أديبات ومحاميات وصحفيات، وحتى مديرات للمشاريع، هذا لم يمنع من أن هذا الظلم ما زال قائماً في قلب النظام السياسي.

ومع ذلك، ينبغي علينا أن نزيل الإلتباس الحاصل، أن السلطة الحقيقية، هي سلطة التشريع والقرار والتنفيذ. تجدر الإشارة إلى أنّ بعض الدول أحرزت تقدماً في هذا المجال. وفي حالات عدّة، إنّ مسألة إختبار إمرأة في مركز رئاسة الحكومة لم يكن سوى حجة واهية؛ لأن الأمر لم يتغيّر في العمق، وفي حال أعتبر هذا العالم على أساس الافضلية وتعدّد المزايا، لكن ذلك لم يمنعنا من وصفه بالإنحراف والنقصان. فالحروب والبؤس والحقد منتشرة في كل أنحاء هذا العالم. علاوة على ذلك، فنحن لن نخسر شيئاً عندما نغيّر من حاله، هل نشعر بالإفتخار بسبب انتصاراتنا؟ في هذا الزمن الذي يعيش حالة الإنحدار الفكري والأخلاقي، لقد حانت الفرصة من أجل أن نخلق توازناً جديداً وأن نسمح للنساء بالمشاركة في السلطة كي يلعبن دوراً بارزاً وحقيقيّاً.

لقد حان الوقت فعلاً من أجل أن نطرح الأسئلة وأن ننظر إلى الواقع وأن نشهد على الإرادة السياسية الجديدة التي توصي بتخصيص الأماكن وبتحقيق الأحلام يتعين علينا أن نعترف بتلك الحقيقة البديهية الماثلة أمامنا ـ أتصوّر بأن هذا التأكيد الذي يرسم هذا المسار الجماعي والذي يعبر عن توحيد الرأي ليس بالضرورة خيالياً. لقد تكلّمت عن الحلم وأتكلّم أيضاً عن الواقع. فنحن بأمس الحاجة في حقل السلطة إلى الإهتمام الكثير، إلى المواساة. كما أننا بحاجة إلى تصوّر مختلف قادر على إقتراح الحلول، نحن نعتقد أن رجال السياسة الهرمين أصبحوا عاجزين عن القيام بهذه المهمة بسبب عاداتهم السيئة وأساليبهم البالية وأنانياتهم. إن تطبيق المساواة بين الرجال والنساء يبدو الآن حاجة ملّحة وحيوية من أجل سيرورة المجتمع وعندما شعرنا بالاهتمام الإيكولوجي (حماية الطبيعة)

رأينا بأم العين كيف ساعد هذا التضامن على إثراء الحياة العامة وكيف فتح آفاقاً جديدة. ألم تأت الفرصة كي نكتشف مدى مساهمة النساء في الحياة العامة وفي السلطة السياسية؟ إسمحوا لي أن أكون متهكماً لأن كل اعضاء المجتمع سيستفيد حتماً من هذا التغيير.

إنّ الهوى والمساواة بالإضافة إلى تجربة الإنسانية الحقيقية والعملية، وحدّة الذكاء والتخيّل والإختراع، والحلم والواقع كلّها معطيات مهمة في المجتمع. أعتقد أنه حين تتحقق هذه العناصر وتصبح من الوقائع المحسوسة، وحين تشارك النساء في قرار السلطة بعد أن نقتلع جذور الظلم، في هذه اللحظة نقضي على كل أسباب عدم تطبيق المساواة. عندئذٍ يصبح هذا الماضي بالياً ومتعارضاً مع الحاضر ولن ينتزع منا سوى ابتسامة عابرة بعد أن نتجاوزه.

لن أتخلى عن فكرة الديمقراطية حتى ولو غلبني اليأس. فأنا مقتنع بأن الديمقراطية الحقيقية لن تقوم إلاّ على البناء المشترك الذي يؤسسه الجميع دون إستثناء ويتمكنوا من المساهمة فيه بكلّ قواهم.

I - تاريخ الديمقراطية في غياب النساء

لم تولد النساء إلاّ للخضوع،
لأن سلطة الرجل هي ذات نفوذ كبير.
ورغم لننا نكوّن نصفي هذا المجتمع،
غير أنّ هذين النصفين ليسا على درجة واحدة من المساواة.
فالنصف الأول يتمتع بالسيادة والنصف الثاني مكتوب عليه أن يبقى مرؤوساً
وعلى أحدنا أن يخضع للآخر الذي عليه أن يحكم.

موليير (Molière) «مدرسة النساء» 1663 / الفصل الثالث، المشهد الثاني

محظوظٌ أنت أيها القارىء، إذا لم تكن من جنس النساء الذي حُرِمَ من كل الفضائل. لقد انتزعوا منه كل المسؤوليات والمهمات والوظائف العامة. وباختصار، إغتصبوا منه السلطة.

ماري دو غورناي (Marie de Gournay)
شكاوى السيدات 1626

ميشال بيرو[1]

Michelle Perrot

الديمقراطية في غياب النساء

التاريخ التمهيدي للخصوصية الفرنسية

إنّ تولي المرأة لمقاليد السلطة السياسية ليس الاّ مظهراً جوهرياً يعبّر عن العلاقات بين الجنسين اتجاه هذه السلطة. وهذا الأمر كان دائماً وفي كل مكان صعب التحقيق. ولا سيّما منذ اللحظة حيث خضعت هذه السلطة للتنظيم على أساس التحكيم وإتخاذ القرار على أعلى المتسويات ضمن الإطار الديمقراطي. وفي هذا السياق، يعتبرُ التحليل الذي قامت به المؤرخة المشهورة نيكول لورو للمدينة اليونانية نموذجاً يحتذى به. وبالفعل، بقي هذا النموذج مثالاً لمفكري الثورة الفرنسية الذين إستعانوا به كسابقة تعبر عما أنتجه العقل البشري.

تجدر الإشارة إلى أن فرنسا تنفصل عن التاريخ المعاصر للدول الغربية، وذلك بسبب تأخرها المدهش على المستويات الثلاثة: حق التصويت الذي منح بموجب قانون عام 1944، والتمثيل النيابي والمشاركة في السلطة التنفيذية ـ غير أن هذه الأخيرة لا تتحقق الاّ بإرادة السلطان، وإن كان يسمّى ليون بلوم أو ڤاليري جيسكار ديستان أو فرنسوا ميتران. غير أنّ هذا التأخير يشغل بالنا وخصوصاً من ناحية إعتبار فرنسا كبلدٍ سبّاق في إقامة صرح الديمقراطية والجمهورية، فما هي أسباب هذا التأجيل وهذا الإمتناع من قبل فرنسا؟ لقد أعيد حديثاً بحث هذه المسائل التاريخية من قبل إليزابت سليدفسكي وجنيڤياف فريس وبيار روز نڤالون. قد يصعب علينا حالياً أن نقدّم البراهين التي من شأنها أن تفسّر أسباب هذا التأخر.

---

(1) تعتبر السيدة ميشال بيرو في طليعة المؤرخين الفرنسيين. كما أنها تقوم بالتدريس في جامعة باريس السابعة وشاركت أيضاً مع جورج دوبي في وضع سلسلة «تاريخ النساء في الغرب» يوجد خمس أجزاء (من العصر القديم حتى يومنا هذا).

لكن بمقدورنا أن نذكر بعضاً منها كالصفة اللاتينية والكثلكة وطبيعة الديمقراطية الفردية المعتمدة في فرنسا، على خلاف النظام التعاوني في البلدان الإنغلو ـ سكونية ـ يتعيّن علينا أن نأخذ كل سبب من هذه الأسباب بعين الإعتبار، شرط أن نضعه في إطار بنية تاريخية متكاملة.

عبء التاريخ

لقد كان الإرث الناتج عن النظام القديم على جانب كبير من الأهمية كما أن الطريقة التي أعتمدت في التغيير السياسي أدت إلى إضفاء الطابع المقدس على السلطة السياسية. وهكذا حلّ المواطن مكان السلطان المطلق وانتزع منه الخصائص نفسها وشعر بالعظمة وكان من جراء ذلك، أن أبعدت النساء عن السلطة بسبب الأمثلة السيئة المأخوذة من النظام القديم (كاترين دي ميديسي أو ماري انطوانيت)، غير أنّ غيزو إستخدم مسألة إضفاء الطابع النسائي للسلطة من خلال تداول الأحاديث في صالونات الأنوار لحجة مضادة. نشير إلى أن غيزو يعتبر المدبّر الكبير للنظام التمثيلي في عام 1840. لقد استند ميشيليه أيضاً إلى انحرافات التاريخ كي يستنكر مسألةِ مشاركة النساء في الحياة السياسية. يتعيَّن على هذه الأخيرة أن تكون على مستوى الإستثناء. ومع ذلك، ما تزال كتب التاريخ في فرنسا تكيل المدائح بلا ملل، للبطلات مثل كلوتيلد وجان أشيت أو جان دارك.

والحال أن الثورة الفرنسية، المتناقضة ظاهرياً، أعلنت عن المساواة بين الأفراد لكنها أقامت تمييزاً بين القدرات، وخاصة في اطارٍ من الديمقراطية الحصرية حيث الإختلاف بين الجنسين هو بمثابة البرهان الأكبر. ورغم ذلك، فإن هذه الحصرية ليست إجماعية في تبريراتها. إن كوندرسيه (Condorcet) يرفضه حتى وان كان وحيداً في هذا الموقف. فالأكثرية تعتمد على التحليل الطبيعي الذي وضعه جان جاك روسو. أما البعض الآخر يعتبره شأناً نابعاً من خلال الظروف. وبالتالي، نصنّف النساء في نفس مرتبة القاصرين والغرباء والمساكين من ضمن المواطنين المجبرين على الصمت. يعني ذلك أن هذه الفئة من الناس تحتاج إلى «الحماية على المستوى الشخصي وعلى مستوى الملكية والحرية». كما لا يحق لها

«أن تشترك فعلياً في تشكيل السلطات» وكتب سياس في هذا الصدد: «النساء الأقل تمثيلاً في الحكم الحالي». وبذلك فهو يمدنا بتصورٍ عن هذه الديمقراطية الفردية والليبرالية التي تخضع النساء إلى امتحان دخول على أساس الفرد القادر كي تمنحهنّ درجة المواطنية. ولكن لماذا نقضي في البداية على هذا الجنس برمته؟ نلاحظ أن سياس فتح الباب قليلاً، لكنه عاد وأغلقه في الوقت نفسه.

لا بدّ وأن نشير إلى كل الإنجاهات السياسية المعقلنة في القرن التاسع عشر. في هذه المرحلة بالذات، أعيد تنظيم المجتمع على أساس نظرية الدوائر (العام والخاص) التي تعبّر عن التعادل بين الجنسين. وفي صلب كل ما هو عام، تحتل السياسة موقعاً هاماً وضرورياً في الديمقراطية. لقد أصبح هذا الموقع حكراً على الرجال أكثر من أي وقت مضى. لقد تمّ اختيار هؤلاء الرجال من الطبقة البرجوازية في النظام القديم، امّا بعد عام 1840، يحق للعمال ممارسة السياسة، كلهم يدّعون بأن التصويت أصبح «شاملاً». ومن المفارقة، أنّ هذا الإدعاء قد إنتقل إلى كتب التاريخ المعتمدة في المدارس حتى وقت قريب. لكن هل ما زال بعض الأشخاص الذين يرغبون في إظهار الفروق مع أفكار الآخرين باعتماد النظام الانتخابي المختص بالذكور، قاصرين؟

غير أن القرن التاسع عشر يسترجع كل البراهين الممكنة. ولا سيّما برهان الطبيعة الذي دافع عنه الفلاسفة والأطباء لإظهار الضعف والهستيريا وكل العوائق عند النساء. كان هذا الخطاب مهماً في مرحلة توسع نظرية السلطة الحيوية (وفق تعبير ميشال فوكو). نشير أيضاً إلى البرهان الديني والإلهي الذي لا مفر منه. ولن ننسى التهمة المنسوبة إلى النساء بعدم الكفاءة الثقافية. أنّ أحدث برهانٍ موجود حالياً هو برهان المنفعة الاجتماعية؛ لأنه يقيم التجانس بين القدرات والوظائف بإسم التكامل المتناسق، كما انه يشدّد على الدور الإجتماعي والعائلي للنساء اللواتي يمسكن بزمام قدر الجنس البشري» (لويس أيمية مارثان 1834).

هل تسيطر النساء على السلطة الحقيقية؟ تلك السلطة تنبع من العادات الاجتماعية وليس من القانون. وكما كان ميشيله ينادي بأعلى صوته «النساء: كم

لهن من نفوذٍ كبير»، لا يُعتبر هذا الخطاب مديحاً تهكمياً ناتجاً عن التعويض: كان بلزاك يقول: «المرأة كائن مستعبد، علينا أن نتعلّم كيف نوصلها إلى العرش». لقد كان نظر هذا الأديب ثاقباً عندما تأمل الملهاة الإنسانية (comédie Humaine). إنّ هذا الخطاب يعبّر عن عمق الفكرة الليبرالية التي تقلل من دور السياسة في التغيير الإجتماعي. ثمة عددكبير من النساء يؤمن بهذه العبارات التي تخفض قيمة العامل السيّاسي وترفع قيمة التأثير الاجتماعي.

الاشتراكية والحركة العمالية

الاشتراكية والحركة العمالية هما حليفان أساسيان للنساء من أجل الحصول على الحقوق السياسية. لقد تحقق هذا التضامن في النصف الأول من القرن التاسع عشر، غير أنّ الشعب الذي يوصف بالمزيج أكثر من أن يكوّن طبقة كان يسعى بدوره لإقصاء النساء عن الحقوق السياسية. في حين أن تيار سان سيمون كان مشغولاً بازالة الظلم اللآحق بالبروليتاريا وبالنساء معاً. تجدر الملاحظة الى أن فوريه وبيار ليرو كان لهما وجهات نظر جذرية لكن إنقطاعاً مزدوجاً قد حصل: من جهة إنضمت البروليتاريا إلى الديمقراطية السياسية عام 1948 دون أن تهتم بمصير مسألة حقوق النساء، ومن جهة ثانية، إنّ الماركسية، وإن كانت تؤمن بتاريخانية العلاقات بين الجنسين، وبالتالي بالطابع الإنعكاسي لسيطرة الرجال، أخضعت مسألة حل «قضية النساء» إلى قضية المسألة الإجتماعية وشددّت على الثورة السياسية التي ستقوم بها البروليتاريا في المستقبل.

والحال، أن الحركة العمالية المرتبطة بالاقتصاد العائلي حيث الواجبات المنزلية من مسؤولية النساء، رفضت مشاركتهن في العمل، لأنها كانت تميل إلى إعتبارهن كرباتٍ منازل أكثر من أي شيء آخر. لكنها لم تعمل على إبعادهن عن المواطنية السياسية. وكلّما إنتظمت تلك الحركة في إطار الأحزاب والنقابات، كلما انخرطت اكثر فأكثر في الديمقراطية البرجوازية. لقد أخذت على عاتقها التقسيم بين العام والخاص ومفهوم العامل السياسي واعتباره وقفاً على الرجال. وبالتالي لقد أسست الطبقة العمالية هويتها على مبدأ الرجولة حتى في رموزها.

فالعامل الذي يتمتع بالقوة البدنية ـ وإن كان يشتغل في منجمٍ أو يستخدم في اعمال الحفر ـ يجسّد الطبقة العاملة. انه يمثّل مقدَّماً الرجل الحديدي أو الرخامي في الشيوعية. أن المدافعين عن هذه الحركة هم رجال أبطال، هم النخبة القادرة على قيادة الكتل الشعبية المغفلة (النساء من ضمنهم) نحو السعادة الشاملة. حينئذٍ، تصبح الحركة النسائية برجوازية والمناضلات متهمات بالخيانة: خيانة لطبقتهن (طبقة العاملات)، خيانة للآخر وللتاريخ (بالحرف الكبير) وللمفكرات ولرفيقات الطريق. هكذا لم تعد المساواة السياسية بين النساء والرجال في سلّم الأولويات.

وضع النساء

لقد اعتمد بعض الأشخاص على البرهان الذي يتضمّن موضوع إبتعاد النساء عن الانغماس في الحياة السياسية. يتعيّن علينا أن نطيل التفكير في هذه المسألة، وبالتالي يمكننا أن نحدّد المستويات والأزمنة، كما يتوجب علينا أن نميزّ بين ما نسميه عادة بالموافقة أو بالإستراتيجية.

حين تختار النساء القيام بواجباتهن وبالأدوار العائلية وحين ترغب بالإشتراك في الشؤون السياسية التي تبدو بنظرهن مسألة عديمة الفائدة وخاضعة لتسلية الرجال، هذه الرؤية قد تكون ممكنة وقابلة للتصديق. وفي هذا السياق ترشدنا السوسيولوجيا المعاصرة إلى عملية التلازم عند الممثلين الإجتماعيين الذين يقابلون دوماً بين الإستراتيجيات وحظوظ النجاح ويبتعدون عن مخاطر السقوط والاحزاب. مع الإشارة إلى أن فكرة إعتبار السياسية حكراً على الرجال قد انطبعت في خيال النساء عن طريق التربية وأصبحت جزءاً من ضميرهن الإجتماعي الذي ما زال متمسكاً بهذه الإعتبارات. لكن الأنا الأعلى الذي تكونت تاريخياً أصابها اليومِ بعض التفكك من جرّاء دخول المرأة في الحياة العملية في السنوات العشرين المنصرمة.

ومن جهة أخرى، ورغم هذا الشعور السائد عند النساء بتجنب تعاطي السياسة، لا شك أنّ هناك أقلية فاعلة انتظمت في مجموعات متماسكة. لقد تمّت

إعادة النظر بالحركة النسائية الفرنسية من قبل المورخين في القرنين التاسع عشر والعشرين، درجت العادة أن نشير إلى غياب هذه الحركة أو قلّة فاعليتها في تلك الفترة. هذا الضعف قد يكون نسبياً، لكنه حقيقي فيما يخص الحركة العمالية، بصفتها الحركة الإجتماعية الأكثر تمثيلاً في القرن التاسع عشر. تقوم الباحثة كريستين بارد حالياً بتناول هذه الموضوعات في إطار الدراسات التاريخية التي قد تُظهر الكثير من المفاجآت المدهشة.

والحال إنّ مطالب النساء فيما يتعلق بالحقوق السياسية أصبحت أمراً ثابتاً لا رجوع عنه، حتى وإن لم يتوفر شرط الإجماع. وعام 1848، تبنت المناضلات في الحركة النسائية مبدأ الحصول على حق التصويت في سلّم الأولويات ـ لكن سرعان ما اصطدمن بالأدبية جورج صاند التي كانت تحاول إخضاع المواطنية السياسية إلى فكرة تطبيق العدالة في الحقوق المدنية؛ لأنها كانت تخشى أن تقع النساء تحت سلطة الرجال (الأزواج) في عملية التصويت، فيخسرن بذلك إستقلالهن في ممارسة الحرية.

وفي الفترة الزمنية لحكم الجمهورية، شاعت فكرة الإقتراع الشامل وظهرت على مساحة الصحافة، مناضلات مشهورات للحركة النسائية. نذكر منهن: إيبرتين أوكلير وصحيفة المواطنة ومادلين بيلليتيه (المؤيدة للإقتراع الشامل)، ولويز ڤيس التي عاشت ما بين الحربين.

لقد كانت الحركة النسائية التي أخذت طابعاً سياسياً، عاملاً مهماً في التغيير. وعشية الحرب العالمية الأولى (1914)، شكّلت في المدن، رأياً عاماً نسائياً ندّد بقرار إلغاء الحقوق السياسية واعتبره جائراً. وشاطر هذا الرأي عددٌ كبيرٌ من النواب الذين اقترحوا قانوناً يجيز لهن التصويت. غير أنّ معارضة مجلس الشيوخ أجهضت كل المساعي وأسقطت هذا الاقتراح. والجدير بالملاحظة أن نتائج الحرب العالمية الأولى كانت على هذا الصعيد أكثر مأساوية. فعودة السلام كانت تعني الرجوع إلى نظام الجنسين وإلى اعادة الإعتبار إلى الأدوار التقليدية وإلى الإحتفاء بالمرأة كزوجة وكأم. ومع ذلك، ما زالت النساء تقاوم (لم يلق الخطاب الذي يدافع عن

برهان الولادة أي تجاوب في الرأي العام حتى عام 1939، أما بعد ذلك، حققت سياسة المنح والمساعدات العائلية بعض النتائج الجيدة). واستطعن أن يشاركن في القطاعات الأكثر حيوية في الإقتصاد. كما أنهنّ إقتحمن الحياة المدرسية والجامعية. وبرزت بين الحربين «مفكرات» لامعات من بين المدرسات كما أشار إلى ذلك كريستوف بروشاسون وإلى جانب هذه النزعة السلمية، إحتلت مسألة الإجهاض حيزاً مهماً؛ حتى أنها تجاوزت موضوع حق التصويت. كما أنها حققت الإجماع في المنظمات النسائية. وإنضمت النساء إلى صفوف المقاومة عام 1944، كما أنها ساهمت في تبلور الرأي العام النسائي ولا سيّما ذلك الرأي الذي يدل على النظام الفرنسي المهجور ذات التقليد القديم.

ويقوم هذا التقليد على تخصيص عددٍ ضئيل من المراكز السياسية للنساء. كما أنه يرمز إلى القوة والمناعة في النظام السياسي الذي تكوّن في التاريخ وفي الثقافة على أساس أنه وقف على الرجال فقط. غير أن صلابة هذا النظام تبدو أكثر وضوحاً في الممارسات. وفي الأحزاب وفي الحياة السياسية كما أنّ التناقض يبرز بصورةٍ جليّة في حقولٍ أخرى، ولا سيّما في العمل حيث حققت النساء تقدماً محسوساً. ومن جهة أخرى، يحق لنا أن نتساءل عن هذا الجهد الذي بذلته النساء كي يثبتن وجودهن في هذا الحقل، ألم يخسرن بذلك الجزء الأهم من القوة النسائية المعاصرة؟ تلك هي المعضلة: يفترض مبدأ تحقيق المواطنية السياسية إحداث تغيير في الممارسات. لكن هذه الممارسات لن تتغير بدون وجود النساء. كيف لنا أن نخرج من هذا الإحراج؟ هل تقاسم الحصص هو المخرج؟ وعندما نتذرع بحجة أن المواطنية الفردية على الطريقة الفرنسية لم تكن تناسب النساء يوماً هل يتعين علينا ان نتنازل عنها كي نحصل على نموذج مبني على الاختلاف بين الجنسين، وعلى قاعدةٍ إتحادية؟ ثمة إشكالات كثيرة عملية وفلسفية تضغط علينا كي نباشر بالتفكير بها.

ماري ريان[1]

Mary Ryan

الأميركيات يواصلن البحث عن الديمقراطية

ليس بوسعنا أن نضع تاريخاً أو أن نحدّد بوضوحٍ متى بدأت النساء البحث عن السلطة الديمقراطية، لا يمكننا أيضاً اعتبار عام 1776 نقطة البداية في أميركا الشمالية، كما كان يعتقد ذلك الرجال في بلادي. لكننا نقتفي آثار هذا الأمر عند الشعوب البدائية في أميركا. نذكر منهم الأمرنديين والإيروكوا (Iroquois) على وجه الخصوص. فهذان الشعبان أعطيا حرية الكلام ومنحا بعض السلطات للنساء حتى قبل عام 1776. غير أننا نجهل تماماً المكان الوحيد حيث نشأ هذا الطموح الديمقراطي عند النساء، فنحن اليوم ندرك أن الامور قد تمّ ترتيبها على مراحل. ويسمح لي خيالي، بصفتي مؤرخة بنقل صدى الديمقراطية حيث كانت النساء منذ قرنين يرفعن أصواتهن ويطالبن بحقوقهن في شوارع باريس أولاً وفي ضاحية سانت انطوان ثانياً، ومن ثمّ في فرساي. بعد ذلك، إتصلت النساء بالملك ودعته إلى معالجة أوضاعهن. وبهذا العمل إستطاعت النساء العاديات تسريع الثورة الجمهورية في فرنسا وكانت النساء من بين الأوائل الذين طالبوا بانشاء المؤسسات الديمقراطية، ولكن لسوء الحظ، لقد فرض عليهن التقليد الثوري وإضطررن بعد ذلك إلى التزام الصمت. فالقوانين قد كتبت برعاية الرجال.

غير أن الامر يبدو الآن واضحاً، حتى ولو أخذنا بعين الاعتبار فرنسا عام 1789 أو الولايات المتحدة 1776 أو حتى الثورات المتتالية التي حدثت في العالم منذ وقت قصير. لقد تم الغاء المشاركة النسائية كلياً وأصبح هذا القرار ظاهرة معروفة في العالم. ولقاؤنا اليوم يهدف إلى مواصلة المسيرة نحو فرساي وفي العالم أجمع بحثاً عن الديمقراطية. رغم أنّ الأميركيات حرمن من الديمقراطية في

---

(1) تشغل السيدة ماري ريان وظيفة مؤرخة وأستاذة في جامعة بركلي في الولايات المتحدة.

القرن التاسع عشر، لكنهن لم يلتزمن بالصمت ولم يُنتزع منهن أية سلطة. كان عليهن أن يجابهن ثلاثة مظاهر في السياسة: قبل كل شيء الأشكال المتناوبة في السلطة والبعيدة عن الحكم الرسمي الذي يقع في قبضة الرجال، ثمّ الديمقراطية المحصورة بالرجال والمشوهه بسبب رفض النساء. وأخيراً التشريع الغامض الذي يدل على القلق بسبب تصور الديمقراطية في غياب النساء.

من الصعوبة بمكان أن تجبر النساء على الصمت وأن يخضعن لنظام بعيد عن الديمقراطية. وفي كل مرة تحاول الحكومات إبعادهن عن التعاطي بالشأن العام، كن يعمدن إلى البحث عن وسيلة لممارسة نفوذهن ولإعلاء صوتهن والتعبير عن آرائهن في الولايات المتحدة. وفي القرن التاسع عشر، تمكنت النساء من التعبير عن سخطهن وأحدثن الخلل في اللعبة السياسية بطرق مختلفة.

بكل تأكيد، لقد بقيت بعض النساء في المنازل كي يلقنّ أولادهن كيف يكونون مواطنين صالحين، كما أن هناك الكثيرات اللواتي اعتزلن ممارسة السياسية باعتبارها مجرد نادٍ يأوي الرجال، وفي نهاية الأمر، لا تثير اهتمامهن. غير أن هناك بعض النساء اللواتي إخترن طريق الوصول إلى الديمقراطية، وهن الآن موجودات معنا.

لقد حصل الرجال على حق التصويت بصعوبة، وفي الفترة التي شهدت تسمية النساء بنات الثورة الفرنسية، بسبب المطالبة بحقوق المواطنية بشكل كامل؛ كان عليهن الانتظار ثمانين عاماً. وبعد أن بذلن جهوداً كثيرة كي يتمكن من إقناع الرجال بمنحهن الحقوق المقدسة في الديمقراطية.

لقد اشتهرت تلك النساء عندما إخترن طريقة الاقتراع العام كما أنهن حاولن إختراق ديمقراطية الرجال وبناء المؤسسات الخاصة بهنّ. وحين أنشأنا هذه الجمعيات المستقلة والمحصورة حكما بالنساء، إستطعن بذلك إقامة شبكة من التجمعات الدينية والإصلاحية وتأمين المساعدات. بدأنا بعد ذلك بتقديم الخدمات إلى الفقراء والمعوزين وإلى فئات متعدّدة من المجتمع. لقد ساهم هذا الأمر بتعزيز سلطتهن، ولا سيّما في نشر بعض المبادىء وذلك قبل الحصول على

حقّ التصويت. لقد أقدمت النساء على إنشاء حركة الإصلاح الإجتماعي في الولايات المتحدة، كما أنهن تمكّن من دخول غمار السياسة العالمية عندما إنخرطن في صفوف حركة سلمية واسعة الإنتشار أثناء الحرب الكونية الأولى.

يمكننا القول بأن القوى المكتسبة بفضل جهود النساء بعيداً عن سلطة الرجال سمحت لهن لمدة قرنٍ بامتلاك سلطة ذات شأنٍ، تتمثل اليوم بحق التصويت. والحال أنّ ممارسة السياسة في ديمقراطية محصورة بالرجال يشوبها الخلل، ويعود ذلك إلى فقدان العامل النسائي. لم تكن السياسة جنساً حيادياً، يعني ذلك أنها تقصي النساء والرجال على حدٍ سواء، بل كانت وقفاً على الرجال. وفي القرن التاسع عشر، أوصت ثقافة الرجال بتبني فكرة المشاركة السياسية على نسق الحياة العسكرية حيث النساء غائبات، وفي الوقت نفسه إعتمد الرجال عليهن. ورغم أن تلك النساء قد حرمت من الحقوق، غير أنهن لم يستبعدن من عالم المداهنة والتزلف. ومن المفارقة، أن المرأة التي عانت طويلاً وانتُزعت منها الحرية، أصبحت نموذجاً لتمثال الحرية في الولايات المتحدة.

وفي حال تمّ إعتماد المقياس عينه، يمكننا ربط مسألة إبعاد النساء عن السلطة الرسمية في الولايات المتحدة بموضوع العنصرية الفاسدة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر. وكما يقال، حين تحرم النساء من التصويت، لماذا يسمح للصينيين وللأميركيين السود أو للمهاجرين حديثاً من أوربا بالقيام بهذا العمل؟ وبحجة حماية النساء من الاغتصاب عمد الديمقراطيون الاميركيون إلى معاقبة السود الذين سعوا إلى تسلم مقاليد السلطة. كما عمد غيرهم إلى منع النساء الصينيات من دخول الولايات المتحدة بسبب الدعارة.

والحال أن الاختلاف بين النساء والرجال في هذه المرحلة لم يكمن بهذه البساطة في معرفة من هو المواطن وما هي حقوقه. ولكن الأمر يعود إلى القرارات الشرعية التي تتخذ في الإجتماعات العامة. وبما أن النساء يحصرن إهتمامهن في الشؤون الخاصة هذا يعني إنهن يفضلن التخلّي عن السياسة. لقد تمّ إلغاء بعض المسائل التي تشغل الرأي العام بما فيها العنف الإجرامي الممارس ضد

الأطفال وضد الفساد.

وهكذا يبدو جلياً أنّ مسألة إقصاء النساء، لم تكن سوى تبرير تمسكت به الحكومة الأميركية كي لا تجبر على تأمين بعض الحاجات الإنسانية التي ظهرت في تلك الحقبة. لنعالج معاً مظاهر الديمقراطية الأميركية في القرن التاسع عشر. قد نجد علاجاً ناجعاً لتحسين عمل المؤسسات الديمقراطية، بما أن النساء إكتسبن مهارات وتجارب حينئذٍ يستطعن إصلاح الخلل الناتج عن غيابهن.

تبدو المسألة التي نطرحها الآن بالغة الوضوح: عندما نكون خارج الديمقراطية، لا يعود هذا الأمر بالفائدة لا على النساء ولا على أي شخص آخر؛ بل يفسح بتكوين عادات منافية للمارسة الديمقراطية.

وبالفعل، كان عمل المؤسسات النسائية الأميركية محدوداً جداً ولم يتجاوز سوى مساحات ضيّقة، لقد انشأت هذه المؤسسات من قبل النساء اللواتي يملكن الثروة والوقت للقيام بعمل تطوعي واولئك النساء كن متعلمات، وينتمين إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة البرجوازية أو إلى المذهب البروتستانتي ومن اللون الأبيض. ولكن لسوء الحظ، لم تقدم النساء الخدمات الاّ لمن كان من إتباعهن ومن عالمهن.

غير أنّ هناك بعض النساء المصلحات والقريبات من الحركة العمالية تجاوزن حدود الطبقة الإجتماعية وحاولن تأمين المساعدات حتى إلى النساء من الطبقات الدنيا. لقد مارسن بذلك نوعاً من الأمومة السياسية بفعل القوانين لحماية الأطفال، بدلاً من مساعدتهن على التعبير عن حاجاتهن وعلى المطالبة بالحقوق. تطلق الحركة النسائية اليوم عنواناً جديداً: تأمين الوسائل الضرورية (empowerment).

وأثناء تلك الفترة، كانت النساء النخبة تمارس السياسة لحساب طبقتهن الإجتماعية، وهكذا كن يساهمن في تكريس الفروقات بين الجنسين. بمقدورنا أن نلاحظ تأثير هذه السياسة على النساء خارج الديمقراطية في قانون صدر عام 1953 حول الضمان الإجتماعي الذي يعتبر الجزء المهم من التشريع الإجتماعي. لقد

تمت صياغة هذا التشريع بفضل المصلحات اللواتي تعلمن ممارسة السياسة قبل الحصول على حق التصويت وعلى تسلم الوظائف العامة.

وصرّح أحد الباحثين منذ وقت قريب بأن هذا القانون قد أعدّ «لحماية الأمهات والجنود». يحق للنساء الإستفادة من المعونات العامة بصفتهن أمهات فقط وليس لأنهن عاملاتٍ أو مواطناتٍ، في حين أنَّ الرجال يملكون الحق بالاستفادة كونهم خدموا في الجندية أو كانوا عمالاً أو مواطنين أحراراً، في الحياة الإجتماعية كما في الحياة السياسية. يحق للنساء طلب الحماية وللرجال ممارسة الحقوق، وفي التطبيق، لم تكن الحماية الإجتماعية على قدر من الأهمية بالمقارنة مع الإمتيازات الممنوحة للرجال.

ان القيود التي حددت سياسة النساء تسمح لنا بإلقاء نظرة على عادات الرجال الديمقراطيين. وفي كل الحالات أعار هؤلاء السياسيين الاميركيين الإهتمام إلى الآراء المختلفة وأخذوا بعين الاعتبار تعدد المصالح عند الناخبين بينما أظهرت النساء البروتستنتينيات تمايزاً في الأعمال الخيرية، غير أن أزواجهن قرروا عدم التدخل في سياسة الناخبين الكاثوليك الإرلنديين المنتمين إلى الطبقة العاملة. وفي الاطار نفسه لجأت بعض المؤسسات الخاصة إلى حصر المعونات بالبيض. كما حرّض السياسيون الديمقراطيون بعض الأعضاء المعروفين بعنصريتهم على تعديل الدستور الاميركي، وعلى منح السود حق التصويت.

وبما أن النساء كن خارج الديمقراطية كن يُفضلن الإجتماع مع الأشخاص من نفس الإتجاه وكن يطرحن غالباً مشاكلهن مع الرجال. وإذا كانت النساء يطمحن اليوم ليس فقط إلى السلطة بل إلى الديمقراطية إن ذلك يسمح لنا، بحذرٍ شديد، بتأمل تلك الأمثولة التي حملتها لنا التجربة الإميركية في القرن التاسع عشر.

والحال، أن التاريخ السياسي للنساء لا يتضمن مقولة تطوير الديمقراطية. فهذا الموضوع يخص جوهرياً العدالة. لا ينبغي على النساء أن يسعين إلى الديمقراطية على شاكلة الرجال الذين يعتقدون بأن نظامهم الديمقراطي هو صالح لكل الناس. يتعين عليهن ان يدركن الفروقات الموجودة بينهن وأن يحذرن كل

النزعات الشمولية التي تهدف إلى تبسيط الأمور.

يتعيّن على الديمقراطية التي تضم النساء أن لا تقوم بالتمثيل على أساس الجنس بل أن تعترف بالإختلاف خوفاً من كل إقصاء ومع ذلك، نحذر النساء من التضحية بمصالحهن، لأن الديمقراطية التي تتحاشى التمييز والابعاد الجنسي حريّ بها أن تحرز النساء مهما تعددت اتجاهاتهن، وأن تسمح لهن بتقديم مطالبهن وفقاً للمكانة الإجتماعية وللإعتبارات الثقافية والوطنية. قد يسمح هذا الامر بوضع حدٍ لسلسلة من الإتهامات لعدم تطبيق المساواة.

واستناداً إلى إحصائيات الأمم المتحدة، إن النماذج التي تدل على غياب المساواة بين الجنسين تدفعنا إلى أن نشعر بالقلق على المستوى العالمي. فالنساء يعملن لمدة طويلة ويتحملن مسؤوليات جسام نحو الشباب ورغم ذلك فإن أجورهن تبقى متدنية، كما أنهن يعانين من مشاكل التغذية ونقص التعليم بالمقارنة مع الرجال، كما أنهن غائبات عن الساحة السياسة حتى وان كان ذلك في النظام البرلماني أو في النظام الديكتاتوري، في الشرق كما في الغرب وفي الشمال كما في الجنوب. إن وضع بلدي قد يصبح سيئاً عندما نقارن نسبة التمثيل السياسي للنساء. فغياب المساواة بين الجنسين يحتمّ على النساء أن يباشرن بالكلام من أجل الدفاع عن قضيتهن.

يتوجب على النساء يوم .ن يشاطرن الرجال في البحث عن الحلول لمشاكل عديدة كافية في المجتمع، كما أن التزامهن السياسي يؤدي غالباً إلى إحداث تغيير كبير في الحياة العامة وذلك بفضل قدرتهن الخلاّقة وبنفسِ الحياة الذي ينعش النقاشات الديمقراطية.

وهكذا، إن الديمقراطية هي ممارسة لا يمكن أن يكتب لها النجاح الاّ إذا اجتمع كل ممثلي المجتمع من أجل مناقشة ما يشاركون به وما ينتظر البعض من البعض الآخر. وبصفتي مؤرخة أمريكية أريد أن أضيف بأنه يوجد بين نساء بلدي اختلافٌ ثقافي كبير كما يوجد أيضاً انقسام في وجهات النظر. باسم النساء نطالب بإيجاد مكانٍ ليس فقط من أجل التعبير عن مصالحنا بل من أجل أن نعمل معاً.

اليزابيت سليدزفسكي[1]

Elisabeth Sledziewski

الشمولية الخادعة لثورة 1789

حرّي بنا، من الآن فصاعداً، أن نوجّه اللوم إلى الثورة الفرنسية في إطار الديمقراطية المتهالكة والتي تتعرض إلى إنتقادات بسبب تراجعها. فهي تجد الآن صعوبة كبيرة في إثارة الإهتمام بها من قبل رجال الصحافة أو الناشرين وذلك بسبب إستمرارها الإدعاء بالتحرير. يتحتم علينا بالمقابل إبراز مكامن الضعف فيها وتبديد الأوهام وتسليط الضوء على جرائمها، ولا سيّما عندما نكون في صفوف اليسار السياسي. وحين تمّ الإحتفاء بذكرى مرور مئتي عام على إندلاعها تمكن اليسار الفرنسي من طرد الأشباح والشياطين الكهلة الذين تحكموا بها لوقت طويل. وإذ بهذا اليسار يمارس سياسة التهكم التي كانت قديماً حكراً على اليمين المناضل. تلك السياسة تجذب اليوم بقايا اليسار الذي يمثّل الشرعية. إن تبكيت الضمير يعتبر اليوم ملائماً من أجل إدانة حملة العداوة ضد الحركة النسائية عند الثوريين، فهم متهمون بمنع النساء من ممارسة حقوقهن النسائية وبملاحقة اللواتي لم يحافظن على الفروقات بين الجنسين. فالإلحاح على هذه الثغرات بإعتبارها خطيرة وغير قابلة للشك طبع مسيرة الإنتقال السياسي إلى الديمقراطية.

لقد أدّى هذا الأمر إلى إخفاء كل ما حصلت عليه النساء أثناء هذه الفترة التاريخية والى إثارة البلبلة في المواضيع المطروحة آنذاك. غير أن هذه المواضيع

---

(1) تقوم السيدة اليزابيت سليدزفسكي حالياً بالتدريس في جامعة روبير - شومان (معهد الدراسات السياسية) في ستراسبورغ. كما أنها قامت بتأليف الكتب التالية: «الطريق الإيديولوجية للثورة الفرنسية»(1976 ,1989)، «المثل والنزاعات في الثورة الفرنسية»(١٩٨٦)، ثورات الفرد(١٩٨٧). كما أنها ساهمت في إعداد الجزء الرابع (القرن التاسع عشر) من «تاريخ النساء في الغرب» تحت اشراف ميشال بيرو وجورج دوبي (١٩٩٠).

هي حديثة اليوم وما زالت مفتوحة ومطروحة على البحث منذ عام 1789

غير أنّنا لن نصغي إلى القصيدة السياسية التي تتضمّن إنكار كل ما تفوه به رجال الثورة الفرنسية. إنّ تلك الثورة تتحمّل إتهاماً واحداً، هي أنها لم تقم بالواجبات التي التزمت بها وخصوصاً في مسألة إعلان شمولية الحقوق. تجدر الملاحظة إلى أنه يحق لنا أن نتأسف على النتيجة التي حصلنا عليها: الوقوف أمام مسألة عداوة الحركة النسائية التي لازمت مسيرة الثورة الفرنسية. كما نشير إلى أن الشعور بهذه العداوة قد إنتقل إلى ممثلي الثورة الفرنسية. يتعيّن على المؤرخين أن يحددّوا نسبة القادة الثوريين الذي أبعدوا من حيث المبدأ فكرة قبول النساء في المشاركة السياسية. كما يتوجّب عليهم أيضاً مقارنة هذا الرفض القاطع على قدر الإهتمام، مع فكرة توسيع الحقوق المدنية للنساء باعتبارهن مواطنات من أجل تحقيق سعادتهن. بيد أن التفكير التاريخي ليس الآن هدف هذا المؤتمر أما الآن كل من تسوّل له نفسه بالتساؤل عن سبب غياب النساء على كل مستويات النقاش والقرارات الديمقراطية، مطلوب منه أن يطرح هذه الأسئلة على ثورة 1789. ما يثير الإهتمام بالفعل هو معرفة ليس فقط الأسباب السياسية او الثقافية التي حثتهم على اتخاذ هذه القرارات، بل نظرية حقوق الإنسان التي شجعت على النفي الشكلي أو الحقيقي للنساء خارج دائرة السلطة.

وحين نمعن النظر في براهين أنصار الثورة وأعدائها التي تقوم على التمييز الجنسي في الممارسة السياسية وإفتراض عدم القدرة المواطنية التي إدعت بها الثورة الفرنسية، نكتشف العناصر المهمة في مسألة التمييز الثانية التي تقضي بنفي النساء فعلياً من الديمقراطية الحالية، يتحتمّ علينا الآن معالجة هاتين المسألتين.

والحال أنه قد تمّ تجاوز التقليد القديم الذي يقضي بإحالة النساء إلى دائرة خاصة وبإجبارهن على الخضوع. كان يطلق الفيلسوف هيجل على ذلك الوضع إسم «قانون الظل». لقد اكتشفت الثورة الفرنسية بأن هناك نساءاً في المدينة، ولذلك طرحت لأول مرة مسألة المكان الذي يجب أن تشغله النساء. وفي الوقت عينه ورغم ذلك لقد عملت جاهدة على إقصاء وتحوير هذه المسألة، لأنها أدركت

منذ البداية التناقض المخيف في نتائج هذا الإكتشاف والوسائل التاريخية التي تعالجه، يعني ذلك الأحتمال الأخلاقي والثقافي الذي يدفع المجتمع الفرنسي إلى تحمل مسؤولية كل الانقلابات التي يمكن أن تنتج عنه. وبالتالي تم اعتماد سياسة تمزج بين الإعتراف والإنكار وتخصيص مكان للنساء في فضاء الجمهورية، لكن تلك السياسة كانت تلجأ إلى إبعادهن في الوقت المناسب، عن حق التمتع بالمواطنية.

إن تلك العملية المزدوجة والمتناقضة في جوهرها والخطيرة في تحقيقها كانت تتطلب هيكلية تقوم على العقائد. لم يتسن لها أن تكتمل في ظل الواقع المفروض، رغم أن كل شيء كان يدفع السلطة الفرنسية إلى التحفظ حول هذا الموضوع ولا سيّما الى التكتم عليه: لم تكن مسألة مشاركة النساء في الحقوق السياسية مدرجة في جدول للأعمال بشكل رسمي في كل مجالس النواب، كما أن النقاش لم يتناول هذا الموضوع الا بشكل عرضي أو خارج الحقل التشريعي، ومع ذلك نسيء الظن كما كان يتظاهر بذلك كوندرسيه في مقالٍ مشهور صدر عام 1790 بأن واضعي التشريع كان بإمكانهم تجاهل النساء بكل بساطة وبذلك يبعدون عن انفسهم تهمة التقصير والإقصاء. وفي السياق القانوني الذي يعبّر عن الإرادة الشرعية المفرطة لم يتمكنوا طويلاً من تحمل نتائج اللوم بسبب التشويه الكامن الذي لحق بالجنس الضعيف وبالمبادىء المؤسسة لدولة القانون.

وبالتالي يصبح الإفتراض الآخر أكثر واقعية وأكثر فائدة: فواضعو التشريع في المجالس الثورية لم يتجاهلوا النساء، كما أنهم لم يخاطروا بتحمل نتائج التناقض مع مبادئهم الخاصة. غير أنهم منحوا هذه المبادىء إمكانية تسمح لهم بتخفيف اللوم في مسألة إقصاء النساء عن حق المواطنية، يعني ذلك تشريعها. يتعيّن علينا أن نبحث في نشأة التمييز الجنسي المحتمل في الشروط القانونية وفي البنية الفكرية لحقوق الإنسان والمواطن كما صاغتها الثورة الفرنسية. وفي هذا المكان بالذات نجد الجهاز الشرعي في البداية، كما نتوقف عند فترات الصمت في الشرعية المستمرة التي تتحكم بهذا التمييز.

إن رأس هذا القانون الدستوري ليس سوى الوجه الآخر لمبدأ الشمولية الذي بدونه تفقد حقوق الانسان والمواطن كل معناها. كيف لهذا المنطق الذي يدعي بالمساواة الشمولية، يمكن له أن يكون مرفوضاً، ثمّ يتمُّ إستبداله بمنطقٍ يقوم على التمييز بدون الحاق الضرر ظاهرياً بفكرة الشمولية؟ وبإختصار كيف أن مبدأ الشمولية الذي يتضمن حقوق الانسان والمواطن يسمح بوجود نظام يقوم على التمييز؟ يعود ذلك الأمر إلى وضع الالتباس الناشيء عن الإعلان العالمي. إن الفرد الذي كتب هذا الاعلان هو عضو في الجماعة الانسانية وفي السلطة السياسية كما أنه إنسان ومواطن دون أن نحدد بشكل أولي صفات هذا المواطن التي تشكل البنية الشخصية: يولد الرجال ويبقون أحراراً ومتساويين في القوانين هذا ما تؤكده المادة الأولى من الإعلان الصادر في 26 آب 1789. من هم هؤلاء الرجال؟ إنهم في الوقت نفسه كائنات إنسانية منحت حقوقاً غير قابلة للإنسلاب بشكل طبيعي. كما أنهم أفراد يعيشون في المجتمع. وبالتالي لا يحق لأية مؤسسة أن تلجأ إلى التفريق بينهم سلباً أو إيجاباً. إن شمولية الحقوق تكمن إذاً بنفس القدر بالاحالة إلى الإنسانية المشتركة التي تضم كل ممثلي الجنس الإنساني وبالاحالة إلى كل فرد منهم: إن تلك الإنسانية وتلك الفردية المتعاونتان تشكلان درعاً ضد التمادي الذي يرتكبه أقرانهما أو أولئك الذين يعتبرون أنفسهم فوق الحقوق بسبب ميزة الولادة كما كان يحصل في النظام القديم.

إن شمولية حقوق الانسان كما تصوّرها واضعو التشريع عام 1789 وكما حذا حذوهم واضعو التشريع عام 1793 تستبعد مبدأ منح الحقوق لفرد أكثر من الآخر أو الإستفادة من ضمانات اكثر قوة: فالفردية هي وحدها تشرع هذه الحقوق بدلاً من عاملي السلالة والطبقة. إن تكريس هذا الفرد في صلب دولة القانون هو الهدف الحقيقي لهذه الشمولية التي صدرت عن الإعلان غير أن تلك الشمولية لا تهدف بالمقابل الى توفير الضمانات الى كل ممثلي الحياة الاجتماعية. تكمن تلك الضمانات في الجدارة وفي الطريقة المتجانسة في إنجاز هذه الحقوق. وبما أن الأفراد متورطون في علاقات السلطة وفي التبادل، فإنهم لم يعودوا موجودين في تصوّر الفردية التي تلازمهم منذ الولادة وبالتالي إن «منفعتهم» أو بالأحرى وظيفتهم

الاجتماعية والإقتصادية هي التي تحدّد قدرتهم أو عجزهم.

وحين تتحرّك الشمولية ذات النزعة الطبيعية من أجل منع الأفراد من الانتماء إلى مجتمع المراتب والطبقات، يستعيد النظام الإجتماعي حقوقه. كما أن الأفراد معرضون لخسارة حقوقهم وذلك بسبب الدور الذي يلعبونه في المجتمع والذي يوفر لهم الإنجاز الكامل. وخاصة إذا كانوا من الفقراء أو من النساء. هذا ما يمنعهم من أن يكونوا أفراداً إنسانيين يتمتعون بنفس الكرامة القانونية مثل الأغنياء أو الذكور الذين لهم شأن عظيم بسبب نفوذهم الكبير: إن الفروقات الإجتماعية لا تتأسس إلاّ على المنفعة العامة. هذا هو مضمون المادة الأولى. فهذه العبارة هي أقل شهرة من سابقتها، ومع ذلك فهي عنصرٌ مهم في تعريف شمولية الحقوق الذي صاغه رجال الثورة إلا أنها غيّرت من إتجاه العقيدة الشمولية ورسمت حدوداً لمفهوم حقوق الإنسان. إن تلك الحقوق المطلقة من حيث نشأتها في سلم إعتبار الفاعل الفردي تصبح نسبية جداً حين يتم تطبيقها الإجتماعي ما قاله بلزاك يصبح من الآن فصاعداً صحيحاً: لم يعد هناك سوى أفراد، وبالتالي إستناداً الى مصطلحات وجودية، هؤلاء الأفراد ليسوا من طبقة النبلاء ولا من عامة الشعب ولا يتمتعون بميزة الأبن البكر او الأبن الأصغر ولا هم من فئة الرجال أو فئة النساء، ولكن نتحدث في كل مرة عن فردٍ وحيدٍ لا تستطيع أية قوة في العالم من أن تمنعه من الإنتماء. يتعين علينا أيضاً أن نقبل بأن واجبات هؤلاء الأفراد الخاضعة للعقود سواء أكان ذلك مع المجتمعات أو مع أقرانهم تلزمهم بإقامة علاقات مع السلطة وإن كان ذلك في إطار الخضوع والإكراه واللاّ مساواة كما أن القوانين الثورية التي نصت على حق الملكية سلكت نفس الطريق وفي نفس السياق نذكّر بالمادة 544 من القانون المدني والمادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في آب 1789 التي تفصل بين الحق الفردي الذاتي المطلق وبين نسبية الممثل الاجتماعي الخاضع الى القوانين والى القواعد الموضوعية سواء أكان ذلك في المدينة أو في نظام علاقات الإنتاج.

إن هذا الدعم السرّي هو الذي يسمح للذكور بأن يكونوا في الوقت نفسه رجالاً ومواطنين، كما أنه يسمح للنساء بأن يستفدن كلياً من حقوق الإنسان وليس

من حقوق المواطن. وبالتالي فهو يزرع الشقاق في قلب الشمولية دون أن يترك حلاً من أجل المتابعة. إن أعداء فكرة منح النساء حق المواطنية ـ رغم قلة المناسبات حيث تمكنوا من التعبير عن رأيهم ـ كانوا قد تقدموا بدليل منطقي يتضمن فكرة عدم الفصل بين الكائن الفردي والكائن الاجتماعي في شخصية الفرد الحديث. لقد تخلت الثورة الفرنسية عن مهمتها التاريخية عندما تجاهلت إدخال الأفراد في المجتمع وفي الثقافة وبإختصار في واقع يرتبط بطبيعة الأشياء حيث الحقوق الفردية قادرة على التوسع من الآن فصاعداً، يتحتم علينا أن نقيم المقارنة بين الإحتمالات الإجتماعية من خلال التوافق بين المتطلبات المطلقة لحقوق الإنسان وبين ضرورات المدينة حيث النساء والرجال لا يستطيعون أن يحتلوا الوظائف نفسها. هذا ما كان يفكر به سياس (Sièyes) عندما صاغ مقدمة الدستور التي تلاها على الجمعية التأسيسية في 21 تموز 1789. لقد شرّع بذلك التمييز القائم بين المواطنين الفاعلين والمهملين: «إن النساء الأقل نفوذاً في الدولة الحالية والأطفال والغرباء وكل الذين لا يساهمون بشيء من أجل دعم المؤسسة العامة، لا يحق لهم التأثير الفعلي على الشأن العام. لكن يحق لهؤلاء الإستفادة من إمتيازات المجتمع غير أنّ الذين يشاركون في المؤسسة العامة هم وحدهم المساهمون الحقيقيون في المشروع الاجتماعي. كما أنهم المواطنون الحقيقيون الفاعلون باعتبارهم الأعضاء في الجمعية».

والحال إن تاليران (Talleyran) كان يعتمد نفس طريقة التفكير، غير أنه واجه المسألة في كل صعوبتها العقائدية وذلك في «التقرير حول التعليم العام» الذي قدمه أمام الجمعية التأسيسية في سبتمبر عام 1791، «أليس بوسعنا أن نفصل في بداية الأمر بين المسائل المتعلقة بتربية النساء وبين دراسة حقوقهن السياسية، لأننا عندما نقوم بتربيتهن يجب علينا أن نحدد الطريق التي يجب أن يسلكنه. وحين نعترف بنفس الحقوق العائدة إلى الرجال والنساء معاً، يتعيّن علينا أن نمنحهن نفس الوسائل لإستخدامها، واذا كنا نعتقد بأن حصتهن تكمن فقط في السعادة المنزلية وفي الواجبات العائلية يجب علينا أن نلتزم منذ البداية بهذا الهدف» أليس هذا التفكير يلحق تشويهاً بالحقوق المعلنة قبل أسابيع من صدور الإعلان؟ أليس هذا

التفكير يعتبر خيانة للمبادىء المقدسة المتضمنة في الاعلان العالمي الذي تنبأ به تاليران (Talleyrand) من أجل أن نقوم بتعليم عقائد جديدة للأطفال. للوهلة الأولى يكون الرد بالإيجاب. «إن نصف الجنس الإنساني منفي من النصف الآخر عن كل مشاركة في الحكم. فهذا النصف يقيم بالفعل وغريب عن القانون، ومالك بدون أي تأثير مباشر وبدون تمثيل سياسي». إننا نتحدث هنا عن ظواهر سياسية يستحيل علينا أن نفسرها في إطار المبدأ التجريدي، غير أنه يوجد نظام من الافكار قادر على تحويل وجهة السؤال، وعلى تسهيل الإجابة عليه. يكمن هذا النظام بكل وضوح في المنفعة الإجتماعية، كما أن هذا النظام يتوافق، بدون إحداث التناقض مع وضع الشمولية الفردية المجردة. «في حال إعتبار أن مسألة إقصاء النساء عن الوظائف العامة توفر مزيداً من السعادة للجنسين» وبما «أن السعادة المشتركة، ولا سيّما سعادة النساء تتطلب منهن التضحية بممارسة الحقوق وتسلم الوظائف السياسية»، حينئذٍ لا يحق لنا أن نلجأ إلى المزايدة العقائدية، كما لا يحق لنا أن نتهم القانون بالتناقضات بسبب القراءة المتطرّفة لمبادىء الإعلان. تكمن فرحة النساء في الحصول على الحقوق الفردية بدلاً من إعتبار مبدأ المنفعة المشتركة، وكما كان يعتقد تاليران (Talleyrand) بأن هذا الشعور «لا يعبّر عن آمال وهمية بل يشير إلى منافع حقيقية في ظل الحرية والمساواة». وبالتالي كلما عوضنا على النساء بسبب إنسحابهن من المشاركة السياسية، كلما خفت هذه المشاركة في صياغة القانون. غير أنهن يحصلن بالمقابل على الحماية والقوة وخصوصاً في تلك اللحظة حيث يتنازلن عن كل حق سياسي يكتسبن الثقة بعد ذلك عندما يجدن حقوقهن المدنية تتعزز وتتوسع». نشير إلى أن الثورة الفرنسية حققت إنجازاً مهماً في هذا المضمار، وفي سبتمبر عام 1792 تعاونت الجمعية التشريعية التأسيسية لتضمن الطلاق في القانون الفرنسي مع تأمين شروط القبول المتبادل أمام الزوجين على أساس المساواة التامة. وإبتداءاً من عام 1793 عززت المشاريع المتتالية العائدة للقانون المدني قدرة المرأة المتزوّجة. وفي حقبة الرعب السياسي الذي ساد في تلك الفترة، وبعد أشهر من إغلاق الأندية السياسية النسائية، صدرت قوانين تيسر الطلاق والزواج مرة ثانية. أدى كل ذلك إلى تدمير النظام العائلي

التقليدي، كما ساعد هذا الأمر بإعادة تشكيل اللحمة الإجتماعية على أساس رغبة الأفراد دون الوقوف على رأي الأزواج. وكما كان يوحي بذلك تاليران (Talleyrand) عام 1791 إن حصول المرأة على حقوقها المدنية كان يتوافق شرعياً مع إقصائها عن السياسة. وبسبب الطابع الثوري، كان هذا الأمر يلغي كل وساوس الديمقراطيين المتعجرفين. ومع ذلك ظل يعتقد هؤلاء بأن إنعدام الكفاءة عند المراة هو ناتج عن خداع قانوني وعن تناقض سياسي. إنهم كانوا يبنون نظريتهم العقائدية، بلا ريب، على المفهوم الأصولي لحقوق الانسان المواطن وعلى التجانس الفردي، وأشار (كوندورسيه) في مقال صدر في 3 تموز 1790 يحمل عنوان «قبول النساء في المشاركة السياسية» إلى المشرّع الذي «إغتصب مبدأ المساواة في الحقوق عندما حرم ببرودة نصف الجنس البشري من المشاركة في سن القوانين وأبعد النساء عن المدينة». وفي النهاية، نعتمد نفس البرهان كي ننتقد طريقة نظام الإقتراع لدافعي الضرائب (Censitaire) لا تقوم المواطنية على التميز على أساس الارستقراطية، فذلك الأمر يتنافى مع مزايا الفرد الحر والعاقل، أما بالنسبة لـ غيمار (Guymar) المدافع عن حق المواطنية عند النساء بإسم ما كان يسميّه بكل إندفاع «المساواة السياسية بين الأفراد». لقد حذّر الجمعية التأسيسية في خطابه في 29 نيسان عام 1793 من إبطال العقد الإجتماعي الذي يتضمّن إبعاد النساء عن القوى السياسية: «كيف لنا أن نلزم المرأة بالخضوع إلى قوانين لم تشارك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر». وعلى غرار (كوندورسيه) كان يريد تحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن، وبالنسبة إلى الأكثرية الساحقة للثوريين، وعلى إمتداد قرن ونصف إن الربط بين هاتين السلسلتين من الحقوق المختلفة والفردية والسياسية لم يحصل إلاّ بفعل التطابق. كانت تتطلّب الشمولية القانونية للثورة الفرنسية هذه الهوية الغامضة لموضوع الحق.

II ـ مسؤولية الأديان والعقليات
في حرمان النساء من
التمثيل السياسي

- لا أسمح للنساء بمزاولة التعليم، ولا بالسيطرة على أزواجهن، بل آمرهن بملازمة الصمت

سان پول

- بما أن الروح تنقصها، فالمرأة عاجزة عن السمو نحو الله. بالمقابل إنها مزودة بطاولة تقف عليها كي ترتفع إلى السقف من أجل مسح الزجاج. هذا كل ما نطلب منها.

بيار ديسبروجس

(Pierre Desproges)

«دونية النساء»

جان ـ كلود بارّو[1]

Jean - Claude Barreau

جميع الأديان في العالم تمنح لنفسها حق الدفاع بالنسبة لموضوع المرأة

كل الثقافات وكل الأديان التقليدية في العالم، بدون إستثناء، ظلمت النساء وما تزال مستمرة في ظلمهن، عندما أبعدتهن عن الشأن العام وعن الموقع السياسي الذي كان في الاصل مكاناً فيزيائياً. إنهن الآن يلازمن البيوت؛ ذلك هو النموذج العالمي. يحق لنا أن نتساءل عن هذا النموذج؟ بإعتقادي إنه منذ الأزل، ومنذ ظهور الإنسانية كانت القوى الجسدية تفرض هيمنة الذكور. تلك القوى تعتبر ضرورية بالنسبة للصياد الذي كان مسؤولاً عن توفير الغذاء إلى الإنسانية جمعاء. ومنذ تأسيس المدينة تحول نموذج الصيّاد إلى نموذج التاجر. لكننا نعني بذلك نوعاً آخر من الصيد: إنه الربح، وبالتالي تجد المرأة نفسها سجينة من جديد وأكثر مما كانت عليه من قبل.

بكل تأكيد هناك الآلهات الأمهات، والآلهات ذات الشأن العظيم، نشير الى (آرتيميس الكبرى) عند الإيفيزيين (Ephésiens) والتي كانت أساسية في حوض البحر المتوسط، ثم إنتقلت إلى مريم العذراء أو إلى الأم الصالحة في مرسيليا. بيد أنهن موجودات في كل الحضارات ويتمتعن بنفوذٍ عظيم، وتنسب لتلك النساء ولتلك الآلهات التي تمثلهن قدرات سحرية. لا يقتصر ذلك الأمر فقط على النموذج الرمزي الذي يمثل تمثال الحرية. لقد كانت الحرية تعني المرأة، غير أن السلطة السياسية تعني الرجل.

---

(1) يشغل السيد جان ـ كلود بارو مركز رئيس مجلس الإدارة في(INED) كما أنه المستشار الخاص للسيد شارل باسكوا، (وزير الداخلية سابقاً).

وبالنسبة لعلماء الإنسان، يتعيّن علينا أن نفهم منذ البداية بأن الصيّاد كان يجهل تماماً دوره في التناسل، في حين أن المرأة المولدة ترمز إلى القوة السحرية والأرض الأم، يتوجب إذاً سجنها والسيطرة عليها من أجل إبقائها في المكان المخصص لها، وإلاّ تصبح الأولوية الهشة للرجال المبنية على القوة الجسدية في مهب الريح.

كل الأديان في العالم منحت نفسها حق الدفاع بالنسبة للمرأة، وكل الأساطير التي تقبل بهذه القوة السحرية تحاول السيطرة عليها في الوقت عينه. ومن ضمن تلك الأديان يوجد أعضاء المذهب الإحيائي (Animisme) الذين إعتبرناهم خطأً من أنصار الحركة النسائية، كما أن النساء في الهند يخضعن للسيطرة على أساس الدين التقليدي. ينطبق هذا الوضع أيضاً على الصين التي تعاقب النساء جسدياً رغم عقائد (كونفوشيوس) والمثقفين. هذا الأمر مماثل أيضاً في الإسلام كما في اليهودية حيث الرجال يتسلمون مقاليد الحكم، كما ينطبق هذا أيضاً على الكنائس المسيحية سواء كانت كاثوليكية أو أرتوذكسية، لقد لاحظنا في الدين الكاثوليكي الميل إلى اعتماد الذكور في طبقة رجال الدين التي أبعدت النساء كلياً. لم يعد بمقدور النساء أن يوسمن راهبات إنجيليات، في حين أنهن يملكن ذلك الحق في الأصل. يشهد الدين البروتستانتي مساواة ظاهرية ـ غير أن الاصلاحين أمثال لوثر (Luther) وكالڤن (Calvin) كانوا من ألد أعداء المرأة.

أعتقد جازماً بأنه لا توجد أية مؤسسةٍ في العالم وبالتالي، أية مؤسسة ثقافية ـ لأن الدين والثقافة صنوان ـ تتعارض مع الصورة المرسومة سالفاً. لقد دار الحديث خاصة عن الماركسية التي كانت تعتبر آخر الأديان. بيد أنها لم تمنح المرأة سوى مكان نظري.

هناك أيضاً إنكارٌ للخصوصية النسائية. لأن المرأة مساوية للرجل، كما كانت تقول (جيزيل حليمي) غير أنها مختلفة عن هذا الرجل بسبب خصوصيتها. لنضرب مثالاً على ذلك الشهوانية التي تعبّر عن الغريزة الجنسية القوية. أعتقد بأنه ينتج عن هذا الوضع أمور كثيرة. لقد تم تغيير إتجاه شهوانية الرجل نحو المرأة. وفي

المدينة اليونانية كان الحب يبنى على صداقة الرجال، كما أن النظام التربوي كان قائماً على اللواطية. وبالتالي لم تكن المرأة مخصصة الاّ للتوالد.

كيف يكون الأمر مختلفاً مع الممارسة العالمية للزواج المبكر في كل التقاليد؟ عندما يتزوج شاب في الثانية والعشرين أو في الخامسة والعشرين من عمره من فتاة عمرها ثلاثة أو أربعة عشرة عاماً. وما زالت في طور البلوغ من أجل الإنجاب، فهو لا يعتبرها شريكة مساوية له بكل تأكيد. إن الزواج في سن البلوغ هو من الأسباب المأساوية والشمولية لدونية المرأة.

إن شهوانية الرجل نحو المرأة لا يمكن فقط تحويلها عن مسارها بل يمكن أيضاً كبتها نهائياً. فالأمثلة كثيرة في الإسلام الذي يتضمن قدرة فائقة على الكبت الجنسي، وفي بعض مذاهب الدين المسيحي: الكاثوليكي والبروتستانتي أو في جماعة المتزمتين الغرباء عن المسيحية في العصر الوسيط. نذكر أن (رابليه) (Rabclais) كان كاهناً عند (مادون) (Meudon)، وفي نفس السياق هناك بعض التقاليد التي تمنع أي تحويل لمسار شهوانية الرجل نحو المرأة، لأن هذه الأخيرة هي هدف لغرائز الرجل. بيد أنها أداة أو شيء وليست كائناً. وفي التقاليد الهندية والصينية واليابانية إن الألعاب الشهوانية يتم إنجازها بدقة كما أنها مصدر إلهام للفن. غير أن الكلام يتناول هنا المرأة المشابهة لشخصية جوستين عند الأديب الفرنسي (ساد) (Sade). بالمقابل وفي كل تلك الثقافات والأديان نجد أن الشهوانية عند النساء غير معروفة تماماً.

لقد برهنت على أهمية الكبت وعلى إنحراف الشهوانية وعلى الغريزة الجنسية من خلال هذه اللوحة الحالكة السواد التي تدل على القهر وعلى الإنغلاق العام اللذين يعتبران من التهم الموجهة إلى الأديان كافة المتنكرة للخصوصية النسائية، ومع ذلك ما يزال يوجد بعض الاستثناءات في التاريخ المأساوي للإنسانية.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الاستثناءات هي نادرة. نذكر هنا (بوذا) الذي لم يتوصل إلى تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة إلاّ بطريقة مجردة يعني ذلك رفض الإختلاف. وعندما نتأمل كما يقول (سان بول) لم يعد يوجد لا رجلٌ ولا إمرأة،

ولكن في الوقت عينه لو أن (بوذا) كان يبشر بوقف مسلسل الإنجاب، لكان مذهبه مفقوداً اليوم. إن عقيدته تناسب فقط الرهبان، (وبوذا) كان واحداً منهم.

وفي العالم اليوناني كان سقراط يقارن بين ممارسة التفكير على أساس المنهج الذي يستخرج الحق من النفس بتوجيه الأسئلة (Maieutique)وبين عمل الأم القابلة. وكان يكيل المدائح للنساء. هذا الأمر كان فريداً في اليونان القديمة، وفي التقليد التوراتي وفي ترتيل الأناشيد كان الأمر يتعلق منذ البداية بكتاب شهواني رغم أنه أعتبر رمزاً للعلاقات بين الله والإنسانية - إن تلك الشهوانية مشهورة مثل العلاقات العاطفية بين الرجل والمرأة القادرة كلياً على المساواة والإنعكاس، وبالفعل، تمجد المرأة جنس وجمال حبيبها في عبارات ساحرةٍ ومن خلال تشبيهاتٍ شهوانية، والعشيق بدوره يمجّد جنس وجمال خطيبته. إن ذلك النص يعتبر رائعاً.

كما كان هناك المسيح الذي اعتمد أسلوب سقراط إلى حد كبير. لكنه اصطدم بفكرة عداوة المرأة فإنتقدها بشدّة. كل واحد منا يعرف حادثة الرجم المشهورة حيث قال المسيح إلى تلك المرأة الزانية: «إنني لا أدينك» لقد توجه بهذا الكلام المخيف إلى أسياد شعبه: «إن العاهرات سيأتين قبلكم إلى ملكوت السماء».

لا يمكننا أن ننكر تأثير الإنجيل في المسيحية الأوروبية بين القرن الثاني عشر والقرن السابع عشر. لقد ظهر في تلك الفترة نموذج إجتماعي فريد من نوعه لأول مرة حيث تمكنت النساء من أن يترأسن الولائم والمآدب. أما قديماً فكانت تخدم أسيادها وهي واقفة، بينما كانوا هم جالسين. لأول مرة تبلغ النساء مرتبة عالية من الثقافة. إن صورة (إيلويز) (Hëloise) وهي تقرأ (أفلاطون) تعتبر أكثر دلالة. أعتقد بأن النساء يصلن بشكل إستثنائي وبطريقة مدهشة إلى السلطة السياسية عندما يعشن في جو من الأدب والمجاملة.

وأخيراً تعتبر مغامرة (جان دارك) التي كانت ذات سمعة سيئة بسبب تبنيها من قبل اليمين المتشدّد نموذجية، لقد إنتهى بها الأمر الى إستلام السلطة السياسية

واستطاعت أن تؤثر على القرارات السياسية عندما قادت الجيش إلى الحرب - حتى وإن لم تكن توجه بشكلٍ مباشر المعارك، وحضرت على رأس الوفود للإحتفال بتنصيب الملك. بكل تأكيد يصبح هذا المسار ساطعاً لأنه يبيّن كيف أن المرأة قادرة على أن تفرض نفسها في الشأن العام وفي المدينة.

إن السياسة هي نشاط صعب المراس عند الرجل. كما أنها تعتبر من الأمور القديمة. لا شيء يثير الدهشة فينا عندما نجد بأن الصيادين الكبار احتفظوا بمواقعهم فيها. لقد أصبح بوسعنا أن نقول بأن هذا العالم هو عالم الذكر المهيمن. وحين ننظر إلى المنافسات السياسية، ينتابنا نفس الشعور بما يحصل في حديقة يعيش فيها الحيوانات الثدية، نصطدم هنا بمقالة تاريخية يجب أن نضع حداً لها، لأنني أعتقد بأن وجود النساء من خلال خصوصيتهن يُعتبر ضرورياً لحيوية المجتمع وسياسته. وبدون نصف الإنسانية لا تعرف السياسة حالة التوتر الاجتماعي. إن وجود النساء في العالم السياسي يمنح لوحده فقط ذلك التوتّر العالي الذي يولد الإبداع.

محمد أركون[1]

Mohammed Arkoun

المرأة في الإسلام

ستتناول هنا مسألة المرأة في الإسلام من المنظور الواسع لتاريخ الأديان، آخذين بالاعتبار كيف أن كل دين يقدّس ويتجاوز الاعتقادات والممارسات والمفاهيم وأنظمة القرابة والمواقف إزاء المسألة الجنسية التي تندرج في نطاق المعرفة الانتربولوجية. فكل هذه الأمور كانت قد وجدت قبل تدخل الأديان الكبرى. ينطبق هذا الامر بشكل خاص على الإسلام الذي ظهر زمنياً في بداية القرن السابع وفي مرحلة التاريخ المكتوب وليس المروي فقط.

عندما نتكلّم اليوم عن وضع المرأة في الإسلام يغيب عن بالنا بأن هذا الدين قد أكد ببساطة وطوّر أحياناً الأوضاع الموجودة قبلاً في نطاق مفهوم التحرّر. والحال إن هذه الأوضاع القانونية قد طبعت بطابع مقدّس وصنفت كمسائل إلآهية من قبل فقهاء الدين الذين إستخدموا وسائل الشرعية والإندماج في القانون الإسلامي في فترة تاريخية بين القرنين السابع والعاشر. فالمسلمون الحاليون يرفضون بأغلبيتهم إخضاع ما يسمى بالقانون الديني (الشريعة) إلى النقد التاريخي والانتربولوجي الذي يسمح بنزع صفة التقديس والتجاوز عن كل المعايير والإعتقادات التي نلجأ اليها بإنتظام لإبقاء النساء ضمن الأوضاع القانونية المحددة تعسفياً والمتشكلة في العصر الوسيط.

إن هذا الرفض أو بالأحرى هذا العجز عن إخضاع الدين للنقد الحديث ينتج

---

(1) يشغل السيد محمد أركون حالياً وظيفة أستاذ تاريخ الفكر الإسلامي في جامعة باريس الثالثة ـ السوربون. كما أنه يمارس التعليم في جامعات أجنبية أخرى ويشرف على مجلة الدراسات العربية «أرابيكا»، وله مؤلفات عديدة حول الاسلام

عنه إختلاف كبير عن الموقف العام في المجتمعات الغربية بالنسبة للمسيحية وللأشكال التقليدية للثقافة بوجه عام. بيد أن الوعي الحالي للإسلام في الغرب يفضل تجميد هذا الدين في إعتقادات قد تبناها المسلمون أنفسهم. كما أن هذا الوعي ينسب إلى القرآن مسؤوليات تتعلق بالفعل بمواقف وبممارسات أصحاب النفوذ الإجتماعي خلال التاريخ.

ومع ذلك، نختار في أوروبا؛ موقعاً متميّزاً ولا سيّما في فرنسا ما بعد الثورة كي نفهم بأن الممثلين الإجتماعيين هم أنفسهم الذين يقررون في الوظائف وفي القيم المتعلقة بالدين وليس العكس. لقد عمدوا منذ فترة إلى تذكيرنا بأن الثوريين الفرنسيين الذين أزالوا النظام السياسي والقانوني عن القانون الديني قد طبقوا العلمنة على الأخلاق وعلى المؤسسات، غير أنهم قاوموا فكرة تحرّر المرأة. لقد بقيت المرأة في كل المجتمعات نقطة تجاذب لكل الإعتقادات والتقاليد والأنظمة المحافظة والقديمة لدرجة أن الأمهات كن يؤمن تلقين وتعليم المعايير والعقائد إلى أولادهن الإناث كي يحافظن عل دور تمثيل الظروف العائدة إلى التمسك بالعبودية. هذا ما أشارت اليه الباحثة لاكوست (Lacoste) عندما درست أوضاع المرأة عند سكان القبيل (Kabyle).

لا بدّ وأن نتناول المعطى النفسي والإجتماعي الأساسي الذي إتخذ طابعاً قوياً والذي أثر في عدد من المجتمعات حيث أصبح موضوع الإحالة إلى الإسلام سلاحاً سياسياً في الثلاثين سنة الماضية. إن علماء السياسة الذي كتبوا مطولاً في مسألة الأصولية قد تبنوا فكرة أن الإسلام بإعتباره نظاماً للمعتقدات ولغيرها هو المسؤول عن صلابة الطقوس وعن العنف الإرهابي الملاحظين في أكثر المجتمعات منذ إندلاع الثورة المسماة إسلامية في إيران. وبذلك فإنهم يغضون الطرف عن ظاهرة ذات دلالة في إنتاج الإيديولوجيات للمجتمعات الإنسانية منذ القرن الثامن عشر. لقد سلكت المجتمعات المسماة إسلامية طريقاً مغايراً للطريق الذي سلكته المجتمعات الأوروبية المسيحية منذ القرن الثامن عشر: فهي إنتفضت ضد الحداثة التي فرضت عليها بالقوة العسكرية وبالسيطرة السياسية والإقتصادية أثناء الحقبة الإستعمارية. لقد توجب عليها أن تناصر وتبشر بإيديولوجيات المعركة

من أجل أن تتخلّص من تلك السيطرة التي منعت إنتشار وإعتماد الطابع الإيجابي والمتحرر للحداثة - بدلاً من الإعتماد على الحداثة الفكرية التي كان من روادها سبينوزا (Spinoza) وهوبيس(Hobbes) وجون لوك (John Locke) ومنتسكيو(Montesquieu) وروسو(Rousseau). لقد لجأ المستعمرون إلى إستلهام ذاكرتهم المشتركة وخيالهم الإجتماعي كي يخوضوا معركة التحرير. والحال أن في تلك الذاكرة وفي ذلك الخيال في القرنين التاسع عشر والعشرين لا يوجد فقط الإسلام بل أنقاض وبقايا مختلف الخطابات الإجتماعية القديمة التي تسربت اليها الإعتقادات والأفكار الإسلامية. (إني أستخدم هنا التعريف المشهور للإسطورة الذي صاغه كلود ليفي ستروس (claude lévy - strauss): «الأسطورة هي قصر إيديولوجي مبني على إنقاض الخطاب الإجتماعي القديم».

ويجد هذا التعريف مثالاً واضحاً في البنية الأسطورية للخطاب القرآني كما بينته في كتابي «مطالعات في القرآن» وفي التطور الحديث لإيديولوجيا النضال كما أصفه هنا.

إن الدراسات التي تقدّم بها علماء السياسة أو الباحثون حول الأصولية تعتبر غير كافية فهي لا تتجاوز نموذج التحقيق الصحفي الخاضع للتخمين والمحدود بسبب إعادة نقل للخطاب السطحي «حسب المعنى اللساني» للمثلين الإجتماعيين. وبالتالي فإن العوامل النفسية والإجتماعية العميقة ورهانات المعنى والسلطة الملتزمة في تلك الخطابات لم يتم الكشف عنها، كما أنها تعتبر أقل مستوى من خطاب أيديولوجي ضمني غير خاضع للنقد، ومن مجموعة تحقيقات حول الإسلام الأصولي. إن المواقف الأصولية التي دأب الغرب على مراقبتها منذ القرن الثامن عشر من خلال «نموذج العمل التاريخي» قد تمّ تحديدها ضمنياً والحكم عليها. ولهذا فإن كل مقاربة للأصولية الإسلامية يجب أن تخضع الآن إلى أصولية ذات نزعة علمية وعقلانية وسياسية كما أعتمدت في أوروبا أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين حيث حصل إنعكاس التطور بالنسبة للمجتمعات المسماة إسلامية. والحال أن السلطة السياسية للكنيسة ونظامها الشرعي قد تم إبعادهما بفعل العنف الثوري لمصلحة السلطة العلمانية المبنية على التمثيل الشعبي. بيد أن المسائل

النظرية المطروحة خلال نظام شرعية السلطات في المجتمعات الإنسانية تبقى فلسفياً على بساط البحث. نلاحظ اليوم ـ بأنه رغم أننا لم نحصل على حلول ناجعة في موضوع التناوب المفروض من العنف الثوري، فإن البحث الفلسفي للشرعية الأخلاقية والسياسية قد أصبح تمريناً فكرياً خاضعاً للتأمل في حين أن العنف السياسي في أوروبا الثورية سبب الكوارث عن طريق النازية والفاشية والستالينية والشمولية والفساد المذهل حتى في ظل الأنظمة الإجتماعية «ذات الوجه الإنساني». وعندما نقارن الأصولية الدينية مع هذا العنف المدمر الذي يطال رمزياً الإنتاجات الفنية التي يجلها الإنسان ـ أشير هنا إلى الإرهاب الحالي في أيطاليا ـ فإن تلك الأصولية الدينية في المجتمعات الخاضعة تظهر وكأنها ردّة فعل وجواب جدلي، وليس كإنبثاق من داخل «الأديان» التي ينتسب اليها الممثلون الهندوس والمسلمون واليهود والنصارى...

لا يهدف هذا التحليل المقارن إلى تبرير الأشكال المأخوذة عن الأصولية الدينية في السنوات الثلاثين الماضية، ولا سيّما في الإطار الديني، ولكنه يهدف إلى إضفاء الطابع الجذري على التحليل الانتروبولوجي والنفسي والإجتماعي للحوافز الحقيقية والمتواجدة بإستمرار التي تدفع مجتمع الرجال الى إيجاد أنظمة شرعية تعمل على إخفاء العنف المفتوح أو الضمني، الجسدي أو البنيوي الذي يمارسه الرجال ضد النساء والراشدون ضد الأطفال والرجال «الأحرار» ضد العبيد، والأغنياء ضد الفقراء ورجال الدين ضد «الأميين» «ومرشدو القداسة» ضد «المؤمنين».

لقد إستفادت مجموعات وطبقات وأمم من تقدم وتحرر الوضع الإنساني الذي بشرت به ثورة الأنوار. غير أن هذا الواقع التاريخي أدى إلى فرض وتبرير عبودية وذلّ مجموعات وطبقات أو شعوب أخرى. يجدر بنا الآن أن نكتشف الأسباب لهذا التناقض الكبير الذي أرسى في كل مجتمعات العالم الثالث الأوضاع البنيوية للعنف المتنامي والمحتم إن النساء التي كانت تحت سيطرة الأنظمة التقليدية تخضع اليوم الى مؤثرات هذا العنف الحديث أكثر من الرجال في ظل

المجتمعات حيث تراكم التأثيرات السلبية الناجمة عن العودة إلى التراث القديم الذي فرضته الدول ـ الأمم ـ الأحزاب، كما فرضته أيضاً بشكل عنيف قوانين السوق المستلهمة من الفلسفة التي تناولت الأوضاع الحديثة للإنسان. وهنا تطرح وتنكشف مسؤولية النساء العربيات في النضال الذي يواصلنه من أجل إنهاء تحررهن بإعتبارهن أشخاص ومواطنات. لا أحد ينكر اليوم بأن اولئك النساء يتابعن التطور الذي بدأ مع الثورات الكبرى في القرنين السابع والثامن عشر والذي ما زال مستمراً حتى يومنا هذا. إن مسؤوليتهن في تحرير كل النساء في كل المجتمعات والثقافات والأنظمة في العالم تطرح بشكل ملموس وملح أمام التطوّر والعنف المتفاقم اللذين أشرت اليهما عندما تحدثت عن المجتمعات الدائرة في فلك الغرب. تتطلب المعركة التي تخوضها النساء نقداً جذرياً لكل الأنظمة السياسية والأخلاقية والدينية والإقتصادية كي نصل إلى الجذور الانتربولوجية للخيال في كل المجتمعات. هل يمكننا القول بأن الخطابات التي تدل على نضال النساء الغربيات تبلغ مستوى الإلتزام الفكري الذي يعيد طرح مسألة الشرعية السياسية والثقافية والعلمية التي يقوم عليها تحررهن في إطار المسار التاريخي الذي إعتمده الغرب، منذ القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

إني اطرح السؤال بشكل تحريضي مقصود كي أحدد النتائج الإيديولوجية لخطاب تحرر المرأة ما دام أنه لم يتجاوز الحدود الفكرية والمعرفية للدين وللثقافة الوطنية وللضمان التاريخي مع أي نظام سياسي منتصر. حين تدافع النساء في الغرب عن حقوق الإنسان والمواطن كما فهمت وطبقت حتى الآن، فهن لم يثرن مسألة المجال الخاص للعائلة حيث ما زالت تمارس أساليب السيطرة، وحتى العنف الذي يتملّص من سلطة القانون. وبالتالي إن إبعاد هذا المجال الخاص عن القانون كانت له نتائج خطيرة في المجتمعات حيث أن الفرد المواطن الذي يتمتع بحماية دولة القانون لم يولد بعد. نتخيل إذاً تعسف المعتقدات والتقاليد والإرادة الأبوية وحقوق الإبن البكر التي تنظم وضع النساء والأولاد في المجال الخاص.

وبشكل عام؛ لم تبحث النساء عن أماكن للتواصل الثقافي المتعدّد كي يوجه

التفكير حول رهانات المعنى في إطار يتعدّى القانون والوطن والسياسة من أجل الوجود الانساني الذي يضمن التحرّر الشامل للوضع النسائي. أن أي تفكير مماثل قد يفتح أفاقاً لا عهد لنا بها، أمام النشاط السياسي للنساء في كل بقعة من بقاع الأرض ـ كما أنه يسمح بتجاوز النقاشات العقيمة حول قانون وواجب التدخل، لأن الوضع النسائي، باعتباره مسألة تلزم الوجود الإنساني في حدوده وآمالة الأكثر ثباتاً، يتخطى بالضرورة ـ حين يفهم جيداً ـ إستراتيجيات القدرة وإرادة السيطرة اللتين ما زالتا مستمرتين في التحكم في العلاقات الدولية.

إن النساء اللواتي يناضلن من أجل تحررهن ستعتريهن الدهشة عندما يجدن بأنني أركز على المسؤولية الحالية المتوجبة على النساء في الغرب من أجل دعم وتسريع النضال الذي ما زال بكل أسف غير كافٍ في الإطار الإسلامي. يتوجب علي أن أقدم البراهين.

من اللافت للنظر أن السلطة تراقب وتستوعب الجمعيات أو الحركات المطالبة بحقوق المرأة في كل مكان. فأجهزة السلطة تعلم علم اليقين بأن الجزء المهم من شرعية الأنظمة السياسية والأخلاقية والدينية مرتبط بعملية إبقاء النساء في وضعية إعادة التمثيل الأزلي لهذه الأنظمة في المجال الخاص للعائلات. ويبين هذا الأمر كيف أن المناضلات الأكثر جرأة نادراً ما يتقدمن في نقدهن إلى مستوى المواقع «المقدسة» للقيم التي تؤسس الهوية الوطنية أو المصلحة العليا للدين. نضيف أيضاً بأن تلك المناضلات يتم اختيارهن من ضمن النساء المتأثرات بالغرب والجاهلات للمسائل الدينية والسياسية والقانونية الخاصة بالفكر الإسلامي. إنهن يتبنين براهين مستعارة في الشكل والمضمون من الخطاب النسائي الغربي. وفي سياق سوسيولوجي وثقافي خاضع للسيطرة من قبل الإيديولوجية الوطنية للنض[illegible] منذ فترة طويلة فإن المطالبة النسائية التي اتخذت نموذجاً معروفاً من خلال «نو[illegible] السعدي» «وفاطمة المرنيسي» ما تزال على درجة من العجز الذي يصعب تجاوزه حتى الآن.

فمن ناحية، فهي تعبّر عن حالة الإرتباك بالنسبة للإنتظار وللمناسبات التي

تعيشها الأكثرية الساحقة من النساء، ومن ناحية أخرى فهي لم تستطع أن تستمرّ بالمغامرة إلى حدود الأسس الدينية والتفسيرية والقانونية المستقرة في التفكير الإسلامي منذ العصر الوسيط والتي عاد اليها النشاط اليوم من قبل طبقة العلماء الذين تستخدمهم الدولة ـ الأمة ـ الحزب، على طريقة الإيديولوجية المناضلة. وفي النهاية، فهي غير قادرة على أن تخضع للنقد المفارقات التاريخية والفكرية والتجاوزات أو إستراتيجيات سلطة الخطاب النسائي المتشكّل في الغرب في نطاقٍ بعيدٍ عن الخطابات التي تلجأ اليها المناضلات المسلمات.

لقد طلب مني أن أؤكد هذه النقائص في عدة لقاءات وطنية أو عالمية لحركات تحرر النساء. وحين أشير إلى تضامن واضح ومجدٍ مع النساء في الغرب، لأن هؤلاء يتوفر لهن إمكانيات مادية وثقافية ويتمتعن بالحماية القانونية ويعشن ضمن محيط ثقافي وعلمي، على خلاف ما نجده من قلة موارد وغياب للأمن والحريات اللذين يظلان السمة البارزة للمجتمع الإسلامي.

إن النساء المسلمات لا يستطعن أغفال النقاش اللاهوتي، هذا الأمر غير موجود عند زميلاتهن الغربيات. مع العلم إن هذا النقاش لا ينفصل في الإسلام عن عملية صياغة القانون الذي سيعتمد على أساس قانون ديني ذي جوهر إلهي. وبالتالي فهو يتملص نظرياً من أي تغيير إنساني. إن أي معيار قانوني تأسس بناءً على نص واضح في القرآن لا يمكن لأي مشرع إنساني أن يعيد النظر فيه أو يلغيه. تنطبق تلك الحالة على ما نسميه بالمكانة الشخصية وحق الأشخاص (الإرث، الزواج، الطلاق، التبني، الدائرة الخاصة، الدائرة العامة). كل هذه الأمور تبقى غير خاضعة للنقد في الدول الإسلامية ما عدا تونس وتركيا. نلاحظ جيداً بأن تدخل المفسّر ورجل الدين يعتبر في غاية الأهمية، لا يمكننا في الوقت الحالي أن نذكر إسم امرأة تتمتع بالسلطة في مجالي التفسير واللاّهوت. غير أنني أعرف مناضلات تأثرن بالغرب يعتبرن بأن المرور بهذه (العلوم الدينية) المركزية في الدين الاسلامي التقليدي ليست الآن ضرورية مثلما كانت بالنسبة للنساء في الغرب. تريد هذه النظرية أن تتجاهل أهمية التطورات التاريخية المعكوسة التي أشرت اليها آنفاً.

إن التضامن الفعال والحديث الذي طالبن بتوسيعه أصبح الآن مفروضاً اكثر من أي وقت مضى لأن عدداً كبيراً من النساء المسلمات يعشن من الآن فصاعداً في المجتمعات الأوروبية. أريد أن أشير إلى هذا الأمر أمام المسؤول الجديد للهجرة في وزارة الداخلية. نلاحظ هنا بوضوح بأن معركة النساء من أجل رفع المستوى للوضع النسائي لا يشكل خرقاً، كما يجب أن يكون للتضامن السياسي الوطني وحتى الإثني والثقافي. إني لا أعلم بوجود إلتزامات خاصة عند النساء كي نطرح مسألة التحرر والحماية القانونية للنساء المسلمات القاطنات في الغرب. يفترض هذا الأمر كما قلت سابقاً تفكيراً جديداً وأماكن تناسب عمليات التبادل في شأن الهويات الثقافية الأجنبية في الإطار الديمقراطي الأوروبي. وحين يتناول الحديث الإسلام والمسلمين تلجأ النساء إلى التعاضد مع الرجال ويتجاهلن فجأة الأسس الإنسانية والتاريخية لمعركتهن إزاء وضع الذكور.

ورغم ذلك، من لا يرى بأن هناك طريقاً غير مشكوك فيه ومتميزاً كي تفكر النساء بما بقي في دائرة اللاّ مفكر فيه في العقل العربي الاكثر ثورية، يعني ذلك فلسفة جديدة للقانون قادرة على أن تؤسس الحقوق والواجبات للرجال والنساء (دون أن ننسى القاصرين) مخترقين حدود الخصوصيات التاريخية والثقافية والدينية والعرقية دون أن نلغي القدرات الخلاقة المرتبطة بتنوّع الثقافات؟

قد يحصل هذا العمل في المجتمعات الأوروبية التي أصبحت متعددة بشكل لا رجوع عنه. يتعيّن علينا أن نسن قانوناً قادراً على حماية الإبداعات الثقافية المختلفة وأن نؤمن تحسيناً متساوياً بين وضعي النساء والرجال إن هذا العمل المرفق بالتطبيقات سرعان ما يمتد إلى كل المجتمعات، كما أنه يسمح بالفعل، ولأول مرة في تاريخ الإنسانية، بانطلاقة الحريات الخلاّقة وبتعزيز كل الإمكانات الفردية، متجاوزين بذلك كل القيود المفروضة من خلال الممنوعات والتراتبية والمعايير والمعتقدات التعسفية، «القيم» المقدسة وإرادة القوة والهيمنة المغطرسة. سندرك فيما بعد بأن هذا التحرر الجزئي والخاص والفئوي الذي تحقق في بعض المجتمعات، وفي بعض الثقافات التقليدية، قد توافق مع الظلم والسيطرة وتحقير

الوضع الإنساني في مكان آخر. إن التحرر المنتظر المطلوب في هذه المرحلة من التاريخ الإنساني سيكون مطبقاً على كل الكائنات الحيّة بما فيها المحيط الطبيعي أو قد لا يحصل أبداً.

الحاخام الكبير
رنيه صموئيل سيرات [1]

René Samuel Sirat

المرأة في الديانة اليهودية

إنّ إحدى أهمّ الركائز الأساسية في الديانة اليهودية تقوم على المساواة بين كل الكائنات الإنسانية دون تمييز في الدين أو في العرق أو في الجنس أو في المعتقد. يعبّر عن هذا الأمر في المقام الأول في مختلف مظاهر قصة الخلق كما في تاريخ الإنسانية التي أعيدت كتابتها في التوراة. وحين أعتمدت هذه المساواة بين كل الناس، فإنها أعتبرت أيضاً صالحة بالنسبة للرجل والمرأة، وهكذا «خلق الله الأنسان على صورته، وعلى صورة الله خُلق أيضاً الذكر والأنثى». تجدر الملاحظة إلى أن آدم كان يسمي المرأة إيشا(Icha)، وفي القصة الموسّعة للخلق (سفر التكوين، الجزء الثاني)، فكان يشير بذلك إلى التجانس اللفظي والرمزي مع كلمة إيش «الرجل»، واضعاً بذلك المرأة على نفس القدر من المساواة. لنصغي إلى الغناء الساحر الذي أنشده النبي أو زيه(Osée) والذي تكلّم فيه عن الأزمنة المسيحية: «في هذه الأزمنة، قال الربّ، أنتم محفل إسرائيل، لا أريدكم أن تخاطبونني بعد الآن، وتسموني ربكم وسيدكم، بل تدعونني الرجل» يعني ذلك زوجكم الإلهي.

وتقدّم الأجزاء التشريعية من التوراة دعماً لهذه المساواة إذا حدث أن ثوراً جرح أحد الأشخاص فإن صاحب هذا الثور وان كان رجلاً أو إمرأة أو طفلاً يتوجب عليه أن يدفع قيمة الضرر. ويطبّق هذا المبدأ على كل الخسائر والمصالح. كما أن المرأة تتمتع بذات المسؤولية مثلها مثل الرجال في

---

(1) كان السيّد رنيه صموئيل سيرات كبير الحاخات في فرنسا (1980 - 1987). يشغل الآن رئيس المجلس الدائم لمؤتمر الحاخامات الأوروبيين.

حال الإرتداد عن الدين. هذا ما يشير إلى أننا لا نتهم المرأة بأي تقصير في الضمير. وفي السياق عينه، وفي حال إنتهاك القانون الذي يستوجب تكفيراً عن الخطأ عن طريق تقديم ضحية حيوانية، يتعيّن على المرأة أن تقدم الضحايا ذاتها. إن أي قارىء غير متعمقٍ للتوراة قد تنتابه الدهشة ويعترض علينا بأن هذه المساواة التامة مفروض عليها أن تحقق تمثيلاً متعادلاً في الكمية وفي النوعية. للوهلة الأولى قد يكون هذا القارىء محقاً. هل يوجد كتاب واحد يتحدث عن النبوة ويحمل اسم امرأةٍ باستثناء روث وأستير (Ruth et Esther) أو بطريقة أخرى كتاب ترتيل الأناشيد؟ هل تعرف ملكات يعادلن داوود أو سليمان؟ هل هناك نساء كاهنات؟

ومع ذلك عندما نتفحص الأمر بعناية نلاحظ بروز الأهمية الكبرى لدور المرأة إزاء التمثيل المنخفض من حيث العدد.

قبل كل شيء فالمرأة هي أم لكل الكائنات، في حين أن آدم لم يطلق عليه هذا التعبير. كما أن الكائن الإنساني يدعى في مرّات عدّة «ابن المرأة» (yeloud icha). لا أحد يعترض على الدور الريادي للأمهات اللواتي يتمتعن بالسلطة. وهكذا يتعيّن على الإتحاد بين الله وإبراهيم أن يتحقق من خلال الخصوبة التي عادت الى سارة. إنها ربيكا(Rebecca) التي بفضل تبصرها نحو ولديها يعقوب وإسحق إستطاعت ان تنتصر مستخدمة الخدعة من أجل أن يتحقق الوعد الإلهي. إن غياب النساء الكاهنات لم يجد حتى الآن تبريراً كافياً. ورغم ذلك بوسعنا أن نقدّم تفسيرين: فمن ناحية إن جزءاً كبيراً من الوظيفة الكهنوتية يكمن في تقديم الضحايا الحيوانية ونحن نعلم جيداً بأنه لا توجد نساء تقمن بوظيفة القصابين، ومن ناحية أخرى يجب علينا أن نعود إلى روح التوراة وإلى عصره إن إحدى الثوابت التوراتية تدعو إلى الإبتعاد عن كل ممارسة وثنية. في حين أن الحضارات المجاورة مثل مصر أو بلاد ما بين النهرين كانت تعرف نموذج النساء الكاهنات والدعارة المقدّسة. فالمقصود هنا هو أننا لم نقلد الآخرين في عبادة الله الواحد في حين أن ممارساتهم كانت مبنية بشكل جوهري على الوثنية.

واستناداً إلى جردة حساب في مجموعة الشرائع اليهودية يتضمن التوراة سبع نبيّات مقابل ثماني وأربعين نبياً. إن النبية ميريام الأخت البكر لموسى وهارون هي التي قادت النساء بعد إجتياز البحر الأحمر. وحسب النص الذي صاغه النبي ميشيه (Michée) فهي أحد الأشخاص الثلاثة مع أخويها الذين أخرجوا اليهود من مصر. كما أن يائل انقذت إسرائيل من أيدي الكنعانيين في زمن القضاة. في حين أن أحداً لم يكن قادراً على مثل هذا الفعل. إضافة إلى ذلك، كانت النبية ديبوراه(Deborah) إمراة لابيدو(Lapidot) تتولى مسؤولية القضاء لتحاكم إسرائيل، وكانت تجلس تحت شجرة نخلٍ تحمل إسمها. إنها المرأة الوحيدة من بين أشخاص التوراة - بالإشتراك مع صموئيل الكبير - التي تتمتع بكفاءة النبوة والقضاء في الوقت نفسه. وإذا ذكرنا هذا الأمر فلأنه استثنائي إنها المرأة الوحيدة التي تسلمت القضاء في التاريخ التوراتي، يعني ذلك، أنها مارست وظيفة الرئيس السياسي إلى جانب الوظيفة القضائية، فكل إسرائيل كانت تأتي إليها تحت شجرة النخل كي تقام مجالس العدل. غير أن أحداً لم يعترض على حكمها يوماً. إن خطورة الأزمة التي مرت بها إسرائيل وصلت إلى حدٍ لم يكن من منقذٍ لها سوى تلك المرأة. لقد ذكرت آنفاً صحف روث(Ruth) حيث كانت تلك المرأة مع حماتها الممثلتين الكبيرتين حتى ولادة المسيح. بوسعنا أن نذكر أيضاً كتاب أستير أو ترتيل الأناشيد حيث كانت سولاميت(Sulamite) تغني الحب لعشيقها الإلهي.

تجدر الإشارة إلى أن الأميرة هولدا(Houlda) أوكلت اليها مهمة غير مألوفة. وفي عصر النبي جيريمي(Jérémie) وبعد الفترة الطويلة التي حكم فيها الملوك الملحدين، باشر الملك جوزياس (Josias) بإصلاحات تهدف إلى العودة لعبادة الله الواحد. لقد عثر في تلك الفترة على كتاب القانون في معبد الرب. ثم تلي فيما بعد على الملك. غير أن هذا الأخير تجاهل النبي الكبير جيريمي(Jérémie) وأخذ يخاطب هولدا(Houlda). فوضع نبوة هذه المرأة فوق نبوة ذاك النبي الذي نعرفه جميعاً.

وأخيراً، نلاحظ بأنه قد وجدت ملكات دائماً في إسرائيل. لقد إستمر هذا

الوضع حتى نهاية المرحلة التلمودية. وبعد ذلك لم يتنكر الناس للملكة سالومي الكسندرا(Salomé Alexandra) لأنها كانت إمرأة وفيما بعد أصبح بحق للنساء تولي السلطة السياسية في اللحظة التي يتمكّن من ذلك. لم يكن يوجد أحد كي يعارض دونا غراسيا نازي (Dõna Gracia Nasi). فهذه المرأة كانت تتمتع بسلطة مطلقة بعد طرد اليهود من إسبانيا. وحالياً في إسرائيل لقد تمّ قبول النساء في أعلى مراكز الدولة، حتى أنه يوجد نساء من بين النواب الدينيين. وكانت غولدا ماير رئيسة للبلاد. بيد أن الحركات الدينية كانت تحتج بمفردها لأنها لم تكن تعترف بدولة إسرائيل.

وباختصار، فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة في إسرائيل فإن النساء تشاركن الرجال بنفس القدر من المساواة حين يتم أنتخاب الحاخامات الكبار في إسرائيل، وبالمقارنة، تجدر الملاحظة إلى أنه في فرنسا، لم يكن المؤتمر الديني الذي أسسه نابليون عام 1808 مع انه كان متمرداً ضد الأبدي ـ يسمح للنساء بالمشاركة وحتى إلى يومنا هذا في إنتخاب الحاخام الكبير لفرنسا.

لقد ثبت هذا الدور في الشؤون العامة وبقي علينا أن نتفحص بعض المسائل في التشريع الحاخامي بما يتعلق بالنساء. في البداية ننوه بالتحليل الشهير لأحد أساتذة القانون، مشرع ميشنا(Michna) وأسمه رابي جودا هانسي(Rabbi Judas Ha - Nassi) (الأمير، القرن الثالث من العهد المسيحي). لماذا المرأة تأتي في مرتبة فوق الرجل؟ لأنه قد قيل: «إن الله كوَّن ضلع المرأة في أحسن حالة أثناء ولادتها». وحين حدث تلاعب بالمعنى بين «التكوين» والتمييز»، لقد استنتج هذا الأستاذ الكبير في القانون ما يلي: «إن النساء يتمتعن بموهبة التمييز أكثر بكثير من الرجال هذا ما نعلمه جيداً».

سنترك جانباً بعض العبارات التي ذُكرت غالباً في الأدب اليهودي لأنها كانت تحط من قيمة المرأة. بيد أن الذين يستشهدون بها، قد تجاهلوا بأن يضعوها في إطارها الصحيح وفضلوا نسيان مسألة الآراء الفردية التي لا تلزم إلا أصحابها ولا يمكن لها أن تتمتع بقوة القانون.

إن المبدأ الكبير الذي يحكم الحياة الدينية للمرأة كان قد ذكر في الميشنا (بحث كيدو شين،I - 7): «كل ناموسٍ إيجابي مرتبط بزمانه، يتوجب على الرجال أن ينجزوه في حين أنّ النساء غير ملزمات به».

وقبل أن نقدم البراهين على هذا الإجراء نشير أولاً بأن المقصود هو الإعفاء الذي يدل على الإعتبار وليس على المنع. كل إمرأة راغبة في إنجاز هذا النوع من الأمر يحق لها أن تقوم بذلك. إن هذا الإجراء الحاخامي يأخذ مصدره من الفكرة التي تقول بأن المرأة مكلفة بمهمة ذات شأن وفيها شيء من السحر: انها مهمة تربية الأطفال. لا ينبغي علينا أن ننسى بأن حواء هي «أم لكل الكائنات الحية». فإن هذا الدور لا يعود إلى إنسان مرؤوس بل هو عكس ذلك مجد. إن المرأة التي تطبق كل وصايا طورا(Torah) لم يعد بإمكانها أن تكرس وقتاً طويلاً لأطفالها.

علاوة على ذلك، يحق للمرأة أن تكون «حاخاماً» نقصد بهذا المعنى بأنها قادرة على توجيه مجلس[1] مكوّن من النساء فقط. واذا لم يكن بوسع المرأة أن ترأس هذا المجلس أمام جمهور من الرجال فلأن ذلك الأمر يتعارض مع ما هو معتمد سابقاً: يمنع الإختلاط بين الجنسين أثناء القيام بالصلاة وذلك بسبب تأثر الرجال بوجود النساء. فهم غير قادرين على توجيه إهتمامهم المطلوب إلى الصلاة.

يحق للمرأة أن تنكب على الدراسة وأن تمارس مهنة التعليم بيد أن ميدان العدالة يبقى الوحيد المخصص للرجال. وبالفعل تستطيع المرأة من حيث المبدأ ان تكون شاهدة. غير أن هذه القدرة ليست مقصودة هنا لأن تلك الشهادة تصبح شرعية في حالة واحدة على الأقل: عندما يكون زوجها متوفياً ان تبرير غياب النساء عن مزاولة القضاء لم يوجد الاّ بسبب عبء التقليد ما بعد التوراة وبسبب تأثير المجتمعات التي نفي إليها الشعب اليهودي. (لنتذكر المرأة ديبورا **Deborah**)

---

(1) المقصود هنا هو المجلس المكوّن من عشرة أشخاص، حضور هؤلاء يعتبر ضرورياً كي تتم قراءة جزء من أجزاء الطورا (Torah).

إن عودة الشرعية في إسرائيل تفسّر بشكل طبيعي كيف أن مجموعة النساء عادت لتحتل مركزها في المحكمة العليا. وهكذا، أصل إلى إستنتاجات. وربّما إلى الاعتراف - نقول بأنه لا يوجد تطبيق للمساواة بين المرأة والرجل في الديانة اليهودية. ففي كل المجالات وفي كل المناسبات الدقيقة، تمنح الأولوية للمرأة بدلاً من الرجل وهذا الأمر يسير على ما يرام. وحين نتخذ قرارات على جانب من الأهمية فإننا نتجه نحو الزوجة ونحو الأم. إني أعتقد، دون أن يكون في الأمر أي مفارقة تتجاوز الحدود، إن أي شخص تعود على أن يشهد على تصرفات اليهود في المناسبات التاريخية سيكون متفقاً معي والكل يعترف بذلك.

الأب الجليل كلود سيسبرون[1]

Claude Cesbron

المرأة في الكنيسة الكاثوليكية

بما أن الإطار العام الذي وضعنا أنفسنا فيه يتناول هذه القضية - وهذا ما يجب أن نقوم به - لن تلوموني عندما سأقدم لكم بعض عناصر الدفاع.

لقد كتب في الفصل الأول من سفر التكوين ما يلي: «لقد خلق الله الإنسان على صورته، على صورته خلق الرجل والمرأة» (27,I) إنّ الإحالة إلى صورة الله أي الرجل والمرأة المخلوقين، هي مسألة دائمة تتعلق بالطريقة التي يتناول فيها الكاثوليك السر الإلهي. وبالإستناد الى تلك الصورة تعمد المرأة والرجل إلى المقارنة معها. وفي الوقت عينه، تطرح هذه الإحالة الأسئلة على الكنيسة من أجل معرفة الطريقة التي تتبعها في تحديد موقع الرجل والمرأة. إن كثافة تلك الصورة تتضمّن وتتجاوز، برأيي التمييز الجنسي وحده. وفي هذا المنطق، وأستناداً الى المسيح يعلن الكاثوليك عن المساواة في الكرامة بين كل الكائنات البشرية. فهذا الجانب الآخر من الوحي يؤدي أيضاً إلى التساؤل بشكل مستمر. فنحن لسنا بمنأى عن الآراء الثقافية المسبقة، ولا عن المقاربات البسيطة ولا عن الأخطاء، ومع ذلك تظل هذه المبادىء اللاهوتية قائمة بين واقع حياتنا وما نقوله، فالمسافة هي دائماً قابلة للملاحظة وهذا ما يمكن أن يقوم به كل فرد منا.

بعد هذه الملاحظات الضرورية، لنرى كيف أن الكنيسة الكاثوليكية تتناول مسألة عدم تمثيل النساء.

في عام 1963 أشار البابا يوحنا الثالث والعشرون في رسالته البابوية التي

---

(1) يشغل الأب الجليل كلود سيسبرون منصب رئيس الجامعات الكاثوليكية في الغرب كما أنه يقوم بتمثيل المؤتمر الدائم للأساقفة.

تحمل عنوان السلام في الارض إلى علامة الأزمنة حيث تضم المرأة إلى الحياة العامة. وكتب فيها يقول: «لن ترضى المرأة أن تعتبر نفسها كأداة، فهي تطلب أن نعاملها كإنسان في المنزل كما في الحياة العامة (الفقرة 43). وفي نفس السياق وفي ذات الوقت، سيعزز مؤتمر الفاتيكان الثاني بقوة الموقع الأساسي للسياسة وضرورة مشاركة كل الأفراد في حياة المدينة.

وبعد هذه السنوات، لم تتوقف النقاشات والأفكار والتصريحات التي حاولت معالجة وضع النساء بشكل أفضل في حياة المجتمعات. ورغم ذلك حين أؤمن بما قاله البابا يوحنا بولس الثاني عام1984 في سويسرا، إنه من المؤكد بأن هذه النقاشات والافكار والتصريحات لم تحدث التغيير الذي يجيز للبابا أن يقول شيئاً مختلفاً عما قاله. إني أسرد لكم ما قاله: «يحق لنا أن نطالب بجدية هل أن المرأة اليوم تأخذ مكانها في الكنيسة، وفي المجتمع كما تصور ذلك الخالق والمخلص وهل تم الإعتراف بكرامتها وبحقوقها بشكل كاف».

يبدو أن البحث لن ولم يغلق. لنضرب مثلاً على ذلك الوثيقة المهمة التي نشرتها لجنة المؤتمر الدائم للأساقفة في الولايات المتحدة في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1992 بعد تسع سنوات من الدراسات والمشاورات، تحمل هذه الوثيقة عنوان النساء في المجتمع وفي الكنيسة، وجاءت النتائج لتلك الدراسة المطولة لتدعو الكاثوليك الامريكيين الى التغيير في العقلية وفي السلوك من خلال التربية والتنشئة. لقد ظهر لي بأن هذه الأعمال المختلفة تركز على أمر يتطلب مقاربات متعددة من أجل الإمساك بقضية عدم تطبيق المساواة. تؤدي وجهات النظر هذه أيضاً إلى فهم أن الحلّ لا يكمن في مذهب المساواة حيث يفوز مبدأ تقليد وضع الرجال رغم كل شيء، وتضيف اللجنة الاميركية على هذا الأمر: «حين نعترف بأن النزعة الجنسية كشر رئيسي في هذا العمل من حيث تشويه العلاقات بين الرجال والنساء هذا يعني بأننا نعالج المشكلة بطريقة سطحية». يتعين على التفكير داخل الكنيسة الكاثوليكية أن يتواصل في شتى مداخلاته. وعندما يباشر أساقفة الدول الافريقية او الآسيوية بالكلام فإنهم سيأتون حتماً بشيء خاص.

وأخيراً، سأكتفي بكلام النساء حول مسألة المرأة في الكنيسة الكاثوليكية. الكلام الأول يصدر عن جنيڤياف أونوريه ـ لين ـ (Geneviève Honoré - Laine) فهي تحدد تفكيرها استناداً إلى المسألة التي طرحها البابا يوحنا بوليس الثاني والمذكورة آنفاً. بالنسبة إليها إن هذه المسألة هي وعد يمكن تفسيره في عدة معانٍ مختلفة. غير أن هذه الإختلافات تشير الى النقاش الدائر حالياً في الكنيسة الكاثوليكية: «بالنسبة للبعض، حتى تطرح مسألة مكانة المرأة في الكنيسة لا يمكن أن يتوصل الا إلى المنزلة الدينية المساوية للرجل. لقد ظهر لهؤلاء بأن تطور مكانة المرأة في المجتمع توجب عليه أن يسير نحو هذه المساواة فهم لا ينظرون لماذا وصلت المرأة من حيث المبدأ الى كل مراكز المسؤولية التي كانت حكراً في العقود الأخيرة على الرجال، في حين أنها منعت من الدخول الى الكهنوتية فهم يلاحظون بأن لا شيء في الكتاب المقدس يتعارض مع هذه الفكرة وبأن هناك دافعاً اجتماعياً حمل المسيح منذ ألفي سنة أن يختار الرجال فقط من أجل تأسيس كنيسته. وفي الوقت الذي تلاقي هذه الكنيسة صعوبات بسبب النقص الحاصل في الأساقفة لقد أصبحت الفرصة مؤاتية من أجل النظر في الموضوع.

وبالنسبة للآخرين لا ينبغي علينا أن نخلط بين الكهنوت والسلطة. فالكنيسة هي شيء مختلف عن المجتمع الزمني ويرتكز وضعها التقليدي بالنسبة لكهنوت الرجال على مبدأ لاهوتي أساسي [...]. وإذا توجب على الكنيسة أن تبقى حازمة في هذا المبدأ يتوجب عليها أيضاً أن تنظر من خلال وجهة نظر دينية إلى المكانة التي ينبغي أن تمنحها للمرأة.

يبدو لي بأن هاتين المقولتين تم تأطيرهما باختصار ولكن بشكل صحيح. وتستنتج جينڤياف أونوريه لينه قائلة: «مجمل القول كي نردّ بشكل كافٍ على مسألة منزلة المرأة في الكنيسة لا يمكننا في الوقت الحاضر أن نتجاوز هذا التفكير «الجدّي»، لنعطي الكلام أيضاً إلى نساء أخريات. لقد اهتم هؤلاء بمعرفة كيف تعيش النساء وكيف تتصرّف من خلال المسؤوليات الملقاة على عاتقهن في الكنيسة ـ لأنه يوجد شيء من هذا القبيل. لقد أجري التحقيق مع مائة وأربع

-وعشرين إمرأة تتحمّل مسؤوليات في الكنسية في فرنسا وفي نهاية هذا التحقيق، لننظر إلى ما وصلن إليه «عندما قمنا بهذا التحقيق، لم نكن نتوقع نتائج مشجعة بهذا القدر». ينطبق هذا الأمر على النساء اللواتي يقدمن تجاربهن في مسؤولية الكنسية من خلال تعابير الإثراء والتفتح والفرح. كما أنه ينطبق على شركائهن. فالعلاقات بين الأساقفة والمساعدين المقربين منهم تتسم عادة بالثقة بشكل عام. قد يلزمنا أحياناً الوقت كي نتآلف مع الرهبان الآخرين. هذا أمر صحيح بالنسبة إلى الكنيسة، لقد اشتركت النساء في القرارات وفي تقاسم بعض أشكال السلطة وهذا الأمر يسير بشكل حسن.

أما الملاحظة التالية فهي على جانب من الأهمية: «يجب علينا أن نلاحظ بأنه إذا كانت هذه النتيجة إيجابية الى هذا الحدّ، هذا يعني بأنها تعود الى النساء اللواتي يتمتعن بمستوى معين من المسؤولية المرتبطة بكفاءة مشهود لها وبتنشئة قد تلقينها»[1].

غير أن تحقيقات أخرى تظهر بأن الأمر ليس دائماً إيجابياً بالنسبة للنساء اللواتي تقع على عاتقهن مسؤوليات أقل شأناً. وبإختصار، على صعيد التفكير أو على صعيد الحياة اليومية، فإن العمل لم يشرف على نهايته بعد، كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل التباطؤ في تطوّر العقليات.

---

(1) مسؤوليات النساء في الكنيسة، باريس، ديسكليه1992، ص 109.

السيدة الموقرة لويس ويلسن

Loïs Wilson

التقليد البروتستانتي يسمح للنساء بأن يمشين فوق الماء

نذكر هنا الحادثة القصيرة التي تشير الى المرأة التي عُينت وزيرة للمعتقدات دعيت تلك المرأة يوماً كي تلقي عظة في كنيسة مسيحية خارج باريس.

لقد سُمِعَ حارس الجمعية الرهبانية ـ وهو رجل بالتأكيد ـ يقول لزوجته: «لا أريد أن أعامل هذه المرأة بشكلٍ مختلفٍ عمّا أعامل به رجل الدين. سأصطحبها إلى صيد السمك صباح يوم الاثنين». لقد كانت مغتبطة بهذه الفكرة، وفي صباح اليوم المذكور وجدت نفسها في المركب فوق بحيرة صغيرة وهي منهمكة بالصيد ولا شيء يعكر صفوها. ثم هبت الريح وبدأ المطر يتساقط، لقد أصابها الملل من جراء الإنتظار فخرجت من السفينة ومشت فوق الماء حتى وصلت الى الشاطىء. وعند المساء سُمَع الحارس يقول لزوجته: «آه! من أولئك النساء الوزيرات فهن غير قادرات لاعلى صيد السمك ولا على السباحة».

ليس المقصود هنا التقليد البروتستانتي الذي أنتمي اليه، يسمح هذا التقليد الذي تم اصلاحه للنساء بأن يمشين فوق الماء: كما أنه يشجعهن على محاولة القيام بأي فعل تدعي الثقافة بأنه مستحيل. إن المرأة التي تقوم برئاسة حزب المعارضة في أكبر ريف كندي، انتاريو(Ontario) تنتمي إلى هذا التقليد. وقالت لي مؤخراً بأن طائفتها الدينية كانت تحترم الخدمات العامة، وبناءً على ذلك قررت أن تخوض غمار الحياة السياسية. بيد أن هذا الأمر يعتبر إستثنائياً. يوجد في كندا نسبة تتراوح بين أربعة عشر وتسعة عشر من النساء اللواتي يتعاطين السياسة على كل الأصعدة.

إن تجربتي داخل المجلس العالمي للكنائس التي يمثل ثلاثمئة وخمس عشرة

كنيسة بروتستانتيه وأرثوذكسية تخولني بأن أصرح بأن الحالة في القسم الكبير من امريكا ومن آسيا ومن امريكا اللاتينية تدعونا الى الحزن.

إن المضمار الواسع الذي يغطي التفكير والممارسات البروتستانتية تبني موقفاً حيادياً في مثل تلك الحالة، كما كان له وقع سيء، لمعرفة السبب أتقدم بسبعة براهين ولكل واحد منها قاعدة لاهوتية.

لقد ركز اللاهوت البروتستانتي غالباً على الجنة وعلى عالم الماوراء ولم يعطِ الاهتمام الكافي للطائفة الإنسانية وغيرها أي اهتمام في الوقت الحاضر. يعتبر ذلك من ضمن الأسباب التي تفسر كيف أن مسائل التنظيم التي تخصّ كل فرد في الحقل السياسي لم تتم معالجتها جدياً من قبل الطوائف الدينية. ومع ذلك فإن هذه العوامل هي التي تثبط همة النساء وتمنعهن من الإنخراط في العمل السياسي: عدد الساعات الكبير الذي يتطلّبه هذا العمل، والغياب الطويل عن العائلة، أو عن الزوج، وقلة الإمكانات المادية؛ الحياة التي تعيشها النساء كأنهن في حوض للأسماك، وتمادي التهكم في اللعبة السياسية.

لقد حاول اللاهوت البروتستانتي، في جزء كبيرٍ من عمله، تثبيت واقع الحال وركز على الإستقرار والتقليد أكثر بكثير من التحولات الفردية والإجتماعية وغالباً ما لعب المسيحيون دور السد في المجتمع ودور المدافع عن الحال كما هو عليه. نحن نعتبر بأن السلطة هي سلبية لأنها قذرة ومحرضة وخطيرة بدل أن تكون الداعية بشكل إحتمالي إلى التغير الخلاّق. واستناداً إلى هذا الأمر، فإن السياسة مرتبطة بالسلطة، وينظر اليها كشيء مكروه. عندما حاولت إمرأة يهودية أن تحصل على وظيفة سياسية في كندا قالوا لها: «لماذا تريدين أن تحشري نفسك في مسائل يلفها الشك؟» بعض النساء يرفضن السلطة لأنها مرتبطة من الناحية الثقافية بالدسائس التي تحاك وراء الكواليس وبالسياسة القذرة.

لقد أعتبرت الأمور الجنسية الإنسانية سلبية وتوحي بالخجل. ومنذ أوغسطين دعا الدين الى الفصل بين الجسد والروح من خلال ثنائية تمجد النفس وتحتقر الجسد، فالرؤية اللاهوتية التي أعادت الإعتبار للأمور الجنسية لم تكن

سوى إحدى الموضوعات المهمة في المذهب البروتستانتي. لقد تعلمت النساء في بعض الطوائف الدينية وبعض الثقافات بأن الدم الناتج عن العادة الشهرية هو فاسد ويتكلمون عنه وكأنه لعنة. لقد إتبعت النساء هذا التعليم وشعرن بالخجل بسبب أجسادهن. وبعد ذلك أصبحن يخجلن من ذواتهن. كما قلّ إحترامهن لأنفسهن، وهكذا نجد أن الثقافة والدين مرتبطان بشكل محكم.

ومن الواضح بالنسبة لي بأن الدين البروتستانتي والثقافة قد دعما وأضفا الشرعية على الرؤية البطريركية للعالم الذي يعمل من خلال إيديولوجية تقوم على تفوق عرق أو طبقة أو جنس. إني أعني بمصطلح البطريركية مجموعة القيم التي تقيم الصلة بين السيطرة والخضوع في العلاقات الإنسانية، والتي تقلل من شأن الطبقات المزعومة وألوان البشرة والأعراق أو الجنس من حيث دونيتها، وكل ذلك يستند إلى مؤسسات دينية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية كما أنه يرتكز على تهديد مبطن ينذر بالعنف كي يتم إبقاء الامور كم هي عليه. إن هذا البناء الإجتماعي على شاكلة الهرم يتضمّن درجات من الخضوع والظلم ففي هذه التراتبية تأتي النساء في منزلة أقل من منزلة الرجال. في حين أن المنحرفين جنسياً هم خلف الذين يشتهون أفراد الجنس الآخر. والحيوانات والعصافير أيضاً في درجة متدنية عنهم. والبحيرات والأشجار تقبع في الدرك الأسفل من السلم. البعض يقول بأن هذه الرؤية للعالم هي المسؤولة، بشكل كبير، عن الكارثة البيئية في القرن العشرين.

إن خضوع النساء للرجال هو أحد أحجار الزاوية في أنظمتنا السياسية والإجتماعية والإقتصادية. يتواصل هذا الخضوع في البيت حيث الواجبات المنزلية التي تقوم بها النساء لا تلاقي التقدير اللازم. وإذا لاحظنا أماكن العمل، لم تحظَ النساء بأجر عادل كما هو الحال بالنسبة للرجال. أما في الشارع فإنهن يخشين الإعتداءات الجنسية. وفي العائلة تبقى المرأة تحت رحمة التعسف الجنسي. أما في الطوائف الدينية لن يسمح للنساء إلا بالقيام بدور المساعدات لرجال الدين، وأخيراً في السياسة حيث نجد قلة من النساء مرشحات أو منتخبات.

ومنذ بضع سنوات، وفي كنيسة تقع في قلب تورنتو، عُلقت على أحد

جدران المعبد منحوتة نهار الأحد في عيد الفصح، وكانت تمثل إمراةً فاتحة ذراعيها وكأنها مصلوبة. لقد كانت عارية وقابلة للإنجراح. كانوا يدعونها «المرأة المصلوبة». غير أنها سببت صدمة وردة فعل شاملة، فتم نقلها الى داخل الكنيسة. يظهر هذا الحدث العدد الكبير لاولئك العاجزين عن إدراك مسألة النساء اللواتي يتعرضن يومياً للصلب في طوائفنا وفي بلداننا. فالمزايا النسائية التي أبرزها الدين المسيحي والتي استوعبتها الثقافة تعني جوهرياً الذل والخضوع والرضوخ والتبعية. وبالمقابل إن الغضب والفطنة والكفاءات والمبادرة أو العدوانية لم تكن تعتبر كخصائص نسائية.

لقد ظهرت الصورة السلبية للمرأة في وقت مبكر وبعد مئتي عام من ظهور المسيح. كتب تارتليان(Tertullien) ليقول: «بأن المرأة هي المنفذ الرئيسي للشيطان». كما أن توما الأكويني(Thomas d'Aquin) إعتبرها «ذكراً فاشلاً» وكان يدعي بأنه إذا كانت الإناث، في سيرورة التوالد، مسؤولات عن جسد النساء، فهذا يعود إلى بذر الذكر الذي تعتبر المادة الأولى للنفس البشرية. إن هذه الثنائية ما زالت تطبع ثقافتنا. وكان جون كنوكس(John Knos) يتحدّث عن «جيش النساء المخيف». في حين أن كالڤين (Calvin) نصح النساء اللواتي تعرضن للضرب بأن يتحملن بصبر الصليب الذي منحه الله لهن. وكان أرسطو يعلّم النساء قائلاً بأن العالم يتكون طبيعياً من الأسياد ومن الكائنات الخاضعة. إن رؤية الأشياء بهذه الطريقة أدّت إلى نفي النساء الأحرار والعبيد والعزاء عن إدارة الشؤون العامة، «لأن طبيعتهم لا تجعلهم قادرين على ممارسة الحكم». وإذا حدث أنّ النساء قد تعودّن على سماع مثل هذه المقولات، فمن الممكن ان ينتهي بهنّ الأمر إلى الإعتقاد بذلك.

إن تفسير الكتاب المقدّس الذي قام به الرجال لوحدهم حتى حلول القرن العشرين كان يشدد على الدور المتكرر للمرأة بإعتبارها أم وزوجة، وكان يستخدم لإقناعها بعدم جدوى البحث عن أدوار غير تقليدية. وإستمر الأصوليون (الذي يتزايد عددهم) بدعم الفكرة القائلة بأن عمل النساء خارج منازلهن لا يتلاءم مع أدوارهن.

وكان الكتاب المقدس الذي قام به الرجال لوحدهم حتى حلول القرن العشرين يشدد على الدور المتكرر للمرأة بإعتبارها أم وزوجة، وكان يستخدم لإقناعها بعدم جدوى البحث عن أدوار غير تقليدية. وإستمر الأصوليون (الذين يتزايد عددهم) بدعم الفكرة القائلة بأن عمل النساء خارج منازلهن لا يتلاءم مع أدوارهن.

وكان الكتاب المقدس قد أثبت من خلال تجربة الرجال، بأن حواء هي نموذج للمرأة السيئة والمغرية، وبأن مريم كانت تمثل الطهارة والمرأة البتول. إن عدداً كبيراً من النساء يحدّد موقعه من خلال هذين النموذجين ويعتبر أن هذا السلوك المتكرّر الذي يفتقر للإصالة أصبح اليوم غير واقعي وغير مجدٍ. وإذا عدنا إلى حادثة المسيح والمرأة الزانية، نتساءل لماذا ننعتها بهذه التسمية؟ يتعيّن علينا أن نتحدث عن شخصين ـ الرجل والمرأة ـ فهما اللذان قاما بارتكاب الـزنــا.

والحال أنّ دور الزوجة في الميادين الثقافية والدينية أصبح اليوم خاضعاً في عددٍ كبير من البلدان إلى قواعد ثابتة. وكانت النساء قد إعتمدن نظام القيم المبني على الدين، الذي بدوره يحدّد أطر الثقافة، فالمرأة الجديرة التي تحمل اسم زوجها يتوجب عليها أن تتواجد في الأماكن حيث يكون هذا الأخير. وإذا حدث أن زوجها قد نقل من وظيفته إلى موقع آخر، ننتظر منها أن تترك عملها وتلحق به، ان ذلك الأمر يتعارض مع البحث عن الطموح السياسي. فبعض النساء أصبحن راضيات عن الدور الثانوي ويقتنعن بتسمية الزوجة أو الأم دون أي شيء آخر. كما أنهن مسرورات بعدم المشاركة في الديمقراطية إلاّ في حالة التصويت إلى جانب حزب الزوج.

زيادة على ذلك نجد أن هناك إقصاءاً كلياً للنساء عن مراكز الإدارة في الطوائف الدينية ـ ولم يكن لدى التقليد البروتستانتي، في العالم قاطبة، سوى إثنتي عشرة إمراة على رأس الكنائس خلال ألفي سنة. وقد حالفني الحظ أن أكون من بين أولئك النساء وأن أنتخب في إحدى المراكز في كندا. تجدر الإشارة إلى أن

الكنائس الانكليكانية في الولايات المتحدة وفي نيوزيلندا والكنيسة اللوثرية في الولايات المتحدة قد عمدت منذ فترة قصيرة إلى انتخاب نساء أسقفيات للمرّة الأولى ـ إنها أحداث معاصرة وفريدة من نوعها وتبشر بتحقيق وعودٍ قادمة. وأثناء انعقاد المؤتمر السادس العالمي للكنائس في ڤانكوڤير (Vancouver) في عام 1983، تم انتخاب ثلاثة رجال وثلاث نساء في مركز الرئاسة وقد روعي في هذا التصويت مبدأ التمثيل على أساس50%.

لا أريد فقط أن أتناول هنا مسألة رؤساء الكنائس، أو مسألة الكنائس، بل أتناول العدد الضئيل للنساء في المراكز المهمة في الدوائر المالية أو غيرها. لقد دفع هذا الوضع في عام1987، المجلس العالمي للكنائس إلى تشجيع أعضائه على عقد مجمع مسكوني للكنائس، كل عشر سنوات من أجل التضامن مع النساء. إن الإقصاء الذي أتحدّث عنه يحدّد جدارة النساء كي نأخذها على محمل الجدّ وحين نشرع بإعادة تفسير الكتاب المقدس، يصبح بوسعنا أن نميط اللثام عن دور المرأة المتخفي وأن نحث على كل مقاربة نقدية للتقليد وللاهوت. تتصوّر الله مدافعاً عن الجنسين معاً ونرغب في أن نعطي الأهمية في الدين، للحاضر والمستقبل. إن اللآهوت الذي يعبّر عن حركة النساء، يدفعنا إلى أن نعقد الآمال عليه في الطائفة المسيحية. بيد أن رجال الدين يخيبون هذه الآمال باعتبارها نوعاً من الهوس ومن الإرادة العابرة ومع ذلك، ثمة مؤشرات مهمة تدّل على التغيير. أن المؤتمر الذي عقد في تورنتو(Toronto) عام 1987 كان يضمّ خمس وستين إمراة ينتمين إلى تسعة أديان مختلفة. فكان سابقة أولى في التاريخ. لقد أكتشفنا أن العنف ضد النساء هو العامل المشترك الذي كان يجمعنا.

وهكذا أدّى تطور اللآهوت المدافع عن النساء في الديانتين البروتستانتية والكاثوليكية، كما في الإسلام واليهودية الى توسيع جدول الأعمال للطوائف الدينية مانحاً إياها بعداً سياسياً. وفي الإطار عينه، تمارس المناصرات المسيحيات للحركة النسائية ضغوطاً اكثر فأكثر على رجال السياسة كي يهتموا بالإجهاض وبالمساواة بين الجنسين وبالإغتصاب وبالإباحية. كما يهدفن إلى إثارة إهتمامهم

حول المسائل العادية والسياسة في مجملها، ذلك يعني الطريقة التي يعتمدنها في سلوكهن، وحين يشعرن بأن رجال السياسة غير راغبين أو عاجزين في معالجة تلك المسائل، كما يردن ذلك، فإنهن جاهزات للدخول في السياسة.

وفي الختام نذكر بأنه ينبغي علينا أن نحدّد الدين وفقاً للحاضر وأن نتصوره كمصدر للتحول وأن نعي بأن السلطة هي أمر نافع عندما تجعل التغيير ممكناً أو متواصلاً، كما يتعين علينا أن نضّم الأمور الجنسية إلى الإعتقاد الديني وأن ندفع الدين الى نقد للنظام البطريركي وأن نكتشف في التقليد الديني صورة إيجابية للنساء وأن نعمل في داخل الأديان من أجل أن تقبل النساء في مراكز القيادة وبذلك يصبح بوسعهن ممارسة التأثير على كل التغييرات الضرورية. حينئذ نسمح لعدد كبير من النساء بأن يمشين فوق الماء.

III - مواطنة ومنتخَبة:

حكم مختلف؟

لا اتصوّر كيف يمكن للإختلاف الجنسي
ان يترك صورة عنه في مساواة الحقوق

بيار غيومار

«خطاب في الجمعية التأسيسية الوطنية 1793»

لقد قيل بان النساء، رغم نباهتهن وفطنتهن وقدرتهن على التفكير الذي يتصفن به بنفس القدر مع أهل الجدل البارعين، لم يتصرفن يوماً بوحي ممّا نسميه العقل.

تعتبر هذه الملاحظة خاطئة. فالحق يقال بانهن لم ينقدن إلى عقول الرجال، بل عملن دائماً بوحي من عقولهن.

كوندرسيه

«حول قبول النساء في حقوق المواطنية»، 1790

هان سوين[1]

Han Suyin

ـ يبدو أن هذا المؤتمر قد سجّل نقطة جديدة في تاريخ العالم كما في تاريخ المرأة. إن ضمير النساء المعبّر عن مسؤوليات المرأة نحو العالم آخذ بالنمو من خلال الإجتماعات كمثل الإجتماع الذي نعقده اليوم والذي يضم نساءً قادمات من ثلاثة وعشرين بلداً على الأقل، إنهن يتبادلن الإنطباعات والتجارب من أجل أن يبنين غداً أفضل لكل الإنسانية جمعاء. وبالطبع لن نستثني منه الرجال.

ما قد سمعته يشجعني كثيراً. هناك أشياء كنت أجهلها لأن إختصاصي ليس أوروبا بل دول العالم الثالث كالصين والهند؛ هذا ما يشكل أربعين بالمئة من العالم، يبدو أن المعضلات النسائية كانت دائماً متشابهة ونواجه اليوم وضعاً مشتركاً يقوم على تقليل شأن الإنسانية بأكملها واذا كنا نلاحظ أمامنا تقدماً تكنولوجياً غير عادي، لكنه غير مطبق من أجل خير الإنسانية. بل بالعكس إنه خطر عليها ويحط من قيمتها. وهكذا نحن نعلم جيداً بأن البطالة لا يمكننا الآن أن نستوعبها من خلال الإدعاء بالنمو الإقتصادي الناتج عن الآلات. كما أننا نعلم بأنه حيث توجد البطالة توجد المرأة التي تتألم في كثير من البلدان. لم تعد المسألة متوقفة على البلدان التي تشهد نمواً أو تراجعاً؛ بل الأمر يتعلق بالإنسانية جمعاء ونحن نخاطبها اليوم، وعندما كنت صغيرة كنت أسمع الناس وهم يرددون العبارة التالية: إن الشيء الجميل عند المرأة هو السكوت. لا أعلم اذا كنتن قد سمعتن هذا الكلام. أما أنا فقد سمعته في عدة لغات. لأن الكلام خطير بحد ذاته. ومن أجل هذا عندما أصبحت في عمر الإحتجاج ـ إنها كلمة فرنسية جميلة جداً ـ لقد بدأت بذلك لأنني بطبعي مشاكسة، أعتقد بأنه من واجبنا أن نستمر بالكلام وبالإحتجاج. أما الآن وبما أنني أملك خمس دقائق كي أحدثكم سأقول لكم فقط

---

(1) السيدة هان سوين روائية صينية ذات شهرة عالمية، أرادت أن تشارك خصيصاً في باريس وأن تترأس جلسة المناقشات نهار الخميس بعد الظهر وذلك تلبية للدعوة من قبل حركة الاختيار (قضية النساء).

وبما أنني قادمة من الصين فأنا مسرورة بأنه لدينا في الثورة الصينية أشخاصاً مثل ماوتسي تونغ. لقد قال هؤلاء: «إن المرأة هي التي ترفع نصف السماء على كتفيها»، نصف السماء، ومنذ ذلك الوقت لقد أتفق في الصين على مناداة الزوجة أو الرفيقة بنصف السماء، أعتقد بأن هذا النصف هو على غاية من الأهمية ويتوجب علينا أن نحتفظ به في أيدينا، وغداً ستتحدث إليكم مندوبة جمهورية الصين الشعبية عن تقدم المرأة في الصين، وهذا التقدم قد خطا خطوات كبيرة. غير أن هناك بعض النواقص التي يجب أن ننظر اليها لأنه في الوقت الحاضر يوجد تراجع في بلدان عدّة بسبب الوضع الإقتصادي.

لوس إيريغاري(1)

Luce Irigary

هوية المرأة:
بيولوجيا أم تكيف إجتماعي؟

ـ لقد طُلب مني أن أعالج موضوعاً هو اليوم رهان للنزاعات المهمة داخل الحركات المسماة تحرر النساء. سأحاول أن أتناوله من خلال وضع تصميم لمأزق خاطىء يطرح: «هوية المرأة: بيولوجيا أم تكييف إجتماعي».

لقد نشأت مبادرات كثيرة في ظل دينامية الثورة الثقافية عام 1968 وكانت تتضمن هذه الحركة التحررية فكرة تحرير النساء على أساس اعتبارهن نساء.

وضمن هذه المبادرات نجد حركة الإختيار(choisir)، وفي تلك الفترة لم تكن هذه الحركة ولا نحن النساء نناضل فوق الحواجز سواء كان ذلك في المعنى الحقيقي أو المجازي تقريباً، لم نكن نطرح السؤال لمعرفة إذا كنا هناك بإسم جسدنا النسائي أم بإسم التكييف الاجتماعي. لقد كنا نناضل من أجل الحقوق المدنية والثقافية التي تتلاءم مع إختلافنا، ولا سيّما من أجل حق الإجهاض، ذلك الحق المرتبط بهويتنا البيولوجية.

لقد كنا نناضل من أجل حق الاعتراف بنا كنساء، ومن أجل أن نصل إلى التحرير الإنساني المتطابق مع هويتنا الإنسانية. لقد جاهدنا كي نقرّر مسألة حملنا وحماية جسدنا ضد كل أشكال العنف التي كان معرضاً اليها وبصفة خاصة الإغتصاب كنموذج واضح. فهذان الحقان المرتبطان بكيفية التصرّف بأجسادنا النسائية هما اللذان دفعانا الى الإجتماع بطريقة ديمقراطية. لقد كان عدد النساء كافياً كما كنا قادرات كي نحصل على تغييرات تشريعية حاسمة من أجل تحرّر النساء. وقد تمّ هذا الأمر دون أن نحصل على الأكثرية في المجالس التشريعية. بعض النساء وفي شكل خاص سيمون ڤيل (Veil) وبعض الرجال ناضلوا معنا ومن

---

(1) تشغل السيّدة لوس إيريغاري منصب مدير الأبحاث الفلسفية. كما أنها وضعت عدة مؤلفات نذكر منها: «أخلاق الإختلاف الجنسي» (1984)، «زمن الإختلاف» (1989) «أنا، أنت ونحن. من أجل ثقافة الإختلاف» (1990).

أجلنا ونالوا بعد ذلك وعداً بمشروع القانون المدني النسائي. لقد تم إنجاز الكثير في تلك الفترة ومع ذلك ما زال يلزمنا الشيء القليل كي نكمّل تلك الثورة المدنية السلمية التي كانت تمثلها حركة تحرر النساء. وبالفعل إن الحقوق التي حصلنا عليها تندرج في إطار أفق العائلة البطريركية، العائلة وفقاً للمعنى الدقيق، العائلة السياسية أو الدينية. لقد حصلنا على حق الإجهاض دون عقاب أو جزاء وليس على الحق الثابت لإختيار الأمومة بحرّية. لقد نلنا هذه الحقوق أيضاً من خلال إرادة الرجال كي يمنحوها القيمة الحقيقية، لقد كان الإغتصاب يسمّى جريمة وسيطلق عليه دائماً هذه التسمية. هذا ما يلغي مسألة إحترام جسد المرأة كما هو عليه. وبالتالي لن نوجه الإنذار الى أي مغتصب نتوقع منه أن يقوم بإرتكاب هذه الجنحة.

بيد أن هناك حقوقاً كثيرة تنقصنا من أجل تعزيز الهوية المدنية والسيادة المواطنة المتوافقتين مع متطلبات النظام الديمقراطي: أصبح لدينا الحق بثقافة نسائية مع كل القيم اللغوية والدينية، وبالتمثيل في الشؤون العامة والسياسية وبمساندة الأمهات في الوصاية وفي تربية الأطفال وخصوصاً في الأزواج التي تعيش حالة التداخل الثقافي وفي حقوق العمل.

لقد وجد هذا الدستور المدني النسائي بناءً على رغبة الأكثرية من المناضلات عام1968 وكانت النساء يصرحن علناً هنا أو هناك عن إرادتهن بحق الاعتراف بهن كنساء.

إن نضال النساء الذي هو في الأصل غريباً ومعادياً لأجهزة السلطة والأحزاب وبعيداً عن الحكم وعن المال قد جذب النساء اللواتي يعملن في المؤسسات العامة وفي التنظيمات السياسية. غير أن الرسالة الثورية لعام 1968 والتي كانت بسيطة وواضحة وأجمعت عليها كل نساء فرنسا وأوروبا والعالم أصبح يشوبها التعقيد الناتج عن إستراتجيات المؤسسات وعن البراهين السياسية والثقافية الخاضعة لخطاب ومنطق بعيدين كل البعد عن النساء، لقد أصبحت تلك الرسالة محملة بالنزاعات الغريبة عن التأكيدات الجريئة لمناضلات عام1968: «نحن نريد الحب

وليس الحرب». لقد كانت هذه العبارة إحدى الشعارات الثورية في تلك الفترة. نضيف أحياناً: «الخيال في السلطة». ومن ناحية النساء كن يقلن: «كل ما هو خاص هو سياسي». أو: «إن أجسادنا لم تعد رصيداً لكم» تجدر الملاحظة الى أن المطالبة المدنية بحق وجود النساء قد تلاشت في الثمانينات «لقد إختارت فرنسا آنذاك المساواة مقابل الإختلاف أو الإختلافات» هذا ما سمعته يوماً من صحفي يعمل في مجلة «حدث الخميس» في إطار المؤتمر الذي نظمته مدرسة الأهل والمربين في إيل دو فرانس(Ile de France) هذا الأمر ممكن، إن اختيار هذه الاستراتيجية التي إتفق عليها الرجال قد يفسر أموراً تتعلق بإنحسار وجة حركة تحرير النساء الناشئة عام1968. وهكذا حصل تراجع في المكتسبات التي حققتها النساء باسم الإختلاف. كما تم الغاء التضامن بين النساء اللواتي ناضلن معاً حتى شهر تشرين الأول1979 من أجل حق الإجهاض الحّر والمجاني. نشير أيضاً الى الغموض الذي لفّ النضال الوطني والعالمي للنساء المتسوحى من الثورة الثقافية يعني ذلك الحق بهوية مدنية تخص النساء فقط. لقد حدث تراجع كبير في رؤية أمور المرأة. فإن مستقبلها أصبح يعتبر أسلوباً قديماً رجعياً ومخجلاً وكأنه يقع تحت تأثير التكيف الإجتماعي الذي يجب علينا أن نحلله وأن نتجاوزه وليس كرغبة في توسيع وتعريف الإنتماء الى جنس أو الى نوع مختلف يعني ذلك نصف النوع الإنساني.

وحين خرجت النساء منذ فترة قصيرة من العائلات البطريركية ـ الخاصة أو العامة ـ بدأنا في تصور هوية مختلفة إنها هويتهن ولم يكن صعباً حين تمت إعادة بعض النساء إلى المنازل وإسكات البعض الآخر سواء كان ذلك بحرمانهن من الكلام في أماكن خاصة بهن أو بالعكس بإغرائهن بالسلطة وبالمال على طريقة الرجال شرط أن يعدّلن في الخطاب وفي الأسلوب.

لقد رفعت السلطة البطريركية أيضاً شعارات الحكم المتكافىء والقائم على تطبيق المساواة كما أنها نادت بثورة مختلفة أكثر دموية بالتأكيد غير أن الحق بالإختلاف لم يعبر عنه من أجل النساء والحقوق المدنية كما تم التذكير بذلك هذا الصباح. إن العمليات التي تحققت بواسطة النساء ومن أجلهن قد فقدت بريقها

وتم التعبير عنها بطريقة حيادية على أساس مطالبة بالحقوق إسوة بالرجال، فكثير من النساء قد خضعن الى تكييف إقتصادي وثقافي وسياسي متلائم مع هوية وتاريخ الرجال. لقد ضحت النساء بهوياتهن وبهويات أخواتهن كي يرضخن الى التكييف الإجتماعي والتاريخي للرجال.

لقد فقدت نضالات النساء الطابع الشعبي والديمقراطي وأصبح البعض يعبر عنها من أجل تعزيز سلطته، لقد انتقل النضال من الشارع الى الجامعة والى المؤتمرات والى الحلقات السياسية. فتحول جنسهن الى عبء عليهن في حين أن كلمة: «مناصرة الحركة النسائية» أصبحت مدعاة للتهكم وهدفاً للقمع: ولم يكن ذلك من قبل الرجال أو من قبل وسائل الإعلام بل من قبل النساء أيضاً وخصوصاً النساء الشابات اللواتي أصابتهن الحساسية، على الأقل لعدد قليل منهن. فهؤلاء يردن العيش كما يطيب لهن ويعشقن إستناداً لرغباتهن ويحاولن أن يكتبن تاريخاً جنسياً على الطريقة النسائية. فهن يعتبرن أن مسائل تحرير النساء أصبحت من الآن فصاعداً من مخلفات الماضي. هذا ما كنا نصبو اليه من أجل إقناعهن. غير أن تلك النساء الشابات كن يستفدن من هذا النضال على المستويين الإقتصادي والقانوني، لكنهن كن يرفضن المكتسبات الثقافية لحركة مناصرة المرأة دون الإعتراف بالجميل. ولم يكن يرغبن بإزالة هذا التكييف عن هويتهن النسائية. فهن لسن مجرمات كونهن نساء هذا على الأقل من ناحية الوعي. بيد أنهن يعشن غالباً في الوحدة ويفقدن الإمكانيات إزاء المسائل العاطفية. فهن لم يتحدثن عنها اليكن بعد أن يتأكدن من أنكن لن تلجأن إلى إعطائهن درساً في الأخلاق باسم «مناصرة النساء». وبالتأكيد إن تلك النساء الشابات قد يتوارين عن الأنظار أو قد يلجأن الى التبجح. فهن أصبحن في موقف الحذر إزاء إخواتهن البكر كما أنهن لم يمنحهن الثقة ولا حتى أصواتهن بسهولة. فهن جاهزات كي يقمن من جديد بالأدوار التقليدية التي تحددها سلطة الرجال أو السلطة البطريركية. من الصواب أن نقول بأننا لم نورثهن الاّ القليل: هناك عدد قليل منّ المراكز حيث يتمكّن من الإجتماع ومن الكلام كما لا يوجد إعتمادات ولا أماكن عامة في البلديات كي يقمن بنشاطات ثقافية على سبيل المثال. وفي البلدان الأخرى أخذ هذا التمثيل المتعادل

شكل الضيافة والمساعدة للنساء كما أننا لم نترك لهن سوى الإشارات القليلة في طريقة العيش والحب دون نزاعات أبدية. شرط أن تحافظ المرأة على ما هي عليه في علاقتها مع الجنس الآخر.

إن البناء المتمهل لهوية النساء مع كل الوساطات القانونية والثقافية التي يتطلبها ما زال بحاجة الى الجهد؛ بالنسبة لنا نحن الغربيات الشابات تقريباً كما بالنسبة للنساء المنتميات الى ثقافات مختلفة. تجدر الإشارة إلى أن أولئك النساء لا يتمتعن بالحرية وليس لديهن حق الكلام مثلنا. فنحن والنساء الأخريات بأمس الحاجة الى اكثرية نسائية مدنية، ذلك يعني الإعتراف والمساعدة للطائفة المدنية التي تمنحنا الحقوق والمسؤوليات داخل العلاقات الثنائية والعائلات وأيضاً داخل العلاقات العامة.

إن المسألة التي تتناول معرفة ما اذا كان الإنتماء الى جنس معين ناتجاً عن تأثير قدر بيولوجي أو مجرد تكييف إجتماعي تتجاهل الأمر التالي: أن نكون وأن نصبح إمرأة يدل ذلك على بناء هوية مدنية نسائية وعلى ثقافة تتطابق مع جسد خاص وعلى سلالة خاصة وعلى طريقة في الحب وفي الإنجاب، وفي الرغبة في التفكير. إن المأزق الواضح الذي وقعت فيه حركة أنصار المرأة يشير الى إرادة إنتزاع صفة التكييف الإجتماعي عن الهوية النسائية من أجل الإتصال بعالم حيادي وفريد ومن أجل الإشتراك مع عالم الرجال. بيد أن أفق طائفة حيادية غير خاضعة للأمور الجنسية قد يدفعنا الى الخوف. وبالإضافة الى صعوبة الحب على الطريقة الحيادية وإلى النزاعات التي قد تظهر بأشكال مختلفة أو بمشاهد سادية أو مازوشيه، إن المجتمع الحيادي يغض الطرف عن الحدود التي تفصل ما بين الحياة والموت فالحياة هي دائماً تعيش حالة الجنس غير أن الموت لا يظهر هذا الإختلاف.

وهكذا أن المجتمع المتجاهل للحدود التي تفصل بين الحياة والموت هو قادر على كل التضحيات التي لم يقدمها أي شرير أو مجنون أو أي نظام بل هي نتيجة لفقدان تمييز الحدود بين الموت والحياة.

نعيش الآن في تلك الفترة، وقد إزداد الوضع سوءا نسبب سيطرة العصر التقني والتقنوقراطي.

إن المشاركة في تحمل المسؤوليات السياسية لم تغير شيئاً إلا إذا بنيت على تأكيد هويتين مختلفتين، تذكرنا هاتان الهويتان بأننا كائنات حية، وإن كنا ننتمي إلى جنسين مختلفين وبأننا لسنا مجرد أفراد بدون شخصية أو آلات متحركة أو أشباح يصعب وصول الموت اليهم.

إن التحرك الذي يتوجب على النساء أن تلتزم به يكمن في الحصول على حقوق ايجابية تمنح المواطنية إستناداً لمكانة النساء.

إن الديمقراطية تدل على سيادة كل مواطن. فلم يتوقع أي قاموس أو أي دستور مدني أن نصف المواطنين ينتمي الى النساء. فالحق الأول الذي يجب أن نستعيده داخل النظام الديمقراطي هوحق الوجود أو حق التمتع بالسيادة. فهذا الحق لم تحصل النساء عليه بسبب إعتبارهن كأفراد حيادين أو كرجال أو كطبيعة تؤمن الإنجاب أو كأيدٍ منتجة عاملة في طائفة. لقد كُتب عليهن أن يبقين غريبات كونهن نساء.

قبل الولوج إلى المؤسسات حيث يجب أن نعيد النظر بطابعها الديمقراطي إن أول شيء ضروري وشرعي نطلبه هو الحصول على حق الأكثرية المدنية، على حق تمثيل أنفسنا قبل أن نمثل الآخرين بدون مقاييس قانونية لهوية خاصة.

يتعيّن على هذا الحق الرامي إلى الأكثرية أن يكون شاملاً ـ شرط أن نتذكر بأن هذا الحق الشامل هو مزدوج: مؤنث ومذكر. يتطابق هذا الحق مع الحركة التي يجب أن تقوم بها كل إمرأة كي تشعر بوجودها كما هي. ويتطلب حق الاكثرية المدنية تعديلاً في الدساتير التي تخص المواطنية والدستور المدني والدستور الجزائي، وشرعة حقوق الإنسان كما يتطلب هذا الحق إعادة النظر بالحدود بين القانون الطبيعي والقانون المدني.

إن تأسيس مجتمع مكونٍ من مواطنين ومواطنات يتمتعون بالسيادة وهذا

العمل يحترم المكتسبات الأولى لنضال المرأة من أجل تحريرهن. وبالتأكيد لن يفضي هذا العمل الى أي سلطة ولن يعد بها. بيد أنه يصعب على الديمقراطية أن تبنى على السلطة حتى وإن تم تقاسمها إلا إذا حققنا سيادة أنفسنا وإن كنا نساءاً أو رجالاً، إننا نتحمل مسؤولية هذا الحق في الوجود داخل طائفة مكونة من نساء ومن رجال. فالديمقراطية تبدأ من خلال علاقة مدنية ترعاها القوانين بين الرجال والنساء، بين مواطن ومواطنة، بين كل مواطن وكل مواطنة.

إيليانور ماكوبي[1]

Eleanor Maccoby

الهويات الثلاث للمرأة

هل يوجد أي شيء عميق الجذور يسبّب الإختلاف بين المرأة والرجل ويجعل الأمور معقدة كثيراً؟ لقد تحدثنا سابقاً عن المنافسة بين المحاولة لوضع برنامج من أجل الإعتراف باختلافنا وبين محاولة حديثة عن المساواة بشكل عام مستندين على حقوق الإنسان التي تطبّق على الجميع، رجالاً ونساءً وبصفتي متخصصة في علم النفس، سأتناول السنوات الأولى للحياة كما سأتناول سلوك الأطفال والأهل.

فكل امراة تملك ثلاث هويات وليس هوية وحدة، تكمن الهوية الأولى في إعتبارنا كائنات جنسية. هذا يعني بالنسبة للبعض تشكيل العلاقات داخل الجنس ذاته، في حين أنه يعني بالنسبة للأكثرية بيننا العلاقة مع الجنس الآخر وبالتالي، تأخذ الأمور الجنسية طابعاً معيناً.

أما الهوية الثانية تعبّر عن وجودنا كأمهات، فنحن مختلفات أيضاً على مستوى الإنجاب، لأن جنسنا هو الذي يمنح الحياة، ويرضع، ولهذا الأمر تأثيرات عميقة في حياتنا.

وتشير الهوية الثالثة إلى إنتمائنا إلى المجتمع كعاملات وكمواطنات وتقوم البيولوجيا بدور في تحديد هويتنا الجنسية، كما في تحديد هويتنا كامهات بيد أنها لا تقوم بأي دور فيما يتعلق بهويتنا كعاملات أو كمواطنات. يقع على عاتق كل واحدة منا مهمة توحيد هذه الهويات الثلاث بشكل متماسك ومتناسق. فإن أهميتها

---

(1) تقوم السيدة إيليانور ماكوبي بتدريس علم النفس في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأميركية.

تزداد أو تنقص في الفترات المختلفة لدورة حياتنا وترتبط طريقة دمج هذه الهويات الثلاث كثيراً بطبيعة المجتمع الذي نعيش فيه، وبما ننتظره من نفوسنا ومن فرصنا المختلفة التي يقدمها المجتمع لكل واحدة منا.

تجدر الملاحظة الى التفكير بالطريقة التي تبدأ من خلالها هذه الهويات الثلاث بتحديد الأشكال أثناء الطفولة. وإستناداً إلى الأبحاث التي أنجزت خاصة في الولايات المتحدة وأحياناً في الثقافات الأخرى نلاحظ بأن الأطفال الصغار يستطيعون التمييز بين الجنسين في نهاية السنة الأولى من حياتهم. المقصود هنا التمييز المرتبط بالإدراك غير أنه لا يجعلنا نعتقد بأن هؤلاء الأطفال قد تطورت لديهم الهوية الجنسية.

وفي النصف الثاني من السنة الثانية يبدأ الأطفال بالتعبير عن إهتمامات مختلفة، نلاحظ أن الصبيان الصغار يظهرون ميلاً لألعاب ذكرية (السيارات والشاحنات والطائرات) في حين أنهم لا يرغبون بالدمى التي تثير انتباه الفتيات.

وابتداءً من عمر السنتين ينضّم الاطفال إلى مجموعات واسعة كي يتمكنوا من إختيار الأصدقاء ونرى بأنهم يفضلون اللعب مع أطفال من نفس الجنس. إن هذا التوزيع من خلال الجنس هو بديهي تماماً في أماكن اللعب وفي الحضانة يعني ذلك بأنه يظهر حتى وإن لم يكن مشجعاً من قبل الراشدين على الأقل في بلدنا.

ونحو عمر الثلاث سنوات يصبح لغالبية الأطفال هوية جنسية أكيدة ويبدأون بإكتساب المعارف ويعلمون إلى أي جنس ينتمون، ثم يدركون شيئاً فشيئاً بأن الهوية الجنسية هي ثابتة، كما أنهم يحيطون بكل الأمور التقليدية المتعلقة بالجنس في كل ثقافة. يبدو أن الميل إلى الصداقات من نفس الجنس لا ينجم عن هذه الأمور التقليدية ولا عن تشكيل الهوية الجنسية، بل عن الإختلاف بطريقة اللعب وعن النشاطات الخاصة. ومع ذلك تساهم الهوية الجنسية ومعرفة الأمور التقليدية بتعزيز الإنقسام في أماكن اللعب. ونحو عمر العشر سنوات، يتنامى الميل عند الأطفال للتجمع على أساس الجنس الواحد وإلى تجنب الجنس الآخر. وهذا الأمر يبدو جلياً عند الصبيان أكثر بكثيرٍ منه عند البنات. فالألعاب عند الصبيان الصغار

تخضع الى نماذج محصورة بهم وغير موجودة عندهنّ، وتمتلك المجموعتان نشاطات مختلفة وأشدّد في هذا المجال لأنه حين تحاول النساء الدخول إلى ترسيمات سبق تصميمها من قبل الرجال؛ فهن لن يتأقلمن معها. أريد أن أوضح بأن هذا الوضع يعود الى الطفولة.

ويقوم الصبيان الصغار في المجموعات بألعاب المنافسة والسيطرة في حين أن البنات يمتنعن عن ذلك. وهم يحاولون تأسيس عالمهم وحمايته ويتحملون المجازفة ويظهرون الشجاعة والجرأة. ورغم أن الصبيان يعشقون مقاتلة بعضهم البعض أكثر من البنات، لكن، لا ينتهي بهم الأمر إلى المشاجرة ـ فالمقصود من ذلك هو الملاحقة والمعارك من أجل اللهو وتقليد أبطالهم مثل باتمان أو سوبرمان. وفي الطفولة المتوسطة يتجمع الصبيان في زمر تتنافس مع مجموعات أخرى وقد يكون المقصود هنا الفرق الرياضية كما عصابات الأشرار المنتشرين في الشوارع. نلاحظ بأن هناك عدداً قليلاً من العلاقات الحميمية بين الأعضاء في مجموعة الصبيان، في حين أن هذه العلاقات هي أكثر وجوداً عند البنات، وفي حقل الجنس يوجد في اللغة كما في المواقف ما يمكن تسميته بكره الجنس الواحد يعني ذلك بأن الصبيان في سن التاسعة والعاشرة يستخدمون بعض العبارات ويتحاشون ملامسة بعضهم البعض، وفي مرحلة لاحقة يمكننا أن نرى مراهقاً يمسك رفيقه من كتفيه بيد أن الصبيان الصغار يرفضون هذا النوع من اللمس كما يتبادلون النكات التي لا تخلو من الطابع الجنسي وصور العراة والكلمات الفاحشة.

وتعيش البنات في جماعات محددة العدد وللبنت بشكل عام صديقة أو صديقتان حميمتان ويتأثرن بعضهن ببعض، وتقوم كل واحدة منهن بإداء دور في المجموعة دون أن تسعى إلى المنافسة.

كان الإعتقاد يسود قديماً بأن مزاولة اللعب بالدمى يهدف الى تهيئة البنات للقيام بدور الأم فيما بعد. بيد أنه الآن لم تعد البنات الصغيرات في سن الرابعة يلعبن بدمى تمثل الطفل الرضيع، بل أصبحن يملن إلى دمى من نوع باربي

وينشغلن بالحلى وبالثياب الأنيقة وبأدوات التجميل. لقد طرأ إذا تغييرٌ في هذا المضمار. وما يحدث الآن في مجموعات البنات يدور حول العلاقات المستقبلية مع الرجال وحول تشكيل الهوية الجنسية. وفي المقابل تبدو ألعاب الصبيان موجهة نحو علاقات مع رجال آخرين وليس نحو دورهم المستقبلي كأزواج وكآباء.

قد يكون هناك عامل بيولوجي يحدد ميل الأطفال في الإنضمام إلى مجموعات من نفس الجنس (نجد نفس الظاهرة عند المبكرات الشابات)، غير أننا نجهل فائدة تلك الوظيفة البيولوجية. قد يمكننا القول بأنها تسمح للذكور بمراقبة وبتحويل العدوانية بين الرجال، رغم أنه من المشكوك فيه أنه يمكننا القيام بذلك، وإن كنا نتمنى ذلك الأمر. ومع ذلك نلاحظ بأن هناك إختلافات كبيرة بين المجتمعات وفقاً لعدد السنين التي أمضاها الأطفال في تلك المجموعات.

وأثناء تلك الفترة، يجد الأطفال أنفسهم في أوساطٍ أجتماعية مختلفة عن مجموعاتهم من ذات اللون الواحد. نضرب مثالاً على ذلك في المدرسة وفي العائلة. وفي الأزمنة السابقة كان الصبيان والبنات يتدربون من أجل القيام بأدوارٍ مستقبلية خاصة. كانت البنات يتعلمن الفنون المنزلية، وكان الصبيان يتدربون على مهن الميكانيك والبناء وفي الوقت الحاضر، تعطى الأهمية إلى التعليم وإكتساب المعارف اللذين أصبحا في متناول الجنسين دون أن يكون هناك تمييز في التربية.

ثمة تصريح علني يقول بأن الرجال والنساء يفكرون بطريقة مختلفة فيما يتعلق بالمسائل الأخلاقية. فالرجل يفكر بطريقة تجريدية في المبادىء الشاملة للعدالة في حين أن المرأة تظهر الميل للإهتمام بالآخرين بطريقة ملموسة بيد أننا نعلم اليوم بأن الجنسين قادران على سلوك طريقتين مختلفتين. وبالفعل عندما يتلقى الرجال والنساء تربيةً واحدة نلاحظ بأنهم قد يصبحون قادرين على التعبير عن المبادىء الكبيرة بنفس العبارات وهذا الأمر يبدو مهماً عندما يكون المقصود الأدوار السياسية للجنسين. ورغم ذلك فبعض الميادين تثير فضول النساء بشكل خاص بإعتبارهن مواطنات ولا سيّما الحقوق المتعلقة بالإنجاب وكل ما يتصل بها وأيضاً كل ما يشير إلى الأطفال.

وحين يهجر الصبيان والبنات مجموعات اللعب القائمة على التوزيع منذ الطفولة وحين يبدأون بتأسيس علاقات فيما بينهم أثناء المراهقة والرشد فإن هناك الكثير من وجهات النظر المتطابقة وكل جنس يحاول أن يتكيف مع الآخر. ويصبح الجنس الذكري أقل تسلطاً ومخاصمة حين يعاشر الجنس النسائي الذي يوطد مكانته أكثر فأكثر وأثناء الإجتماعات المشتركة في مرحلة المراهقة يتمايز السلوك حين تتدخل الأمور الجنسية والمغازلة أو اختيار شريك من الجنس الآخر يبدأ الصبي بالمبادرات ويجبر الآخرين على إحترامه غير أنه يتصرف بلباقة ويثير انتباه الفتاة التي تكيل المدائح له وتصغي إليه. وتبتسم له وتحاول أن تفهمه بأنها تنتظر منه أن يغازلها.

وحين يبلغ الصبيان سن الرشد يعبّرون في وظيفتهم وفي منظماتهم السياسية عن نفس طريقة السلوك نحو الجنس الآخر. وعندما يتم تعيين النساء في مراكز مشغولة سابقاً من قبل الرجال (في العمل وفي السياسة) فإنهن يصطدمن بشبكة من الرجال العازبين الهرمين الذين يبعدونهن عن الصداقة ذات الطابع الذكَري ويعاملونهن كأشياء جنسية، لا توجد هناك علاقات تحقق المساواة. وتشتكي النساء بشكل عام من أن أحداً لا يصغي إليهن - غير أن هذا الأمر لا يمت بصلة إلى قدراتهن في العمل، بل إلى السلطة التي يتمسك بها الرجال والى العادة التي تكمن في إعتبار النساء بأنهن غير قادرات على تولي تلك الوظائف ومع ذلك وفي المضمار السياسي على سبيل المثال واذا واجهت النساء صعوبات في انتخابهن وفي تعيينهن في مراكز المسؤولية فإنهن يشغلن تلك الوظائف مثل الرجال.

وفي الختام، سأقول بأن الهوية الجنسية للمرأة، إضافة إلى دورها كمنجبة كما تصورهما الناس في الأزمنة العابرة والمجتمعات البدائية. كانا يحدّدان تقريباً كل مظاهر الحياة، ما عدا النخبة من النساء التي تحاشت الزواج أو سمحت لها الإمكانات المادية بتلقي التعليم كي تتحرّر من سلطة الرجل ومن مسؤولية الأطفال. وفي المقابل خصصت لنفسها مساحات كبيرة من أوقات الفراغ بعيداً عن هموم الزواج والأمومة، وحققت إنتصارات كبيرة في مجتمعاتنا الحديثة كحق

التصويت وحق التملك اللذين سمحا لها بالتعبير عن الإختلاف حين تتمنى ذلك.

بيد أننا لا نرغب فقط في الحصول على هوية تعتبرنا كعاملات وكمواطنات وتميزنا عن الهوية الجنسية أو على هوية الامومة. فنحن نشعر بالحاجة إلى تفهم الرجال كي يتقبلوا وجودنا كوننا أشخاصاً أحراراً في مزاولة مهنة أو التعاطي في العمل السياسي.

جوديت أستيلارا[1]

Judith Astelarra

النظام الإجتماعي ذو الطابع الجنسي والمشاركة السياسية للنساء

يمكننا أن نتناول خصوصية سلوك النساء في السياسة من خلال ثلاث زوايا. أولاً: إعتبار الخصائص الفردية للنساء كونهن يمثلن الجنس النسائي ويظهرن في المشاركة السياسية. ثانياً: البحث عن تلك الخصوصية في الخصائص السوسيولوجية لسلوكهن السياسي. ثالثاً القيام بتحليل خصائص النظام السياسي. قد يبرهن هذا التحليل بأن هذا النظام يأخذ منحىً ذا طابع جنسي وبشكل خاص ذكري ورادع للنساء.

لقد تم التركيز منذ فترة طويلة على الخصائص الفردية للنساء ولا سيّما أنوثتهنّ لتبرير اختلاف المواقف والآراء والسلوك الإنتخابي والمشاركة السياسية بين الرجال والنساء. لقد كان هذا التفسير الأكثر شيوعاً في غالبية الأبحاث حتى السبعينيات. لقد منحت هذه الخصائص النسائية بعض الثوابت التي تمّ رصدها على الشكل التالي: نسبة ضئيلة في المشاركة الإنتخابية، تمسك بالتقاليد إنتماء بقدر قليل إلى الأحزاب، وأسلوب مختلف بالتعامل مع الأحزاب وبالمشاركة في الحملات الإنتخابية. وضمن هذه المواصفات المتعلقة بالنساء يوجد كما كان يقال، الميل إلى الإنفعال الكبير والعلاقات الأسرية والتوجه نحو الأمومة والإعتناء بالأطفال والإهتمام النادر بالسياسة[2].

---

(1) السيدة جوديت أستيلارا متخصصة في علم الاجتماع وتقوم بالتدريس في جامعة برشلونة المستقلة.

(2) هناك دراسات في الخمسينيات والستينيات تدعم هذه النظرية وخصوصاً دراسة موريس دوفرجيه (Duverger): مشاركة النساء في الحياة العامة، الأونيسكو، 1955.

غير أن الباحثات المدافعات عن الحركة النسائية في السبعينيات إعترضن على هذا التفسير وإعتبرن بأنه قائم بشكل خاطىء على تحليل إجتماعي مرتكز على الإنسان وكان هذا التحليل يفضي الى فرضية مفادها أن الرجل والمرأة يتقاسمان نفس الواقع السياسي ذلك يعني بأن المكونات البنيوية والرمزية لهذا الواقع السياسي هي ذاتها بالنسبة للإثنين معاً[1].

ومن خلال هذاالعرض نستنتج ثلاث تناقضات، بادىء ذي بدء نشير الى دونية النساء التي يتم تبريرها بالإرتكاز إلى مقولة أنهن بعيدات عن صورة المواطن الديمقراطي المثالي بسبب أن مستواهن السياسي ومعرفتهن بالمرشحين وتقييمهن للخيارات الإيديولوجية كنَّ يعتبرن غير مكتملات. فإنهن لم يستوفين الشروط الديمقراطية المطلوبة. ومن ثم ما كان يدعى بتقديس العائلة ـ موقع المرأة في العائلة ـ كان يفسر موقفها اللاعقلاني والإنفعالي. كما كان يسود المجتمع رأي إجتماعي يدعي بأن النساء يبحثن في السياسة عن بديل للأب أو للزوج وكان هذا يدفعهن إلى دعم زعماء يتمتعون بصفات تقديسية وإلى القبول بحلول سلطوية، وأخيراً كان البعض يشعر بالميل الى الحكم على السلوك السياسي للنساء من خلال مقاييس ذكرية. لقد توصلوا بعد ذلك إلى اعتبار السلوك السياسي للرجل كمعيار، في حين أن سلوك المرأة السياسي كان يعتبر إنحرافاً. لقد كان هناك إصرار بأن الواقع السياسي لم يكن مختلفاً بالنسبة للجنسين وذلك إنطلاقاً من مبدأ لم يكن قابلاً للتوضيح يوماً، ومع ذلك، حين تتمّ الإستعانة بنماذج أخرى (مثل المجموعات الهامشية) كي تتم المقارنة معها قد نلاحظ بأن النتائج كانت مختلفة كلياً. يمكننا أن نفترض بأن سلوك النساء السياسي مرتهن بعوامل أخرى غير العالم النسائي.

---

(1) أنظر في هذا الموضوع كتابين على غاية من الأهمية: «Women in politics»: présenté par Jane S. Jaquette, New york, John Wiley and Sons, 1974 et «Another Voice, Féminist Perspectives on Social life and Social Science» de Marcia Millman et Rosabeth Moss Kanter, New. Work, Doubleday, 1975.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التناقضات الثلاث كان يجب أن تكون خاضعة للتعديل ـ هذا ما كان يبرهن عنه المتخصصون بالسياسة والمدافعون عن الحركة النسائية ـ إذا ما أردنا أن نقوم بتحليل ذي قيمة للسلوك الخاص للنساء في السياسة الذي لم يكن نابعاً من خصائصهن الشخصية أو الفردية بل من النظام الإجتماعي ذي الطابع الجنسي الذي يعمل على تحديد مشاركتهن السياسية كما يعمل على تحديد المظاهر الأخرى في حياتهن الإجتماعية.

وعلى أثر النقد الذي قامت به المدافعات عن الحركة النسائية فإن عدداً من الباحثات قد غيرن الإتجاه المحدد للدراسات حول سلوك النساء السياسي. في المقام الأول لقد حاولن حذف كل رأي مسبق في تقدير النتائج وفي إختيار المعطيات التي يجب أن نأخذها بعين الإعتبار. وهذا ما يؤدي الى تغيير كبير في النتائج التي يمكن ان نستخلصها. وفي المقام الثاني لقد برهن على أن اكثرية هده الدراسات كانت تعرّف السياسة تعريفاً ضيقاً لأنها كانت تحصره بما يتعلق بالمؤسسات العامة وبالأحزاب السياسية. وبالمقابل وعندما نلجأ الى توسيع مضمار السياسة ونضيف اليه أشكالاً تقليدية مثل بعض النشاطات (حركات إجتماعية) ومشاركة في كل أنواع المهمات المتعلقة بالسياسة) كنا نكتشف بأن مسألة قلة الاهتمام عند النساء لم يتم البرهان عنها.

إن الآراء المسبقة والتعريف السيء للبعد السياسي شوهت النتائج حول سلوك المرأة السياسي[1]. ولكن لننظر إلى الإيجابيات التي حصلنا عليها في كل واحدة من هذه النقاط.

لنأخذ على سبيل المثال المعطيات التي تتعلق بسلوك المرأة النسائي كما تم تفسيره. لنحاول أن نقوم بتفسير جديد وفقاً لثوابت متناوية.

بوسعنا أن نفترض وجود عالمين سياسيين عالم الرجال وعالم النساء وكل

---

(1) أنظر كتاب «النساء والسياسة» فيكي راندال؛ لندن، ماك ميلان، 1982. حصيلة كاملة للدراسات التي أنجزت خلال السبعينات.

واحد منهما يتم تعريفه من خلال مكانة كل جنس في الحياة الإجتماعية. وفي الفترة التي أنجزت فيها هذه الدراسات (في الخمسينيات والستينيات) كانت غالبية النساء منهمكة في الشؤون المنزلية. وإذا أخذنا بعين الإعتبار ما كان يقدمه الحقل السياسي الذي يسود فيه كل ما يتعلق بالدائرة العامة حيث النساء غائبات يمكننا القول بأن السياسة لم تعتبرهن جديرات بالحوار. وفي الوقت عينه كانت أغلب الشخصيات السياسية مكونة من الرجال وكانت السياسة حكراً عليهم. هل يمكننا بالتالي أن نتعجب من وجود مشاركة نسائية ضئيلة في الإنتخابات؟ كيف يمكن أن تكون حماستهن كي يصوتن وبالتالي وإستناداً الى هذا الأمر فإن نسبة المشاركة النسائية رغم أنها متدنية عن نسبة الرجال فهي أيضاً مرتفعة عما كنا ننتظره من مجموعة تمّ التعامل معها وكأنها على هامش السياسة.

وباستطاعتنا أن نطبق هذا التحليل على نماذج أخرى من السلوك النسائي مثل التمسك بالتقاليد أو التصويت إلى جانب أفراد العائلة. وفي هذه الحالة قد يصبح التقدير مختلفاً أيضاً. إن سلوك المرأة السياسي في الثمانينات الذي تغير بوضوح في البلدان حيث اندمجت النساء أكثر فأكثر في النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية يبرهن على أن الطريقة ونقاط الإستدلال كانت خاطئة. ولم تتجنب النساء المشاركة في الإنتخابات بل بعكس ذلك فإنهن كن قادرات على المشاركة فيها أكثر بكثير من الرجال وإن أسلوب تصويتهن كان أقل تمسكاً بالتقاليد كما كان عليه اسلوب التصويت عند الرجال. أما بالنسبة إلى التماثل مع الطريقة التي يعتمدها الرجال في التصويت وفي العائلة، فإنها كانت منطقية ولم تكن بالضرورة تعني النقص في الهوية السياسية إن اولئك النساء كن يعمدن الى إستشارة شخصية سياسية مطلعة كما كان يفعل ذلك أي مواطن في مكان عمله أو في المنظمات الإجتماعية التي يشارك فيها. غير أن هذا الأمر قد تغيّر في الثمانينات. وفي هذا النطاق تم إدخال اهتمامات النساء في المضمار السياسي وأصبح تصويتهن مرتبطاً كثيراً بما تقدمه الأحزاب في برامجها حول المواضيع التي تتناول مسألة تحرر المرأة.

وبدلاً من أن نعود الى السياسة التقليدية (المشاركة في المؤسسات العامة

وبالاحزاب السياسية) حيث كنا نلاحظ غياب النساء وإذا إستعرضنا الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية المباشرة وغير المباشرة فإن المشهد سيتغير. فوجود النساء سيزداد كثيراً في قلب الحركة الإجتماعية وفي التعبئة السياسية وفي المؤسسات المحلية وفي تجمعات المواطنين وفي شكل خاص أثناء النزاعات الإجتماعية والأزمات السياسية مثل الإضرابات والإنتفاضات والثورات. فالنساء يظهرن وجودهن السياسي بطريقة غير مباشرة من خلال علاقاتهن العائلية أو الشخصية. وبالتالي إن لديهن تأثيراً بواسطة أزواجهن على السياسة التي تكتسي أهمية كبرى في المجتمعات حيث توجد أنظمة سياسية مستقرة.

إن شكل المشاركة السياسية النسائية الأكثر وضوحاً يتمثّل بمجموعات النساء أو بالحركة المعبّرة عنهن. وقد أصبح بإمكان هذه المجموعات أن تكون مستقلة أو مرتبطة بتنظيمات سياسية ذي طابع تأسيسي. وفي تلك الحالتين نكتشف طريقة تعترف بأن النساء مختلفات عن الرجال وإنهن بحاجة لبنى خاصة وأما بالنسبة للحركة النسائية فالمقصود بها نقد لواقع المرأة التي تعمل جاهدة لتمرير مطالبها في المؤسسات أو تبحث في تغيير جذري للنظام السياسي ذاته. لقد كانت هذه الحركة النسائية في الماضي وما تزال اليوم التعبير السياسي عن مطالب النساء. واذا كانت هذه المطالب تحمل بصمات التاريخ حيث قدر لها أن تتوسع وبصمات الإيديولوجيا حين أعلنت ولادتها وحين ظهرت الطريقة التي إنتظمت من خلالها، فإنها كانت دائماً الوسيلة الطبيعية من أجل إبراز الخصوصية السياسية للنساء. إن الحركة النسائية اليوم هي مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر. من الأهمية بمكان أن نميز اليوم من وجهة نظر سياسية بين النزعة الأنتخابية وبين النزعة النسائية الحديثة إستناداً لنوع المطالب حيث كل حركة تمنحها طابعاً خاصاً.

إن تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي والمدني أحدث هوة عميقة جداً بين مجال عام ومجال خاص. فالمجال الأول محجوزٌ مسبقاً للرجال ويكتسب قيمة كبيرة، لأنه المكان الأوحد الذي تتفاعل فيه الحياة الإقتصادية والإجتماعية

والسياسية. أما المجال الثاني فهو مكرس للنساء ويفتقد تلك القيمة. وكانت المناديات بالإقتراع يطالبن بالمشاركة في هذه النشاطات العامة التي حرمن منها وكن يعتقدن بأن الإقتراع هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف وهذا ما يدل على إرادة ديمقراطية صلبة.

إن الحركة النسائية الحديثة هي في موقع المواجهة مع مجتمع تدعي فيه الإيديولوجيا بأن الطبيعة النسائية تحدد نشاط المرأة الإجتماعي وأصبحت موضعاً للشك. فالتقدم الذي أحرزته الديمقراطية يعتبر عائقاً أمام غياب التطبيق النظري للمساواة بين المواطنات والمواطنين. ثمة إتجاهان قويان يحددان طريقة التفكير عند الحركة النسائية الحديثة من خلال تياراتها المتعددة في المرحلة الأولى فهي تبرهن بأن عدم تطبيق المساواة عند النساء يعود سببه إلى علاقات سلطوية يمارسها الرجال على النساء تتجلى في شكل تنظيم المجتمع وفي النظام الأبوي حيث العائلة، باعتبارها البنية المركزية، تحدّد وتكيّف نشاط النساء في المجتمع وفي المرحلة الثانية، تقترح تحليل وإعادة تقييم الخصائص الشخصية للنساء والنشاط الاجتماعي الذي يقمن بممارستة.

يوجد إذاً خصوصية في سلوك المرأة السياسي ولا سيّما عندما نأخذ بعين الإعتبار الموقع الذي يخصصه المجتمع للنساء. إن الاختلافات الجنسية تصبح إختلافات إجتماعية أو إختلافات في الجنس، تلك الإختلافات يعمل المجتمع على تأسيسها في النظام الإجتماعي ذي الطابع الجنسي الذي يحدد مشاركة النساء في السيامة، إن الخصوصية النسائية تتجلى في طريقة المشاركة على مختلف المستويات السياسية ذات الطابع التأسيسي أو ذات الطابع غير المتفق عليه ولكن هل المقصود هنا التعبير السياسي الوحيد عن الخصوصية أم أن النظام المبني على الجنس يؤثر فقط في سلوك النساء السياسي؟! إن الجواب عن هذا السؤال يدفعنا الى البحث كيف أن النظام السياسي المعاصر يتم توجيهه وفقاً للإعتبارات الجنسية.

تجدر الإشارة الى أن الديمقراطية الحديثة تستند الى الديمقراطية اليونانية

وتستلهم مبادئها من الفكر السياسي الحديث ومن المؤسسات التي نشأت عنها، غير أن كل الدراسات السياسية في هذا المضمار كان يعوزها بُعد الجنس(genre) لأنها كانت تجهل خصوصية النساء والمجال الخاص حيث يمارسن نشاطهن. لقد قام العديد من النساء المتخصصات بالسيامة بدراسة الفكر السياسي منذ العصر اليوناني وحتى يومنا هذا من أجل تحليل سبب هذا النقص[1].

وبالفعل ومنذ نشأتها لقد إزدهرت السياسة على أساس تعارضها مع المجال الخاص كونه مجالاً للحياة المنزلية. لقد أصبحت السياسة والعائلة مؤسستين متعارضتين حيث لا يوجد بينهما أي تبادل. وفي التقليد السياسي الغربي كان المجال السياسي دائماً يعبر بإمتياز عن الحياة العامة كما كان الكلام العام أحد وسائل التعبير عنه. ثمة كلام عام وصمت خاص. هذا ما كان يميز السياسة وما زال يميّزها وكان له نتائج مهمة في مجتمعاتنا الديمقراطية حول إختيار المشاريع الإجتماعية من أجل المجتمع وجول الوسائل من أجل تحقيقها. لقد حدث بعد ذلك إقصاء نساء عن المجال السياسي كما تم إقصاؤهن أيضاً عن المشاريع المرتبطة بالنشاطات الخاصة. وبالتالي إن هذا الإقصاء يعبر عن الحرمان من القيم الإنسانية الحقيقية التي تمثل الطبيعة والثقافة والعقل والشعور.

لقد حدد تأثير النظام الجنسي المعتمد في السياسة ظروف تطور المواطنية السياسية. نشير أيضاً الى أن فكرة المواطنية عينها التي تشكل جزءاً مهماً من الديمقراطية الحديثة، كان يشوبها الغموض وتتنازعها التناقضات إن هذه الأمور قد تجلت منذ البدء لأن أكثر من نصف المجتمع بقي ممنوعاً من ممارسة الحقوق السياسية. إن إختلافات الجنس(genre) التي تحدد العلاقات الشخصية بين الرجال والنساء وتقسيم العمل وتوزيع الثروات والسلطة تساهم أيضاً بطريقة غامضة في تشكيل المواطنية، فالعلاقات المبنية على الجنس تظهر بوضوح التناقضات بين النزعة الفردية والتضامن، بين مبدأ المساواة ووجود الظلم، بين القيمة الممنوحة

---

(1) انظر: «Public Man, Private Woman, Women in Social and Political Toughts» de Jean Bethke Elshtain, Princeton University Press, 1981, analyse très intéressante.

للإستقلال وتجربة الخضوع، وبإختصار بين الواقع الإجتماعي للرجال والواقع الإجتماعي للنساء.

وعلى ضوء النظام المبني على الإعتبارات الجنسية يمكننا ليس فقط إظهار التناقضات بين مبادىء المواطنية وممارسة اللامساواة، بل يمكننا أيضاً أن نرى من خلال المعضلات السياسية كيف أن المواطنية التي تهمل المجال الخاص تصبح مقيّدة. إن أحد جوانب الغموض في هذا المجال يكمن في الحقوق الفردية المتساوية بين الجميع وبين الخصوصية المرتبطة بالتنوع الواقعي للمواطنين، وكي تكون ذا طابع شمولي يمكن إحالة المواطنية الى فردٍ نزعنا عنه كل الدلالة الخاصة وإن كانت تلك الدلالة تعبّر عن الإيديولوجيا والطبقة والسلالة والعمر أو عن حلقة من حلقات الحياة. فإننا نطلب من المواطن الصالح أن لا يأخذ بعين الإعتبار واقعه الخاص وارتباطاته ومسؤولياته التي سمحت له بتنمية فرديته كي يصبح كائناً إنسانياً. يمكننا التعبير عن هذا التناقض من خلال التعارض بين الميدان العام والميدان الخاص. فالأول يعبر عن السياسة والحقوق والصفات العامة، والثاني (ولا سيما العائلة) يعبر عن الاختلافات والخصوصيات.

ومع ذلك، لقد طرأ تغيير على «هذا الحال المريح» وإن كان ذلك في المبادىء والممارسة التي ترجع الى المضمارين العام والخاص. وبالفعل إن أكثر الإيجابيات التي توفرها هي موزعة بين الدولة والعائلة وتصبح موجهة في نهاية الأمر الى العائلات. إن الحقوق الإجتماعية التي تعتبر القاعدة لهذا (الحال المريح) تتعلق تقريباً ودائماً بالأحداث المرتبطة بالحياة الشخصية واليومية: الصحة، العناية بالضعفاء (الأطفال، الأشخاص المعمرين، المرضى) المدخول الضئيل. إن تلك السياسية الاجتماعية هي مبنية إذن على إعتبارات جنسية، لأن كل النشاطات التي استعرضناها، تم إنجازها من قبل النساء وإن كان ذلك في المنزل أو في مركز الخدمات الاجتماعية العامة حيث تتواجد أكبر نسبة من الأيدي العاملة النسائية في مجتمعاتنا الحديثة. لا يمكن لهذا (الحال المريح) أن يلغي هذا الأمر الموجود في صلب العائلة أو في الجمعيات الاجتماعية المستقلة حيث تعمل النساء بشكل منفرد. زيادة على ذلك، إن وجود تلك الحقوق الإجتماعية يسمح بضم الحياة

الخاصة الى مضمار السياسة وبالتالي إلى الحياة العامة.

غير أن السياسة لم تخضع للتعريف مجدداً. فالتداخل الحاصل في موضوع السياسة الاجتماعية بين الميدان العام والميدان الخاص لم يوفر الفرصة لإعادة تعريف أسس المواطنية والحقوق الفردية وطريقة ممارستها. لقد طال أمد الصمت في الميدان الخاص رغم التحولات في الاصوات العامة. فنحن نفتقر إلى خطاب جديد بإستطاعته أن يحلل الوضع الجديد المستجد ما يسمح للكائنات الإنسانية رجالاً ونساء بالتعبير عن لائحة الحاجات في الساحة العامة. وبدون هذا يصعب علينا ان نجعل من السياسة مشروعاً سياسياً عاماً قادراً على تحريك وتشجيع المواطنين والمواطنات.

هكذا يمكننا تفسير خصوصية المشاركة السياسية للنساء ليس من خلال الخصائص التكوينية للأنوثة بل من خلال التجربة الإجتماعية للنساء والطريقة التي سمحت للجنس ببناء النظام السياسي ولهذا أعتقد بأن هذا المشروع السياسي المدافع عن النساء والذي يعترف بتلك الخصوصية يتوجب عليه أن يحدد لنفسه مهمتين: دمج النساء في المؤسسات السياسية كي يتم أخذ مطالبهن بعين الإعتبار وتحويل هذه المؤسسات من أجل أن تقوم السياسة بتوسيع حقل العمل ومن أجل أن تجد المواطنية صوتها المفقود. وفي فترة الثمانينات كان هناك سعي حثيث من أجل تطوير فكرة دمج النساء في الأحزاب السياسية ومن أجل تطوير الوسائل التي تسمح للنساء بتجنب البقاء في مراكز خاضعة لسلطة الرجال. وفي الوقت عينه لقد تم تأسيس سياسات تعبر عن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء حيث سمح لهؤلاء بالانضمام للحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. رغم ذلك لقد اعترضت النساء عقبات كثيرة في الأحزاب السياسية وإن كان ذلك بسبب وصولهن الى مراكز القرار أو بسبب إصرارهن على المطالب. ومن ناحية أخرى لم يفض تكافؤ الفرص في كل الأوقات الى مساواة فعلية. ما تزال النساء مرتهنات الى العلاقة بين دورهن الاجتماعي والمجال الخاص كي يتمكن كلياً من إستغلال هذه الفرص. لقد بات ضرورياً أن تحلّ مشكلة غياب النساء عن الحياة العامة، وهذا الأمر يفترض حركة

إجتماعية كبيرة يتم من خلالها تغيير التنظيم الإجتماعي والثقافة والهويات. لا يكفي فقط أن تتغير النساء بل يجب أن يطال هذا التغيير الرجال والمجتمع على حد سواء. إن إعادة تنظيم السياسة يجب أن تهز الخمول في الشعور الوطني في نهاية القرن الثاني. كما أن تجربة النساء ستكون بدون أدنى شك مفيدة جداً في صياغة المشروع السياسي الذي يرمي الى دمج الرجال والنساء في مهمة جماعية وموزعة بينهما بصورة عادلة.

نويل ديوافرين[1]

Noëlle Dewavrin

السلوك النوعي للنساء في السياسة

لماذا نتحدث عن سلوك نوعي للنساء في السياسة في حين أن مقدّمة الدستور الذي صدر عام 1946 والتي تم إدخالها في دستور عام1958 تنص من ضمن المبادىء الخاصة والضرورية في عصرنا، على «أن القانون يضمن للمرأة في كل الميادين حقوقاً متساوية مع حقوق الرجل»؟

المقصود هنا هو الإعتراف بالتكافؤ الإجتماعي وبالكرامة التي ترتبط بها النساء بشكل جوهري والتي يجب أن تترجم في كل مستويات الحياة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية، ولا سيما السياسية.

وفي الوقت الحاضر ورغم الإنجاز الحاصل على المستوى التشريعي ما تزال ترجمة هذه الحقوق في الميدان السياسي بعيدة عن الواقع.

ومع ذلك وفي الوقت الذي يعيش فيه العالم تحولاً واسع النطاق وحيث أن الديمقراطية بدأت تسيطر شيئاً فشيئاً وحيث أن المواجهات والتنافس يتصفون بالحدة، لقد أصبح الأمر ملحاً أكثر من أي وقت مضى من أجل تحريك كل القوى الفاعلة في البلد ومن أجل استخدام القوى الحية التي تمثلها النساء الفرنسيات. وفي هذا الصباح تناولنا بإيجاز موضوع النساء المنتخبات على مستوى البلديات والأقاليم، إنها الخطوة الأولى للمرأة في السياسة. أريد هنا أن أضيف بعض الكلمات وأن أقدم بعض الأرقام. وفي فترة إنتخابات المقاطعات والأقاليم في آذار عام 1992 لاحظنا بأنه يوجد 4050 مرشحة، يعني ذلك 27٪ من العدد الإجمالي للمرشحين. هذا ما يدل إذاً على أن هناك نساء يرغبن في الترشيح.

---

(1) تعمل السيدة نويل ديوافرين كمحامية وكمستشارة إقليمية في منطقة (Nord - Pas - de - Calais) في فرنسا. كما أنها تترأس حركة المرأة المستقبل(Femme Avenir).

وإذا أخذنا بعين الإعتبار هذه النسبة ومستوى المرشحات في اللوائح الإنتخابية نشير الى العدد الذي تم إنتخابه 206 يعني ذلك نسبة 5,09% منهن فقط تجدر الإشارة إلى أن نبين توزيع المنتخبات على أساس التوزيع السياسي غير أن هذا التوزيع هو غير عادل لأنه يتراوح بين 5 و25%.

		نسبة٪
اليسار المتطرف.........	2 من أصل 18	25
الحزب الشيوعي.........	20 من أصل125	16
حركة الراديكالين اليسارية..	2 من أصل40	5
الحزب الإشتراكي.........	46 من أصل319	14,42....
جيل البيئة............	16 من أصل104	15,38....
الخضر..............	25 من أصل105	23,81....
الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية..	20 من أصل297	6,73....
التجمع من أجل الجمهورية....	32 من أصل317	10,09....
الأحزاب اليمينية المتبقية....	13 من أصل71	18,31....
الجبهة الوطنية..........	20 من أصل230	8,36....
مرشحات مستقلات.......	10 من أصل43	23,25....

ما يمكن ملاحظته هو نسبة 23,25% من المنتخبات من غير الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، إنه لأمر مهم وغني بالتعبير؛ وبدون الإنتماء السياسي تستمر المرأة وتحقق الفوز في الإنتخاب.

وفيما يتعلق بالإنتخابات التشريعية، من أصل العدد الإجمالي في مجلس النواب والشيوخ لا يوجد سوى 5,6% من النساء المنتخبات في فرنسا، النموذج الأخير في مجموعة الدول الأوروبية بالإضافة الى اليونان. يتوجب علينا أيضاً أن نضيف إلى لائحة النساء التي تتضمن35 إسماً من أصل عدد النواب البالغ 577 نائبا في عام 1993 بعض أسماء النساء اللواتي ينبن عن وزيرين. هناك بالفعل رجال

يعتمدون على النساء أثناء غيابهم وفي مقابل ذلك نشير الى الوزيريتين لوسيت ميشو ـ شيفري (Lucette Michaux - Chevry) وميشال أليو ـ ماري(Michelle Alliot - Marie) اللتين ينوب عنهما رجلان بحيث أن هذين الرجلين تم انتخابهما بفضل النساء.

ما هي العقبات وما هو السلوك النوعي الذي يعرقل دخول المرأة في السياسة؟ بادىء ذي بدء، هناك ضغوط الحياة العائلية. من الصعوبة بمكان أن تناضل النساء في حزب سياسي عندما يكون لديهن أطفال ومن الصعوبة أيضاً أن يشاركن في الإجتماعات التي تنعقد حوالي الساعة الثامنة أو التاسعة أو العاشرة مساءً عندما يحين موعد تحميم الأطفال وإطعامهم ونومهم ولهذا السبب إن عدداً كبيراً من النساء يمارس السياسة في سن متأخر نسبياً أي بعد عمر الأربعين وبعد إنجاز تربية الأطفال، نضرب مثالاً على ذلك نسبة65% من النساء اللواتي يقمن بوظيفة استشارية بالبلديات ويتجاوز عمرهن الخامسة والأربعين. وحين يبدأن بهذا العمر، نلاحظ بأن الوظائف المهمة قد تم الاستيلاء عليها. فهن يشاركن في السباق بعد فوات الآوان.

وتكمن العقبة الثانية في المشاغل المنزلية. إن النساء اللواتي يمارسن مهنة يمضين وقتاً يفوق ثلاثة أضعاف وقت الرجال في القيام بالواجبات المنزلية، لنأخذ شاهداً على ذلك: رجل وإمراة يمارسان مهنة في الخارج. فالمرأة تعمل كل أسبوع مدة خمس وعشرين ساعة اكثر من الرجل: إن الوقت الذي تربحه المرأة بفضل وجود الآلات المنزلية الحديثة تكرسه لتربية أطفالها (ترافقهم إلى دروس الموسيقى والرقص والرياضة أو إلى طبيب الأسنان أو الطبيب). وليس الزوج ولا الآب ولا الذي يعاشر المرأة بطريقة غير شرعية هو من يقوم بذلك العمل بل المرأة والأم.

والعقبة الثالثة تتعلق بموقف الزوج أو رفيق المرأة. وإذا سنحت الفرصة للبعض منا بمعاشرة أزواج يقومون بالمساعدة أو يتفهمون الوضع ولا يشعرون بالغيرة، غير أن هناك ازواجاً لا يقبلون بسهولة تعاطي المرأة في السياسة ولا يسمحون لها بالمشاركة في الإجتماعات التي تعقد في المساء أو قد تمتد طيلة نهاية

الأسبوع؛ ولا سيّما حين تمارس المرأة عملاً يستغرق وقتها كلياً.

زيادة على ذلك، تعامل زوجات رجال السياسة بشكل لائق وتعطي لهن الصدارة في الإجتماعات والمظاهرات وحلقات النقاش، في حين أن أزواج النساء اللواتي يتعاطين السياسة لم يحظوا بالإعتبار. ولقد أشارت السيدة سيمون فيل(Simone Veil) قائلة بأنه لا يوجد أي موقع تمّ تخصيصه مسبقاً لأزواج النساء الوزيرات، بينما في المقابل يتم حجز أماكن سابقة لنساء الوزراء. واذا نظرنا الى مستوى اكثر تواضعاً ولا سيّما في وظيفة المستشارة الإقليمية فإن الأمر مشابه تماماً لم يخصص أي مكان لأزواجهن. فهؤلاء يأتون بصحبتنا ويبدون لطفاء غير أن البعض منهم يبقى منعزلاً في الزوايا والبعض الآخر يشعر بالضجر.

أما العقبة الرابعة فتتعلق بطريقة الإقتراع. إنني أعلم بأننا سنعود الى هذا الموضوع، لكنني أرغب بالحديث عن طريقة التصويت بالأغلبية التي لا تناسب النساء، ولا سيّما عندما يترافق هذا الإقتراع بإعطاء الأولوية للخاسرين. لقد يصعب الأمر على المراة في هذه الظروف أن تجد نفسها مرشحة في الدائرة الانتخابية. إن النساء تفضل طريقة التمثيل النسبي، فتجربة الانتخابات الأوروبية التي حصلت في البرلمان الاوروبي على أساس التمثيل النسبي كانت مثالاً واضحاً لأنها أعطت نسبة23,4 من النساء.

وتكمن العقبة الخامسة في وجود المنافسة مع الرجال. إن الترشيح للإنتخابات وإن كانت تشريعية أو في المقاطعات أو إقليمية أو أوروبية كان دائماً أمراً فائق الصعوبة بالنسبة للنساء. يكفي أن نتصور مركزاً واحداً فإنه يوجد العشرات من المرشحين الذين يتمتعون بالمواصفات الكاملة وبالتالي إن النساء اللواتي يستوفين الشروط يجدن أنفسهن في وضع التنافس مع عدة رجال وعندما نخصص موقعاً ما لأية إمرأة يعني ذلك بأننا نأخذه منهم.

العقبة السادسة فإنها تتمثل بالوسط السياسي الذي يظهر قساوته ويقلّل من حماسة النساء، مما يجبرهن على الإنسحاب بسبب إساءة البعض لهن. وهذا ما يصرح به العدد الكبير منهن. لا يجب فعل ذلك الأمر، بل المطلوب هو الصمود،

فلا يتعين عليهن أن يفكرن دائماً بأن كل من يخلص بالسياسة يجب أن نكافئه. إن بابا نويل لا يوجد في السياسة. فلن يأتي أحد إلينا كي يمسك بيدنا. يتحتم علينا أن نسير إلى الأمام وأن نقتحم وأن نفرض أنفسنا وأن لا نخشى الضربات التي قد توجه الينا. وإذا شاءت الصدفة وإن كانت المرأة في حزب سياسي يتوجب عليها البقاء فيه. فالرجال صامدون مهما تعرضوا للضغوطات فإنهم لا يأبهون لذلك ويستمرون إن النساء يقلن غالباً بأنهن لا يستطعن تحمل تلك المهمة لأنهن لم يتعودن على القيام بهذا العمل من قبل. بيد أن الرجال لا يطرحون الاسئلة حول مقدرتهم فهم يقبلون مباشرة بتولي الوظائف التي تعطى لهم.

وفي الواقع إن العقبات التي تعرقل دخول النساء في الحياة السياسية تكمن بالأحرى في قوة المقاومة للمواقع المكتسبة أكثر منه بكثير في قلة التحضير، وفي تحديد مساهمة النساء أنفسهن. وبالفعل ومنذ أربعين سنة لم تتغير ممارسة الحياة السياسية في فرنسا لأن مهنة الشخصيات السياسية تدوم ما بين خمس وعشرون إلى ثلاثين سنة وفي بعض الأحيان اكثر من ذلك وهذا ما يؤدي الى إبعاد الشباب والنساء برغم ذلك وإزاء كل الصعوبات تمتلك النساء اليوم مؤهلات جديدة ونوعية من أجل بلوغ الحياة السياسية. إن أولى هذه المؤهلات هي وسائل منع الحمل، أن يكون للمرأة ولد عندما تريد واذا أرادت ذلك. إن جداتنا وأمهاتهن لم يعرفن هذه الوسائل. فالملكه آن في بريطانيا أنجبت سبعة عشرة طفلاً وعانت ماري ستيوارت من مصاعب الحمل المتكررة، في حين أن السيدة بينازير بوتو أجبرت على إخفاء موعد وضعها الذي صادف في منتصف الإنتخابات التشريعية.

أما ثاني هذه المؤهلات فتعود الى تطور الفن الخطابي. إن الخطاب السياسي لم يعد اليوم يُلقى في الساحات. إنه يتطابق ويتوافق بشكل أفضل مع اللغة المحكية ولغة الراديو والتلفزيون والمحادثة إن تلك اللغة تعتمدها النساء بسهولة، للمرأة لغتها الخاصة وصوتها الخاص.

أما ثالث هذه المؤهلات يتمثّل في سقوط الإيديولوجيات فالنساء يفضلن اليوم كل ما هو واقعي على كل نقاش فكري. لقد تعودن على إدارة الموازنات

العائلية وعلى الإهتمام بكل الأمور اليومية في المنازل. إنهن على دراية كاملة بمسائل الحياة كما أنهم جديرات بإدارة بشؤون البلد.

رابع هذه المؤهلات هو بروز أهمية البيئة. فالنساء يقمن فيها بدور مهم. كما أنه يتم قبولهن في حزب الخضر أو في جيل البيئة بنسبة 25من أصل 105منتخب في انتخاب المقاطعات والأقاليم سنة 1992، وعند الخضر توجد نسبة 23,8٪من النساء المنتجات. وفي المجلس الأقليمي لمنطقة (Nord - pas de Calais) إنّ رئيستنا ماري كريستين بلاندين (Marie - Christinc Blandin) هي إمرأة تتمتع بطاقة ونشاط كبيرين.

ورغم كل هذه المؤهلات لماذا يوجد دائماً عدد قليل من النساء في عالم السياسة؟ وما العمل من أجل تدارك هذا النقص؟ هل يوجد وسائل تساعد في وصول النساء إلى السياسة؟

يقضي الاقتراح الأول إصلاح طريقة الإقتراع. لقد سبق لي الحديث عنها إن الإقتراع النسبي هو الطريقة الملائمة للنساء، شرط أن لا نضع أسماءهن في مؤخرة اللوائح وشرط أن تعي الاحزاب السياسية ضرورة تحقيق الإختلاط في المضمار السياسي. نشير إلى أن هذا الإختلاط قد تمّ إنجازه في ميدان العمل.

نقترح إذاً إلتزاماً أخلاقياً ورسمياً من قبل الأحزاب السياسية التي يتوجب عليها أن تطلب من قاعدتها الإنتخابية أن تصوت للنساء على قدر المساواة مع الرجال في كل إستحقاق إنتخابي.

ويكمن الإقتراح الثاني في إعادة بحث مسألة الحصة. لقد تناولت جيزيل حليمي هذا الموضوع عندما اقترحت هذا التعديل عندما كانت في مجلس النواب عام 1982 وتبنت في حينه التصويت على حصة 25% من النساء في إنتخابات البلدية. ولقد كنت سعيدة عندما علمت بأن ليس النواب هم الذين رفعوا القضية إلى المجلس الدستوري كي يطلبوا عدم شرعية هذه الحصة، بل إن المجلس الدستوري هو نفسه الذي إستخدم حقه في طلب التصدي في الوقت الذي رفعت

اليه بعض التعديلات المشابهة كي يدرس التعديل المتعلق بالحصة وكي يعلن بأنه مخالف للدستور.

يتوجب علينا أن نعيد النظر في الموضوع. سيكون الى جانبنا رجال القانون الذين سيتناولون هذه القضية. بيد أنني أريد القول وبصفتي محامية وبما أنني أتابع عن قرب كل ما يحصل في المدرسة الوطنية للقضاء في بوردو، لاحظت بأنه عندما تصل نسبة تسجيل النساء إلى50% يتوقفون عن التسجيل. فهم لا يرغبون في أكثر من ذلك. ولماذا لا يتم اعتبار هذا الامر مخالفاً للقانون.

ويتضمن الإقتراح الثالث تحديد الجمع بين عدة نيابات يجب أن يكون هناك نيابتان على الاكثر مع مراعاة عدم الجمع ما بين نيابة وطنية ونيابة أوروبية لقد مكثت سنة في البرلمان الاوروبي ولاحظت خلالها بأن نواب الأمة لم يكونوا حاضرين، وكانت مقاعدهم خالية.

ويشتمل الإقتراح الرابع على تأسيس مجموعات العمل داخل الحركات النسائية وهذا ما قمن به في الحركة التي أترأس (المرأة المستقبل) من أجل طرح أسماء نساء على الأحزاب السياسية يستوفين الشروط الملائمة ومن اجل دعمهن من قبل القاعدة الحزبية.

وكنتيجة لهذا العمل لقد حصلت على فوز خمس نساء يقمن بوظيفة مستشارة إقليمية. ولم يكن هذا النجاح متوقعاً لو لم يكن الدعم متوفراً لهن وحصلت أيضاً على ثلاث نوابٍ من النساء في الإنتخابات التشريعية. كانت تلك البداية.

يتعيّن على الأحزاب السياسية أن تدرك المصلحة في وجود نساء مرشحات على كل المستويات. وبالفعل إننا نشعر نحن النساء اللواتي يتواجدن على ساحة العمل بخيبة الأمل التي تسيطر على مجموع الناخبين الفرنسيين. في الوقت الحاضر بدأت السياسة بالإبتعاد عن الناخب والناخبة بعد زوال روح الحماس. يتوجب على جماعة الناخبين أن تعود الى عالم السياسة عندئذٍ تستطيع النساء أن تقوم بدور مهم في هذا المجال.

والحال أن النساء قادرات على تأسيس لجان العمل وعلى تقديم إقتراحات يمكن لها أن تتحول الى مشاريع قوانين أو اقتراحات قوانين وهذا ما نقوم به في حركتنا (المرأة المستقبل)[1]. فالنساء ضعيفات على المستويين المدني والسياسي في حين أنهن قويات على مستوى العائلة وعلى مستوى العمل يجب علينا مساعدتهن من أجل معرفة مطالبهن[2] ومن ثم الوصول الى عالم السياسة والبقاء فيه. لقد صرحت لي نائبة شابة تبلغ السابعة والعشرين من عمرها منذ وقت قصير: «كي تحصل المرأة على الترشيح يجب عليها أن تنال الإجماع» وهل الرجال ينالون الإجماع عند الترشيح؟ باستطاعتي أن أرد على تلك المرأة مفسرّة ما قاله بومارشيه (Beaumarchais): «من ضمن المزايا والخصائص والشروط التي نطلبها من النساء في السياسة فإن القليل من الرجال يكون جديراً بها».

---

(١) لقد قمنا بإعداد هذه الإقتراحات في الكتاب الأبيض، «لنبني معاً فرنسا عام 2000» يتضمّن هذا الكتاب الموضوعات التالية التي تغطي كل الميادين: حقوق الإنسان، الدفاع عن العائلة الأخلاق الحيوية، الإقتصاد، أوروبا، الزراعة، البيئة، ونعمل الآن على تقديم هذه الموضوعات في جميع المناطق الفرنسية وفي مقاطعات ما وراء البحار.

(2) لقد انجزت تأليف مرشد قانوني موجز: «حقوق النساء في الحياة اليومية» وكان قد سبق لي أن كتبت أيضاً: «الدفاع عن كل النساء».

IV - إستراتيجيات من أجل وصول النساء إلى الحكم

أيتها النساء [...] مهما تكن الحواجز التي
تعترض طريقكن، فأنتن قادرات على اجتيازها. يتوجب عليكن إرادة ذلك

أولمب دو غوج

إعلان حقوق المرأة والمواطنة1791

حين يتمّ الإعتراف بالمساواة بين الجنسين،
يعني ذلك فتح ثغرة في الحماقةالإنسانية [...].
فهناك العديد من النساء الثائرات في صفوفنا.
نحن، بكل بساطة لا نحتل مواقعنا إلاّ بالنضال
ومن دون المطالبة بذلك، أيتها النساء قد تستمرين
بالمفاوضة حتى نهاية العالم!

لويز ميشال

مذكرات 1886

شارل دباش [1]

Charles Debbasch

مبدأ تكافؤ الفرص في التمثيل الإنتخابي

من الممكن أن تعترينا الدهشة من الناحية الشرعية وفي بلداننا - على سبيل المثال في فرنسا حيث يحق للنساء منذ عام 1944 المشاركة في الحياة السياسية على كافة المستويات فيُطلب منه وضع اللمسات الأخيرة على الحقوق النسائية بسبب وجود العدد القليل منهن في المجالس النيابية المنتخبة. عندئذٍ نطلب إستشارة رجل القانون. وفي هذه الحالة يتطابق الواقع مع القانون ومع النظرية. وفي تلك اللحظة تظهر فكرة الحصة الإنتخابية على أساس المقدار النسبي في التمثيل الإنتخابي. ممّا يسمح للنساء - بأن يصبحن كثيرات في المواقع السياسية.

في البدء، أريد أن اقول - إنكنّ سترين بأنني لا أريد أن أمنحكنّ القليل بل الكثير - إن مصطلح الحصة النسبية (quota) لا يبدو لي كافياً. وببساطة لأنه يدّل في لغتنا على معنى حصري وحتى على معنى تحقيري فهو يبدو لي مفارقاً عندما يكون المقصود الدفاع عن النساء. وحين نستخدمه، فإنه يشير إلى التحديد وإلى الإنغلاق حيث يكون المطلوب عكس ذلك، أي فتح اللعبة السياسية أمام النساء. ولهذا يجدر بنا أن نتكلّم عن المبدأ الفعلي لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من أجل الوصول إلى التمثيل السياسي. وفي هذا الإطار، نتساءل عمّا اذا كان هذا المبدأ موجوداً وكيف يمكننا تحقيقه.

إنكن أظهرتن كلّ الفرص والمناسبات من أجل تحقيق مبدأ التكافؤ بين

---

(1) يقوم الأستاذ شارل دباش بتدريس القانون العام في جامعة إيكس مرسيليا (Aix - Marseille III) كما وضع عدّة مؤلفات ومن ضمنها: دساتير فرنسا (1989)، القانون الدستوري (1990)، المجتمع الفرنسي (1991).

الرجال والنساء في التمثيل السياسي. إن هذا المبدأ يتوافق مع رغبات الرأي العام وإنه اكثر ملاءمة للنساء اللواتي يرغبن بالوصول للحكم منه للرجال. كما أنه يسمح لهنّ بتحمّل المسؤوليات وذلك لأن تلك المسؤوليات في مجتمعاتنا تأتي في الدرجة الثانية بالنسبة للمسؤوليات السياسية. زيادة على ذلك، فهو يدفع المجالس السياسية إلى الإهتمام بالمسائل النسائية الخاصة. بيد أنّ هذا المبدأ يتطابق قانونياً أيضاً مع روح كل الدساتير الحديثة. نأخذ على سبيل المثال حال الدستور الفرنسي الذي يشير إلى مقدمة الدستور في عام1946. إنّ تلك المقدّمة تشكل الجزء المهّم من القانون العام الذي ينّص على أن: «القانون يضمن للمرأة في كل الميادين حقوقاً مساوية لحقوق الرجل».

وحين نقول بأن «هذا القانون يضمن»، لا نريد أن يقتصر هذا القول على مجرد حق الانتخاب. يتعيّن علينا أن نضمن شروط الممارسة ومع ذلك، لاقت فكرة إعطاء الضمانة عندنا ـ كما أتينا على ذكر ذلك منذ قليل ـ الرفض من أعلى المستويات الدستورية. وبالفعل وفي قراره الصادر في 18 نوفمبر عام 1982 إعتبر المجلس الدستوري بأن صفة المواطن تجيز حق التصويت وحق الأهلية للإنتخاب؛ وذلك في شروط متساوية بين كل الذين يستحقون ذلك وإن هذا المبدأ ذات القيمة الدستورية يتعارض مع كل تقسيم على أساس فئوي بين الناخبين أو بين من هو مؤجل لأن ينتخب ومن ثمَّ ندّعي بأن هناك عقبة تمنع تحقيق الضمانة لهذا المبدأ: رغم كل التقدير والإحترام للمجلس الدستوري الذي يقوم بعلمه على خير ما يرام، سأقول بأن هذا القرار لا يبدو لي مقنعاً وبالتأكيد، إن تبعات هذا القرار الصادر عن المجلس الدستوري لا يمكن لنا التغاضي عنها يتعين علينا إعادة النظر بوحدة الإقتراع العام وبتأسيس جسمٍ إنتخابي مركبٍ على شاكلة نماذج إستطلاعات الرأي العام المكوّنة من الشباب والشيوخ والعمال والتجار والصناعيين، ممّا يؤدي حتماً إلى تجزئة الحياة السياسية، كما أن أعداء فكرة الحصص الانتخابية يجدون فيها مخاطر التمييز.

لا يبدو هذا الأسلوب القائم على تلك الحجج مقنعاً من الناحية القانونية

فالنساء لسن فئة إجتماعية ولا حتى أقليات. إن وجود الجنسين ليس ظاهرة تخص القانون الدستوري، إنها فوق وخارج الدستور. لقد تمّ الإعتراف به من قبل القانون. لا يبدو إذاً مسألة تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين تفتح الطريق أمام أي تجزئة للإقتراع. ولكن في هذا الحال كيف يمكننا أن نذلل عقبة المجلس الدستوري.

إن أول وسيلة نستخدمها لإزالة هذه الصعوبة تكمن في إحياء الأمل بعدول المجلس الدستوري عن قراره فالقانون الدستوري ليس شيئاً ثابتاً. وحين كنت أحضّر هذا المقال، قمت بمراجعة كتاب يتحدث عن القانون الدستوري في فترة ما قبل الحرب. وسأذكر لكم ما كتبه أحد أكبر أساتذة القانون الدستوري في تلك الفترة: «إن الرجال والنساء ليسوا متشابهين. لقد أخذ الرجل على عاتقه مسؤولية الحياة العامة وكل الوظائف التي تعود إليها. في حين أن المرأة مطلوب منها أن تؤمن حماية المنزل والإعتناء به. وحين يتم إدخال النساء في الحياة السياسية دون أن نأخذ بالإعتبار هذا التوزيع، يعني ذلك بأننا ندخل في التنظيم السياسي عناصر تثير الفوضى بدون أية فائدة». وفي الوقت الحاضر تعترف مراجع القانون الدستوري بوجود النساء كواقع قانوني وكواقع إجتماعي في مجموع الناخبين وفي الأهلية للإنتخاب. ليس من الممنوع إذاً أن نفكر بأن تطور التقاليد والمجتمع قد يصبح قادراً في يوم قريب، وحتى في يوم قريب جداً، على حمل المجلس الدستوري على تطوير أحكامه.

وإذا لم يتحقق هذا الأمر، فما هي الحلول الأخرى؟

إنّ أحد هذه الحلول يكمن في تبني فكرة القيام باستفتاء عام حول الأحكام المتعلقة بمبدأ تكافؤ الفرص، وقد يكون هذا الإستفتاء إيجابياً بدون أدنى شك.

ورغم ذلك، وبدلاً من هذا الإستفتاء بإعتباره إجراءً شاقاً، قد أقترح عليكن سلوك طريقٍ مشابه للطريق الذي سلكته رئيستكنّ، جيزيل حليمي.

لقد ذكرنا سابقاً بأن المجلس الدستوري قد أثار من تلقاء نفسه مسألة المخالفة الدستورية لمبدأ تكافؤ الفرص؛ ولم يتجرأ أي عضوٍ في مجلس النواب

على إعادة طرحه خوفاً من أن يخسر أصوات النساء - إن المأخذ على نص القانون - ولا يمكننا أن نتجنب ذلك - يكمن في إدخاله في قانون عام حيث أصبح، بالفعل، معرضاً إلى مراقبة المجلس الدستوري. بيد أننا حين نقوم بصياغة مبدأ تكافؤ الفرص في أربعة أسطر وفي قانون خاص فإن هذا النص قد لا يكون خاضعاً إحتمالياً لمراقبة المجلس الدستوري، وقد يصبح أحد المبادىء للقانون الإيجابي والعملي.

وبرأيي، لقد أصبحت الأمور ناضجة، وبالتالي إن هذه المبادىء التي كانت تدل على الجرأة في الماضي تدخل اليوم في نطاق الواقع القانوني. من المناسب ان نتساءل كيف يتم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في التمثيل السياسي. وبمنتهى الوضوح، لا يحصل هذا الأمر إلا تدريجياً.

وفي القانون الذي اعترض عليه المجلس الدستوري عام 1982 لقد تم تصور اللوائح في الإنتخابات البلدية على أساس تضمنّها حداً أدنى من التمثيل نسبته 25% لكل جنس.

يتعيّن علينا أن نلاحظ بعد ذلك بأن فكرة الحد الأدنى للتمثيل لكل جنس لا يتمّ تحقيقها الاّ في إطار إنتخاب اللوائح. وقد قيل لنا بأن هذا الأمر كان سهلاً في الإنتخابات المحلية. فذلك بسبب أن طريقة التصويت كانت تعتمد على اللوائح. غير أن الأمر أصبح أكثر صعوبة في التصويت على الاسم الواحد، لأنه ليس بوسعنا أن نقرّر بأن المرشح قد يكون إمرأةً في دائرة ما أو قد يكون رجلاً في دائرة أخرى. من الواجب إذاً في المرحلة الأولى اعتماد مبدأ التصويت على أساس اللوائح وبذلك نشعر بالإرتياح وفي فرنسا وعلى سبيل المثال المقصود هنا هو الإنتخابات الأوروبية والمحليّة والبلدية. وحتى في إطار التصويت على اللوائح ليس من اليسير تطبيق هذا المبدأ، لأننا نميل غالباً إلى وضع أسماء النساء في مؤخرة اللوائح في حين أن الإحترام الفعلي لهذا المبدأ يقضي بمنح النساء مواقع تؤهلهنّ للإنتخاب.

أما فيما يتعلق بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التمثيل الإنتخابي، فإن هذا الأمر يرتكز، كما تمّ تصوّره، على تعريف للحد الأدنى من التمثيل لكل جنس

بمفرده بشكل غير ضاغط. وفي هذا الخصوص بوسعنا أن نثبت عتبة للتمثيل، وفي هذا الإطار كل النقاشات تصبح ممكنة، أو أن نتصوّر بوزيعاً للمراحل على مدار الزمن بحيث أن توزيعها يحصل بطريقة تدريجية، مع وجود عتبة ترتفع كلما إستطاعت الأحزاب أن تستوعب هذا التغيير الكبير.

بيد أن هذا التفكير الذي يتناول الحيثيات لا ينبغي أن يكون مثل الشجرة التي تحجب الغابة. وقديماً قيل إن البرلمان البريطاني كان قادراً على تغيير كل شيء ما عدا تحويل رجل إلى أمرأة. وفي قراره تجاهل المجلس الدستوري أحد المبادىء المهمة للإختلاف في مجتمعنا بمعنى أنه عاد إلى نفس الفكرة التي كنا ندعمها من قبل، فيما يخص البرلمان البريطاني.

لقد حان الوقت من أجل تمكين النساء من التمثيل السياسي في الواقع وأن مصطلح الحصة النسبية أصبح من مخلفات الماضي، لنتحدث من الآن فصاعداً عن حق النساء في الوصول إلى كل أنواع التمثيل السياسي.

فرنسيسكو دونوفريو[1]

Francesco D'Onofrio

إصلاح النظام الإنتخابي في إيطاليا

ثمة عددٌ قليل من الرجال في هذه القاعة، ولكن سيأتي اليوم الذي سيتواجد عدد أكبر منهم في مثل هذه الاجتماعات، وبذلك ستكون البداية لتغيير حقيقي في المضار السياسي.

ومنذ وقتٍ قصير، وخلال فترة النقاش الدستوري في إيطاليا، لاحظت أن عدداً قليلاً من الرجال الذي حضروا يفكرون بضرورة إحداث تغيير ثوري في بلداننا، فيما يخصّ تعزيز المشاركة السياسية للنساء.

وحالياً، في البرلمان الإيطالي، هناك عدد محدودٌ من النساء لا يرغبن في قبول فكرة الحصص الإنتخابية؛ في حين أن عدداً كبيراً يعتقد بأن هذه الفكرة ليست الوسيلة الفضلى لتشجيع المشاركة النسائية. وإذا نظرنا إلى الطريقة التي أعتمدت. في النقاش في البرلمان الإيطالي، نلاحظ بأن هناك إختلافاً عميقاً في إسلوب التفكير الذي يتعلق بدور المرأة في السياسة وبطريقة تشجيع المشاركة السياسية.

تجدر الإشارة إلى أن النساء قد حصلن على حق الإنتخاب في ايطاليا في عامي1946 - 1945 وللمرّة الأولى، لقد أصبح مبدأ المساواة في الدستور عام1948، مبدأ أساسياً في القانون الدستوري الايطالي. ولم يكن ذلك الأمر مبدأ شكلياً للمساواة فقط بل لقد درجت العادة على تسميته أيضاً بمبدأ المساواة الإيجابي، بعنى ذلك أنه يأخذ بعين الإعتبار ضرورة تجنّب الظروف الإقتصادية والإجتماعية وغير ذلك، أي تلك الظروف التي حالت دون تحقيق الوصول إلى المساواة الحقيقية بين الجنسين وبين السلالات، وبين المواطنين المنتمين إلى طبقات

---

(1) يشغل السيد فرنسيسكو دونوفريو وظيفة عضو في مجلس الشيوخ، كما يقوم بتدريس القانون العام وهو عضو لجنة الإصلاح الدستوري في إيطاليا.

اجتماعية مختلفة.

وفي الواقع، لعب مبدأ المساواة دوراً محدوداً في القانون الإنتخابي وذلك بسبب طبيعة النظام التشريعي. ولقد تمّ تأسيس هذا النظام بطريقة لم يعد معها ممكناً إعادة البحث في دور المرأة في السياسة دون اللجوء الى تشجيع عدد كبير من النساء على المشاركة في المجالس المحلية والبلدية.

وكما تعلمون، فنحن الآن في صدد إجراء تغيير محدود في القانون الإنتخابي ولكن حتى الآن كنا نقوم بالتصويت على أساس مبدأ التمثيل النسبي والذي يعتمد أيضاً في لوائح الأحزاب. يوجد إذاً تصويت بالأفضلية يؤدي إلى وصول المنتخبين إلى الحكم. ومنذ عامين كان بإمكان هذا التصويت على أساس الأفضلية تعيين عدة مرشحين دفعة واحدة. وفي هذا الإطار أصبح من الصعوبة أن نتصورّ إعطاء حصص إنتخابية للنساء، لأن مبدأ الأفضلية كان قد تأسس على فكرة مفادها بأنه يحق لمجموعة الناخبين ليس فقط الإختيار بين مختلف الأحزاب على قاعدة التمثيل النسبي بل أيضاً يملكون الحق بالإختيار داخل كل لائحة حزبية وذلك إستناداً للأفضلية. وهكذا لم يوجد أي نظام شرعي قادر على إجبار الناخبين على إختيار امراة بدلاً من رجل، وهذا النظام قد جعل مسألة وصول النساء الى الحكم أمراً يصعب حله عملياً.

وفي إطار إعادة البحث بمجمل المؤسسات الإيطالية، هناك نية لإجراء تغييرات في القانون الإنتخابي.

لقد تم التصويت على قانون في شهر آذار الماضي وينص هذا القانون على تشريع جديد في إنتخابات المجالس البلدية. وللمرة الأولى تم إقرار نظام إنتخابي مباشر، سنعمد إلى وضعه في حيّز التطبيق في الأسابيع القليلة المقبلة ومن خلال مراجعة هذا التشريع أصبحت مسألة المشاركة النسائية حاضرة دائماً. ولقد دارت نقاشات في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ غير أن تلك النقاشات لم تجذب إهتمام وسائل الإعلام الإيطالية ولم يتحدث عنها الراديو ولا التلفزيون ولا الصحف. ولم يهتم أي من هذه الوسائل بمعرفة التغيير الذي طرأ على المشاركة

النسائية في إطار التغيير الجديد. وأثناء الإجتماع الذي نظمته جمعية نسائية نشيطة في هذا المجال وقامت بإصدار نشرة تحت عنوان ما وراء(au - delà) كنا قد تساءلنا لماذا لم تعر وسائل الإعلام إهتمامها لهذا الموضوع؟ وقد وردتنا إجابات غير قابلة للتصديق. قبل كل شيء لم تكن هذه المسألة جدية وفي الإعتبار الثاني، كان هذا النقاش محدوداً جداً، وبالتالي لا يستحق إهتمام وسائل الإعلام. والسبب الثالث يكمن في أن وسائل الإعلام الإيطالية لا يبدو أنها متحمسة للمشاركة النسائية أو إلى أخذ قرار في أي شكل من الاشكال وهذا ما يقدم لكنّ صورة عن عقلية وسائل الإعلام الكبيرة في أيطاليا. وبالفعل إن وسائل الإعلام لا تريد فقط أن تقول بأن هناك نقاشاً حول هذه المسألة بل إنها تريد أن تتجنب تلك المسألة برمتها.

نعود إلى التشريع الذي يتعلق بالمجالس البلدية نريد أن نسأل ما هي التغييرات التي تم إدخالها؟ سأتحدث اليكن عن نوعين من هذا التغيير أو حتى عن نوع ثالث قد يكون موضوعاً للنقاش.

ويتضمن النوع الأول مسألة تعزيز المشاركة الإقتصادية والإجتماعية للمرأة أكثر من أي وقت مضى، وذلك حين نمنحها القدرة على القيام بحملة إنتخابية في أفضل الظروف ومن الناحية الأخرى، وللمرة الأولى في القانون الإنتخابي الإيطالي تمت الإشارة الى عدم وجوب تخصيص اكثر من ثلثي المقاعد لمرشحين ينتمون إلى جنس بمفرده. إن تلك الصياغة من شأنها إذاً أن تسمح بحل لهذه القضية. ليس المقصود هنا الحصة الإنتخابية يعني ذلك عدد المقاعد بل المقصود نوع من النسبية التي تُمنح للمرة الأولى لأن التصويت على أساس الأفضلية ما زال يلعب دوراً في نظامنا الإنتخابي. وإن هذا الأمر يفضي الى وجود مرشحات من بين النساء. لقد طرأ نوع ثالث من التغيير يأخذ شكل التعديل غير أنه لم يحصل على الأغلبية في التصويت الذي حصل في مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكان يقضي هذا التعديل على أن الناخبين الإيطاليين الذين يحق لهم التصويت مرة واحدة على اللوائح المقدّمة من قبل الأحزاب، يصبح لديهم الحق بالإنتخاب مرة ثانية شرط أن يصوتوا لرجل أو لإمرأة. إن هذا التغيير في العقلية الإيطالية وفي

التشريع كان يهدف الى تشجيع المشاركة النسائية وإلى تأسيس البداية. كان يتوجب على هذه المسيرة أن تستمر وخاصة في الوقت الذي تُعرض فيه مشاريع أخرى ترمي إلى مراجعة القانون الدستوري.

هناك إقتراحات جديدة بدأت منذ وقت قريب تخضع للنقاش في إيطاليا والبعض من هذه الإقتراحات يبدو غير مألوف. ولكن سأتحدث عنها لأنها قابلة للتطبيق أيضاً في فرنسا حيث يوجد نظام إنتخابي مشابه.

لقد اقترحت منذ عامين بأنه في الدوائر الإنتخابية يتم الإنتقال من إنتخاب عضو واحد إلى إنتخاب عضوين، ولكن باللجوء إلى توحيد المرشحين في إطار ثنائي بمعنى أننا نصوت للإثنين معاً. ليس هذا إذاً ما يعبّر عن نظام الحصص الإنتخابية50/50، بل إن هذا الأمر يغيّر الأشياء بطريقة جذرية. إنني أعلم بأن إقتراحي هذا عجيب وصعب التحقيق، بل يجب أن أقول أنه كان محوراً للنقاش منذ عامين، وبالتأكيد إنها فكرة محدودة لأنها كانت موضوعاً للنقاش للمرّة الأولى في بلادي، بيد أنها ستعمل على تغيير جذري لنظام التمثيل. وهذا ما قد يصبح تعديلاً دستورياً. أعتقد أن ذلك سيكون إعترافاً بالمسيرة الثورية التي تم إدخالها والتي قادتها النسـاء منذ أوائل هذا القرن. إنها بشكلٍ جوهري فكرة إستفزازية بعض الشيء من أجل الحث على التفكير ومن أجل الإبتعاد عن أي نوع من التحفظ في المعنى الذي نقصد به التحفظ عند الهنود والذي في إطاره نستمدّ عدداً قليلاً من الترشيحات النسائية.

سيغريور دونا كريستمند سدوتير[1]

Sigriour Duna Kristmundsdottir

الحزب النسائي في إيسلندا

هناك نوعان من الإستراتيجيات في متناول النساء اللواتي يحاولن الإمساك بزمام السلطة من أجل تغيير عالمهن. ينتمي النوع الأول إلى أحزاب النساء السياسية، والثاني إلى مجموعات الضغط النسائية. سأتوقف مطولاً عند النوع الأول لأنني قد خضت تجربة في هذا المجال وسأغتنم الفرصة كي أعرض بعض المعطيات التي تخص علم الإنسان.

إن أي حزبٍ من الأحزاب السياسية للنساء لن يدوم طويلاً إلا إذا كان المجتمع الذي إنبثق منه هذا الحزب يتمتع ببنية ديمقراطية حقيقية وتمارس فيه النساء حقوقهن إسوة بالرجال وبشكل رسمي. زيادة على ذلك، إن الأنظمة الإنتخابية تتوافق بشكل مختلف مع قبول الإختيارات السياسية الجديدة، كما هي أي حال حزب نسائي فالنظام الذي يتطلب تصويتاً بالأكثرية من أجل إختيار مرشح منتخب هو أقل تلاؤماً من الأنظمة التي ترتكز على التمثيل النسبي.

ومن ضمن الشروط الإجتماعية والضرورية التي تساهم في ولادة ونجاح حزب النساء هي أولاً رغبة النساء في الوصول إلى السلطة السياسية وثانياً العمل بنشاط من أجل الحصول على هذا المطلب. وثالثاً إستعمال هذه السلطة من أجل تغيير الواقع السياسي للنساء بصورة عامة يعني ذلك بأنه يتوجب عليهن ليس إستغلال السلطة من أجل أنفسهن كأفراد، بل من أجل كل النساء، وباختصار إن أي حزب نسائي يتطلب جهوداً مضنية من العمل وتصميماً كبيراً ـ وإذا أراد هذا

---

(1) كانت السيدة سيغريور دونا كريستمند سدوتير عضواً في الحزب النسائي في إيسلندا كما أنها كانت عضواً في البرلمان من عام 1983 إلى عام 1987، وهي تقوم الآن بتدريس مادة الأنتروبولوجيا في جامعة إيسلندا.

الحزب أن يكون فاعلاً، ينبغي عليه ألا يغيب عن باله السبب الأول الذي من أجله تمّ إنشاؤه ولماذا هو حزب نسائي. إضافة إلى ذلك، أن هذا البرهان ينسحب ايضاً على مجموعات الضغط النسائية.

في إيسلندا، لقد تمّ في بداية هذا القرن تطبيق المبادىء الأساسية التي أتيت على ذكرها، تجدر الإشارة إلى أن النساء الاسلانديات قد حصلن على حق التصويت عام 1908 في الإنتخابات البلدية. وفي نفس الوقت توجت الإستراتيجية من أجل الحصول على السلطة السياسية بواسطة حزب النساء السياسي ببعض النجاح. وبفضل هذه الإستراتيجية التي استخدمت للمرة الأولى عام 1908 ومن ثم بين 1908 - 1926 تمكنت الناخبات الإيسلنديات من إنتخاب نساء في البرلمان وفي المجالس البلدية من خلال تقديم لوائح مكونة من أعضاء حزب النساء. وفي فترة الثمانينات رأت اللوائح النسائية النور. لقد تم إنتخاب ثلاث نساء من اصل ستين عضوا في البرلمان عام 1983 وست نساء عام 1987 وخمس نساء عام 1991. وفي الإطار عينه انتخبت المرشحات في المجالس البلدية على مستوى الوطن كله.

يجدر بنا أن نقول بأن اللوائح الإنتخابية للنساء الإيسلنديات، تمّ إعدادها بشكل واضح من أجل مواجهة الوضع الإجتماعي والإقتصادي للنساء واثناء المرحلة الأولى أي بين عام1908 وعام1926 تم التركيز على الحقوق الشكلية للنساء. بيد أنه في المرحلة الثانية وإبتداء من عام1980 لقد أدركت النساء الإيسلنديات بأن الحقوق الرسمية قد لا تكفي لوحدها من أجل الحصول على المساواة مع الرجال. غير أنه قد أعطيت الأهمية ليس للحقوق الوطنية بل إلى الطريقة التي يفكر بها الناس بخصوص الرجال والنساء وإلى تغيير العقليات التي تسبق كل أنواع التغيير.

إن الفكرة التي يرتكز عليها أيضاً خيار هذه الإستراتيجية هي أن النساء مختلفات من الناحية الثقافية عن الرجال وذلك بسبب التجارب الإجتماعية والثقافية المتميزة للرجال والنساء. وهذا ما يدل على أن النساء يمتلكن تقديرات ووجهات نظر مختلفة عن الرجال حول المسائل الإجتماعية وبما أن النساء،

وبصفتهن نساء، غير موجودات في السلطة السياسية فإن أولوياتهن ووجهات نظرهن لم تؤخذ بعين الإعتبار في القرارات السياسية التي تهمل غالباً مصالح النساء من أجل هذا السبب. ولكي يغيرن هذا الواقع إن النساء اللواتي يمنحن أهمية كبرى للقيم الخاصة التي تتعلق بجنسهن، يتوجب عليهن أن يفزن بالإنتخابات من أجل الدفاع عن هذه القيم أثناء أخذ القرارات العامة. وسيكون ذلك الأمر في مصلحة كل النساء[1] ثمة عددٌ من الدروس نستخلصها من التجربة في إيسلندا.

ننظر في البداية الى العناصر الإيجابية. لقد برهنت التجربة الإيسلندية بأنه كي يكون الشيء مرئياً في حزب النساء السياسي وكي نسمع صوت النساء في الساحة العامة كما يتطلب ذلك الإنتماء الى حزب، ان ذلك بكل تأكيد هو العنصر الأكثر أهمية الذي يساعد في نجاح الإستراتيجية، وفي مجتمعنا الحديث الذي تسيطر عليه وسائل الاعلام لا يوجد أي ميدان أفضل تلاؤماً أكثر من السياسة من أجل إستعراض الصورة وإعلاء الصوت في هذا المضمار تحقق مكبرات الصوت وكاميرات التلفزيون نتائج باهرة. إن إستعراض الصورة وإعلاء الكلمة بالنسبة لمرشحة الحزب النسائي أكثر سهولة من فرض تشريع في البرلمان عندما تصبح تلك المرشحة منتخبة. توجد صعوبات جمّة تقف حائلاً أمام التصديق على أفكارها من قبل البرلمان كما أن التقدّم الذي يحرزه الحزب داخله يتصف ببطء شديد زيادة على ذلك برهنت الأبحاث بأن التشريع لا يكفي بمفرده وبشكل عام من أجل تغيير واقع الأشياء التي تثير غضب النساء. إن أي تبديل في العقليات هو غالباً ضروري من أجل تأمين الشروط الإجتماعية والإقتصادية التي تساهم في تطوير التشريع. وإن أي تغييرٍ ضئيلٍ قد يكون فاعلاً من أجل تحويل هذه العقليات.

مما لا شك فيه بأن حزب النساء قد يمنح السلطة أكثر بكثير وبسرعة فائقة من أي طريقة من الطرق التي تكون بتصرفهن بشكل خاص في المجتمعات

(1) Voir Sigriour Duna Kristmundsdottir, «Outside, Muted and Different: Icelandic Women's Movements and their Notions of Authority and Cultural Separateness». The Anthropologie of Iceland, Iowa City, University of Iowa Press, 1989.

الديمقراطية. قبل كل شيء، لا يوجد أي مقعدٍ في أي لائحة إنتخابية هو بحاجة لأن يكون مشغولاً من قبل أي رجل، مما يدل من ناحية التمثيل النسبي على أن أكثر من إمراة تصبح قادرة على الإمساك بالسلطة السياسية داخل الحزب السياسي التقليدي. وفي المرحلة الثانية وفي الحزب السياسي للنساء إن هؤلاء لم يخسرن أوقاتهن وطاقاتهن في النقاش مع الرجال من أجل إقناع هؤلاء بوجهة النظر النسائية. بيد أنه في هذا المثل يتوجب علينا أن نعي مسألة وجود عدة وجهات نظر نسائية وبالتالي يصبح من الضرورة مقارنتهن. وفي المرحلة الثالثة يمكن لنا تنظيم الحزب النسائي وفق طريقة تسمح لنا بالتوافق مع روزنامة وجدول لأوقات النساء وذلك من أجل إفساح المجال أمام مشاركة سهلة واكثر جاذبية. وأخيراً، إن هذا الحزب النسائي يعلن عن شيء جديد في اللحظة التي يتكون فيها، وسيتمكن من جذب وسائل الإعلام وبذلك يصبح بإمكان أي مرشحة جديرة أن تصبح نجمة مشهورة في السياسة. وهذا ما يترتب عليه نتائج على مستوى السلطة السياسة. وهذا ما نريده. لقد برهنت التجربة الإيسلندية أيضاً على أنه من الخطورة غالباً أن نطبق الإستراتيجية على أي حزب من أحزاب النساء.

قبل كل شيء إن الحزب النسائي الذي يحقق الفوز للمرشحات قد يصبح بشكل من الأشكال رسمياً وتابعاً للمؤسسات السياسية. إن الخطر يكمن في أن ممثلات هذا الحزب ينتمين إلى شخصيات النظام الذي يغري بكل تأكيد. وشيئاً فشيئاً يفقد أولئك الممثلات الإتصال مع عالم النساء ومع كل سبب كان وراء إنتخابهن. إنه مأزق صعب، بيد أنه يوجد إمكانيتان لمواجهته. من ناحية أولى إعتبار هذه الإستراتيجية بمثابة عمل مؤقت وبأن الحزب النسائي سيحل بعد جولتين أو ثلاث جولات من الإنتخاب، ومن ناحية أخرى يتوجب على النساء أن يكن على أهبة الإستعداد، وأن يعتمدن نقد الآراء سلباً وإيجاباً. واذا حصل أن نتيجة التقييم التي تتعلق بالحزب كانت سلبية، يحب عليهن أن يتحلين بالشجاعة من أجل مواجهة هذه المسألة. وبالتالي يجب أن لا يبقى في المكان وحيث نحن وذلك فقط لأننا نحن في هذا المكان بالذات. أما الخطر الثاني فإنه يكمن في الإغراء: إن الإيديولوجية النسائية التي إنطلق معها هذا الحزب، تدخل شيئاً فشيئاً في الخطاب

السائد الذي يتناول النساء في المجتمع، وما ينتج عنه إن هذا الحزب يصبح أحد أعمدة هذا الواقع الثابت فيما يخص النساء بدلاً من أن يكون فاعلاً في تغيير هذا الواقع الذي لا يتحرك. يجب علي أن أعترف، بأسف كبير، بأن هذا الخطر يهددنا في إيسلندا. في ايديولوجية الحزب الايسلندي، إن الثقافة الخاصة للنساء تميل شيئاً فشيئاً لكي تتحدد بفكرة الأمومة وذلك بالتركيز على دور الأمومة عند النساء وهذا ما كان يعبّر عن الطريقة التي كان يرى فيها الرجال النساء في الماضي. ولهذا السبب إن الصورة التي نكونها عن المراة غير قابلة للتغيير. إن الطريقة الوحيدة لتجنب هذه المخاطر هي وعي هذه الإغراءات وتجنب الوقوع فيها. كما أنه يوجد عدد من الجوانب السلبية غير أنها أقل خطراً. على سبيل المثال، سيشكل الحزب النسائي عقبة أمام الرجال وأمام اهتماماتهم السياسية التي تتعلق بالنساء. وبإختصار ألا يوجد خطر في خلق مكان سياسي معزول يضم النساء؟ هذا الحزب النسائي ألا يزعج وصول نساء أخريات إلى السلطة؟ يتعيّن علينا أن نقيّم هاتين النقطتين كلما سنحت لنا الفرصة بذلك.

ينبغي علينا ألا نمنع نشوء أحزاب نسائية أخرى. غير أن الجانب الإغرائي في الثقافة السياسية قد يمثل اكبر خطرٍ لإستراتيجية الحزب السياسي للنساء.

أما الإستراتيجية الثانية الموضوعة في متناول النساء فهي مجموعات الضغط النسائية. إن الإختلاف بين الحزب النسائي وجماعة الضغط النسائية هي أولاً إختلاف في الطريقة. وحزب النساء يطالب مباشرة بالسلطة النسائية، في حين أن جماعة الضغط تدق على أبواب السلطة التي تخص الرجال، وتتوجه إلى الذين يمسكون زمام السلطة السياسية كما أنها قد تكون مصدر تهديد لهم. ولكن من غير أن تمارس السلطة بنفسها فعلياً.

رغم أن هذه الإستراتيجية تبدو أقل إغراء من تلك الإستراتيجية التي تعود الى الحزب السياسي، غير أنها سهلة التطبيق. فإن جماعة الضغط ليست بحاجة إلى تحضير مماثل، والى تنظيم مشابه، وإلى نفس الإمكانات التي يتطلبها الحزب. هناك أمثلة عديدة تظهر ذلك، فهي وسيلة فاعلة من أجل الحصول بسرعة على

شيء محدد. ولقد إستخدمت النساء هذه الطريقة مراراً.

والحال أن هاتين الإستراتيجتين: الحزب النسائي وجماعة الضغط النسائية لا تنفي الواحدة الأخرى. كما أن إحداهما لا تحل مكان الأخرى. ومن أجل تسهيل وصول النساء إلى السلطة، بفاعلية كبيرة، يتعيّن علينا أن نستخدم هاتين الإستراتيجتين في نفسه الوقت. قد تعمل إستراتيجية الحزب داخل المؤسسات السياسية، أما استراتيجية جماعة الضغط يمكن توظيفها في الخارج وبوسعها أن تساعد الحزب داخل النظام وأن تسمح في الوقت عينه في المجال أمام الممثلات من أن يبقين على اتصال مع الواقع الخارجي.

وفي النهاية سأخلص إذاً إلى القول بأن إستراتيجية الحزب وإستراتيجية جماعة الضغط النسائية بإمكانهما أن تكونا نافعتين في التطبيق من أجل تسهيل وصول النساء إلى السلطة، وبأننا سنحصل على أفضل النتائج في حال تمّ تطبيقهما في نفس الوقت. بيد أن هاتين الإستراتيجتين قد تصبحان غير نافعتين في حال أنهما وقعتا في إغراء الثقافة السياسية السائدة.

إيفلين غيبهارد[1]

Evelyne Gebhardt

أنا إمرأة كوتا

يبلغ عدد النساء المنتميات إلى التجمع النسائي المنبثق عن الحزب الإجتماعي الديمقراطي في المانيا مئتين وخمسين عضواً تقريباً، ذلك يعني أننا نمثّل أكثر من 27 ٪ من أعضاء هذا الحزب. هذا يعني أيضاً وبصفتنا نساء، بأننا مجموعة ضغط داخل الحزب، وأعتقد أن ذلك يشكل نموذجاً مهماً، وبالفعل اعتمد الحزب الإجتماعي الديمقراطي الحصة النسبية؛ وبعد ذلك أصبح يطلق علينا اسم نساء الكوتا. لقد قررنا أن نقبل بهذه التسمية وأن نحولها إلى صفة إيجابية بعد إنتزاع كل طابع سلبي عنها.

وحين نتحدث عن الاستراتيجيات من اجل وصول المرأة الى السلطة نفكر قبل كل شيء بتحقيق ديمقراطية فعلية. وما دامت المساواة الحقيقية غير مطبقة في السلطة، لن يكون هناك وجود للديمقراطية. تلك هي القضية التي أطرحها وأعتقد بأنني أقع في فخ عندما أتحدث عن النظام الحالي للمجتمع في بلداننا على أساس أنها ديمقراطية.

ماذا يعني إذاً ما أسميه الديمقراطية الحقيقية؟ كل فرد يصبح لديه شخصية وأعتقد أن ذلك هو القيمة الأساسية التي يجب أن ترشد عملنا في المستقبل. غير أن المرأة لم تصبح شخصاً معترفاً به إلا إذا إستطاعت أن تصل إلى كل مستويات السلطة حيث بإمكانها المشاركة بالكلام وبالقرار، وما دام ذلك لم يتحقق فإن الديمقراطية غير موجودة.

ثمة استراتيجيات متعددة من أجل تطبيق المساواة. نشير إلى إحداهن: مع

---

[1] تشغل السيّدة إيفلين غيبهارد مركز نائبة لرئيسة جمعية النساء في الحزب الإجتماعي الديمقراطي في المانيا.

أنها غير إيجابية بنظري ـ لكنها تكمن في متابعة التطور الطبيعي. هذا ما نسميه في المانيا، وهذا ما يقترحه المعارضون للكوتا او للمساواة في التمثيل فإنهم يقولون لنا: «أنتن النساء صالحات وكفؤات، وأنكن ستصلن إلى بلوغ المكانة التي ترغبنها، المطلوب منكن هو الإنتظار» يعني ذلك أن الكفاءة موجودة عند النساء، غير أن الواقع شيء آخر.

وعندما حصلت النساء الألمانيات على حق التصويت في 19/ كانون الثاني 1919 كان يوجد هناك تقريباً 8% من المنتخبات في البرلمان. وفي عام 1984 حصلن على11٪. وفي حال أعتمد هذا المعدل من أجل تحقيق المساواة في التمثيل(50)٪؛ يتوجب علينا أن ننتظر حتى سنة2475! إذا كان ذلك يسمّى التطور الطبيعي فنحن لا نريده.إن حجة التطور الطبيعي كما أشارت إلى ذلك جيزيل حليمي ليست هي في الواقع إلا شكلاً من أشكال الأغلاق.

هل يجب أن نؤسس حزباً للنساء؟ لقد عرضت السيدة «سيغريبور دونا كريسمندستير». كل البراهين في هذا الموضوع. الأجدر بنا أن نتحدث عن الكوتا التي إعتمدناها داخل الحزب الإجتماعي الديمقراطي. ونحن نمتلك كوتا لا تقل عن 40% للرجال وللنساء معاً.

إن اداة العطف (واو) هي في غاية الأهمية. لقد طرح في المانيا السؤال من أجل معرفة ما إذا كانت الكوتا متوافقة مع الدستور. وما دمنا نحن نطالب بها، كوننا نساء، فإن رجال القانون كانوا يجاوبون بأن ذلك ليس ممكناً بأن يعترض أحد علينا ويقول بأن ذلك يتنافى مع الدستور.

لقد أوضحنا سالفاً بأننا نريد تطبيق الكوتا حتى عام 2013. وإذا وجدنا حتى تلك السنة بأنها ما زالت ضرورية في حزبنا؛ فإن النساء يفضلن الإنطلاق منها فإن ذلك يعني بأن الكوتا لم تستخدم لشيء كما لن نكون بحاجة اليها داخل الحزب. بوسعنا أن نناقش من جديد إذا كنا نرغب في تكوين حزب نسائي أو أن نبقى داخل حزب سياسي؟ تلك هي الاسئلة المهمة التي يجب أن نطرحها. ليست الكوتا غاية في ذاتها. فمع هذه الكوتا نريد ليس فقط أن ننجح في تطبيق المساواة بل في

إعتماد سياسة جديدة مع كل ما يرافقها من بنيات جديدة وضرورية في الحياة السياسية في الأحزاب وفي المجالس النيابية، يتعين علينا أن نعمل على تغيير القوانين الإنتخابية؛ لقد تكلمنا في هذا الموضوع. وبالفعل فنحن ملزمون بتغيير البنيات الإنتخابية لأنها كما هي موجودة اليوم صنعت من قبل الرجال ومن أجلهم وعلى أساس منطقهم، وهي تبعد النساء دائماً. هناك بعض النساء اللواتي حالفهن الحظ في النجاح لأنهن قررن أن يعتمدن سلوك الرجال.

وبصفتنا نساء، فنحن نمتلك شخصيتنا الخاصة بنا يجب على الآخرين أن يتقبلونا على أساس تلك الشخصية. ولهذا السبب يتعين علينا أن نغيّر كل الحياة السياسية وكل وجوه الحياة الداخلية لتلك السياسة. عندما نحاول أن ندرس معاهدة ماسترخت (Maastricht). لا نجد كلمة «إمرأة» إلاّ مرّة واحدة، وليس ذلك في المعاهدة نفسها، بل في بروتوكول ملحق. أليس ذلك مهم؟ إن نصف شعوب أوروبا ليس معنية كما يبدو بمعاهدة ماسترخت وبأوروبا، ومع ذلك يوجد في البرلمان الأوربي الكثير من النساء - كما لاحظنا من خلال أرقام هذا الصباح - إو أولئك النساء هن أكثر بكثير من النساء الموجودات في المجالس النيابية الأخرى. لماذا يوجد إذاً الكثير منهن في هذا البرلمان. لأن هذا الأخير ليس لديه أي سلطة. إن القرارات تؤخذ في المجالس الأخرى وفي الحكومات بشأن أوروبا وليس في البرلمان الأوروبي.

لنعالج الآن معاهدة توحيد المانيا. لقد بدأنا بالنقاش منذ سنة غير أن هذا النقاش ما زال يتناول المسائل الراهنة حول الوظيفة أو بالأخرى حول بطالة النساء، وكنا نجد في المانيا الشرقية نسبة البطالة عند النساء كانت تصل إلى60% أو70%. إنها مسألة خطيرة بالنسبة لهؤلاء النساء لأن غالبيتهن يقمن بتربية الأطفال وحدهن، وأثناء النقاش قال السيد بيدكوبف (Biedkopf) الذي يشغل وظيفة وزير - رئيس لمنطقة «اللاندو ساكس» (Land de Saxe) وينحدر من المانيا الغربية بأن هذا الوضع هو طبيعي لأن توظيف النساء في المانيا الشرقية لم يكن يتطابق مع الحالة السوية في المانيا الغربية. وعندما كانت المانيا الشرقية موجودة كان هناك90% من

النساء في سن العمل. وكانت لديهن وظيفة، وفي المانيا الغربية وفي المانيا الشرقية سابقاً كان يوجد40% منهن، وبالتالي وبالنسبة لهذا الوزير إن المعيار كان يساوي48% من النساء اللواتي هن في عمر يناسب الوظيفة وكن يمارسن عملاً. هذا هو منطق الرجال. فنحن نريد أن نغيّر تلك الأشياء غير أننا لا نستطيع فعل ذلك إلا إذا كنا موجودين في الأحزاب وفي المجالس النيابية وفي الحكومات. وفي الوضع الحالي أعتقد أن الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية تكمن في نظام الكوتا، ومن أجل أن يشاركن فيها ليس فقط كل النساء بمجملهن بل وبشكل أخص أولئك النساء الراغبات حقاً بالقضايا النسائية، وبالفعل وحين نلاحظ توزيع المراكز النسائية نكتشف بشكل عام بأن النساء اللواتي يشغلن هذه المراكز ليس لديهن إهتمامات واضحة في المسألة النسائية. لا يختار الرجال النساء اللواتي يضعن نصب أعينهن القضايا النسائية لأنهم يدركون جيداً بأنه في حال تم تعيين أولئك النساء فإن مشاكل سنعترضهم من جراء ذلك.

يتعيّن علينا إذا أن نعدّل الدستور بعد توحيد المانيا. نحن النساء نطالب في هذه المناسبة أن تتغير بعض النقاط المهمة التي تخص وضعنا من أجل أن تصبح الكوتادستورية يمكن لهم سن قانون على سبيل المثال. ويكون بموجبه إذا ترشح شخصان رجل وإمراة يتمتعان بنفس المواصفات من أجل الحصول على وظيفة يجب أن تعطى الأولوية للمرأة بصفتها إمراة، ويعتمد هذا الوضع إلى أن نصل إلى مستوى متعادل بين الرجال والنساء، غير أن كل هذا يعتبر حتى هذه اللحظة منافياً للدستور.

لقد وردت آلاف الرسائل إلى اللجنة الدستورية بتغيير الدستور هناك 11% من النساء موجودات في تلك اللجنة أما الرجال لا يهتمون بذلك. وبالواقع لا يتأثر الرجال عندما يكون المقصود تعديل حق اللجوء أو أي شيء آخر في حين أنهم يتأثرون كثيراً عندما يكون المقصود منح حقوق للنساء وهذا ما حصل في مسألة الاجهاض في شهر أيار/مايو[1] 1993.

---

(1) كان لدينا قانونان أحدهما لألمانيا الشرقية سابقاً وكان بموجبه الإجهاض مسموحاً به اثناء الاشهر =

سنلاحظ إذاً مرة جديدة كم هو مهم بأن يكون هناك عدد كبير من النساء في المجالس النيابية كي يمارسن سلطة القرار. إن الكوتا تبدو لي كمخرجٍ وحيد في الوقت الحاضر.

= الثلاثة الأولى والثاني لألمانيا الغربية حيث كان بموجبه الإجهاض ممكناً بعد الوقوف على استشارة طبية من أجل تحصين النسل أو من أجل حالات إجتماعية. سن البرلمان قانوناً جديداً صالحاً في البلدين وكان بموجبه أن يتعين على النساء أن يمتلكن حرية الإختيار في الأشهر الثلاثة الأولى بعد إجراء مقابلة. لقد قرر مئتان وتسعة وأربعون نائباً بأن هذا الأمر يدل على حرية كامة. ثم توجه هؤلاء إلى المجلس الدستوري في آب 1993 الذي أعلن بأن الإجهاض ما زال ممكناً في الأشهر الثلاثة الأولى دون أن يكون الضمان الإجتماعي ملزماً بدفع التكاليف الموجبة على النساء ـ وبالإضافة إلى ذلك، إن الدافع لإجراء هذه المقابلة الإجبارية يكمن في تشجيع النساء على الإحتفاظ بالجنين.

بربارە هيلفريش[1]

Barbara Helfferich

اللوبي النسائي الأوروبي

- يعتبر اللوبي النسائي الأوروبي موجوداً بشكل فعلي منذ سنتين غير أن فكرة تأسيسه تعود إلى أكثر من ست سنوات. لقد تحتم علينا أن ننتظر طويلاً من أجل إقناع النساء في أوروبا كي يعملن معاً في التأثير على السياسة الأوروبية بحيث أن تلك السياسة تعكس وجهة نظر النساء والأطفال والإنسانية جمعاء.

لقد وجد هذا اللوبي النسائي الأوروبي بسبب ان الدراسات السياسية لم تأخذ يوماً بعين الإعتبار وجهة نظر النساء، ولا الطريقة التي بموجبها يرغبن بتطوير حياتهن الخاصة، بما يترتب عن ذلك تحمل مسؤوليات الأمومة والوظيفة، مع الإحتفاظ أيضاً بالمسؤوليات على الصعيد السياسي.

ومن خلال بعض الإشارات كيف يمكننا إعطاء فكرة عن تمثيل النساء في أوروبا عام1993؟

ما تزال النساء خارج حلبة الحكم. كما أننا نلاحظ تعديلاً محدوداً كان قد طرأ على التمثيل في !السبعينات، وإذا حدث أن النساء يشغلن في البلاد الشمالية - حيث أن الحركة النسائية كانت الدافع الحقيقي للتغيير على مستوى النخبة السياسية - نسبة تتراوح بين عشرين وأربعين بالمئة من المقاعد في المجالس العامة والوطنية، غير أن هذا التمثيل بقي مدعاة للسخرية في سبع بلدان، ولا سيّما في البرتغال وفي تركيا، وفي فرنسا وفي اليونان. أما في اسبانيا وايطاليا فقد حدث بعض التطور، في حين أن المستوى الضئيل للتمثيل بقي كما هو عليه في المملكة المتحدة في الوقت الذي وصلت إمرأة إلى سدة الرئاسة في أيرلندا التي تعتبر عادة

---

(1) تشغل السيّدة بربارة هيلفريش منصب الأمين العام في اللوبي النسائي الأوروبي(LEF)، الذي يوجد مقره في بروكسل.

كبلد محافظ وكاثوليكي حيث يصعب على النساء تولي وظائف تكون على مستوى مراكز القرار.

لا يوجد فقط إختلافات جغرافية بل يوجد أيضاً تنوعات في المشاركة النسائية في السلطة إستناداً إلى ايديولوجية كل حزب. وقديماً كان لدى أحزاب اليسار عدد كبير من النساء في موقع القرار، أما اليوم فنحن نرى أن هناك إنقلاباً بدأ يحدث في هذا الإتجاه. وتعتبر البلدان الشمالية شاهداً على ذلك حيث أن كل الأحزاب الكبرى تعتمد نظام الكوتا بما فيها الأحزاب المحافظة. والجدير بالذكر أن هذا النظام يسير على خير ما يرام. يتعين إذاً على المنظمات النسائية الأوروبية والوطنية أن تعتمد هذا النظام.

وحين تخوض النساء غمار السياسة فإن لديهن الرغبة بتغيير ما يحدث بشكل عميق وإن لديهن أولويات أخرى مختلفة عن الرجال لأنهن عشن حياة مختلفة عن تلك التي يعيشها الرجال السياسيون. وفي بعض الحالات عندما يوجد عدد من النساء بشكل كاف يصبح من الممكن تغيير جدول الأعمال في السياسة الوطنية. لكن عندما يكون عددهن قليلاً فإن عملهن سيكون له تأثير ضعيف ولم يتمكن من تبديل الأولويات - إن الدراسة التي أجريناها على نساء أوروبا الشرقية تظهر بأن أولئك المنتخبات من قبل نظام الاحزاب تمّ اعتمادهن عن طريق الكوتا ويمكن بعد ذلك طردهن بسهولة وإرجاعهن إلى المطابخ منذ اللحظة التي تتغير فيها الظروف الايديولوجية. أما اليوم فإن النساء في المانيا الشرقية سابقاً اللواتي كن فاعلات داخل الأحزاب السياسية واللواتي كن يشاركن في إجتماعات الأحزاب وكن يحضرن الوثائق الإجتماعية، وباختصار لم يعد بإمكانهن ممارسة أي عمل في هذا المجال لأن الرجال كانوا قد استولوا على أماكنهن.

ومن أجل أن نضمن مشاركة فاعلة للنساء في مواقع القرار يجب أن نعتمد نظام الكوتا أو أي نظام مشابه. إن نظام الكوتا لا يتم توظيفه فقط بالنسبة للنساء فهو قادر على أن يجنبنا الرأي المسبق. وإذا كان بإستطاعتنا أن نعتمد نظاماً نوزع بموجبه مراكز للنساء وللرجال في القطاع الصحي فلأنه يوجد نظام للكوتا بالنسبة

للرجال، نكون بذلك قد حققنا تقدماً كبيراً في اللعبة السياسية. فنحن ندرك جيداً بأن هناك نقاشاً كبيراً في هذا الموضوع وإن هذا النقاش معتمد أيضاً داخل التنظيم الخاص بنا.

زيادة على ذلك أريد أن أتناول من جديد هذا التنظيم الذي أنا جزء منه، اللوبي النسائي الأوروبي، والطريقة التي يتحدد من خلالها في مجموعة النظام السياسي. إن هذا اللوبي لم ينشأ فقط إنطلاقاً من فكرة أن النظام السياسي كما هو موجود لم يكن عمله كافياً، بل أيضاً بسبب الشعور بخيبة الأمل بالتنظيمات النسائية في أوروبا إزاء أعمال حكوماتهن ووعودها التي لم تلتزم بها. لقد أعتبرت النساء بأن ما لم يتحقق على الصعيد الوطني كان بإمكانه أن يتحقق على المستوى الأوروبي. ولكن من أجل أن يصبح ذلك ممكناً فإنهن يعلمن بأنه يتوجب عليهن الإنخراط بنشاط في النقاشات التي تجري في المجالس الأوروبية. وفي حال أن المشاركة النسائية، 20% في البرلمان الأوروبي، تم زيادتها في اللجنة الأوروبية فهي بالمقابل تبقى ضئيلة جداً. لقد قررت التنظيمات النسائية الإتحاد فيما بينها وتشكيل تنظيم غير حكومي من أجل المساهمة بتقديم حل لمشكلة عدم تطبيق المساواة في أوروبا وممارسة ضغوط من أجل إنتخاب اكبر عدد ممكن من النساء، ومن أجل تطبيق توصيات وتشريعات تقيّد الدول الأعضاء في أوروبا. وفي مجموعتنا النسائية فنحن لا نرى فقط المصالح النسائية على وجه الخصوص: عناية الأطفال أو فرصة الأمومة فنحن أيضاً معنيون بشكل كامل بمسائل البيئة والدفاع عن المستهلكين وبالديمقراطية وبشفافية وبتشكيل وحرية الإعلام ونحن نعتبر أنفسنا كقوة ضاغطة على المستوى الأوروبي.

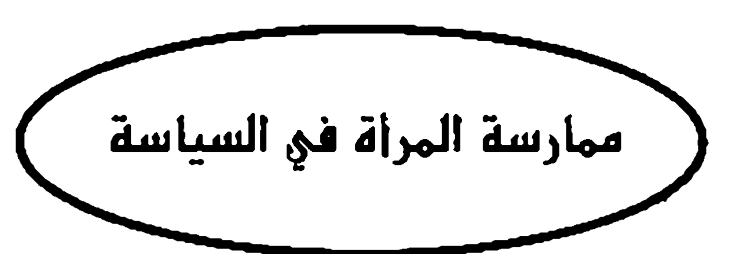
من الصعوبة بمكان أن نشكل مثل تلك المجموعة الضاغطة لأن كل ذلك يتطلب الوقت الكثير. لقد إجتمعت النساء المنتميات إلى عدة دول أوروبية. وقد توجب انتظار ست سنوات وعدة إجتماعات على كل المستويات من أجل أن يقررن وجود مجموعة أوروبية ومن أجل وضعها حيز التطبيق. وكانت النساء البرتغاليات يدعين بأن ليس لديهن أي رابط مشترك مع النساء الدانيماركيات وعلى سبيل المثال

كانت لديهن مسائل مختلفة: سوق عمل مختلف، نظام عائلي مختلف، وحياة مختلفة. لماذا اذا يتعين عليهن الإتحاد مع النساء في الدانيمارك.

ومع ذلك إن مطلب تكافؤ الفرص ومساواة التمثيل في أخذ القرارات السياسية دفع بالنساء إلى تخطي الإختلافات الفردية والثقافية والإيديولوجية من أجل تشكيل هذه المجموعة، غير أن ذلك تطلب عملاً دؤوباً، وإن الصعوبة ما زالت قائمة. هناك نساء ينتمين الى اليسار والى اليمين في هذه المجموعة التي توحد بين التنظيمات الاوروبية وبين أرباب العمل، إنها أيضاً المنبر الحر للحركة النسائية الإشتراكية في أوروبا وللنقابات فنحن نجد صعوبات جمة من أجل أن نتفق حول مسألة تتضمن عناصر كثيرة التباين. إن مسارنا الديمقراطي إستلزم الكثير من الوقت من أجل أن يتأسس وأن يبدأ بالعمل. غير أن هذه المجموعة كان بإمكانها أن تعتمد مواقع مشتركة وبشكل خاص حول المعيار في حده الأدنى بالنسبة لفترة الأمومة العائدة للنساء في المجموعة الأوروبية وحول توزيع الإعتمادات. وهذا ما يبرهن بأنه يمكننا أن نمتلك مجموعة كبيرة غير متجانسة وغير مرتبطة بحزب سياسي محدد غير أن تلك المجموعة تناضل ضد التمييز. فالتمييز يوحّد النساء المنتميات إلى جهات مختلفة وإلى مواقع شتى.

وفي الختام سأقول بأنه يتوجب على النساء أن يعملن داخل الحكومة وخارجها وأن يترشحن للإنتخاب وأن يقفن في الصفوف الأمامية داخل الأحزاب أو في المنظمات غير الحكومية سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أو الأوروبي.

طاولات مستديرة



عنوان ندوة تحت إشراف السيّد إيمانويل فو. صحفي
بالاشتراك مع: السيدة:
ميشال برزاك: وزيرة سابقة
بابل دايان، نائب في الكنيست (اسرائيل).
آن ـ ماري ليزان: عضو في البرلمان الاوروبي (بلجيكا)
جيزيل مورو: عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الفرنسي.
ليلى الشهيد: مسؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية في الأونيسكو
دومنيك فوانيه: الناطقة الرسمية باسم الخضر.

كما تناوب على الكلام في هذه الندوة: البروفسور الكسندر مينوفسكي
والسيّدة كاترين تاسكا وزيرة سابقة

إن الرجل والمرأة متساويان أمام الطبيعة،
وإن أحدهما مرتبط بالآخر من أجل ديمومة
المجتمع. يتعين عليهما أن يحكما معاً هذا
المجتمع الذي يتكون منهما، ويتوجب عليهما
أيضاً ممارسة الحقوق عينها في الحياة السياسية
كما في الحياة الخاصة.

إيبرتين أوكلير

«الحق السياسي للنساء» 1878

توجهون لنا اللوم لأننا نتكلم في السياسة
والحقيقة. أيها السادة أنتم مخطئون
إن المصلحة العامة تحركِكم ليلاً ونهاراً
أنتم تحكمون بتسلط وتديرون شؤون الكون
وإن لكم في ذلك إستحقاق عظيم
وهل يكون ذلك بالنسبة لنا إعوجاجاً كبيراً؟

كونستانس دو سالم

«حول النساء السياسيات» 1797

لقد ركز معظم الذين قدموا مداخلات على أهمية عمل النساء في المجتمع المدني. إن هذا العمل هو بالفعل وسيلة خاصة للتعبير لدى النساء اللواتي يقمن بدور كبير في مجابهة السلطات. يوجد بالتأكيد نساء مناضلات داخل الأحزاب السياسية غير أنهن يرفضن تولي المسؤوليات. وفيما يتعلق بالنساء المنتخبات أو الوزيرات رغم أنهن يدفعن النساء الأخريات إلى الألتزام السياسي، الحق يقال أنهن غالباً ما يخسرن العلاقة مع واقع المعركة النسائية.

لقد كان نظام الكوتا محور الحديث بيد أن فكرة التعادل بالتمثيل تم الإتفاق عليها بالأكثرية وذلك من أجل تسهيل وصول النساء إلى التمثيل السياسي. تلك هي المواضيع الجوهرية التي طرحت من قبل المشاركات في هذه الطاولة المستديرة. فهؤلاء يمارسن الآن السلطات السياسية وإن كن وزيرات أو نائبات أو كن قد إضطلعن بمسؤوليات داخل الأحزاب أو التنظيمات.

استناداً إلى السيدة ليلى الشهيد: تتعدّد مشاركة المرأة الفلسطينية قبل كل شيء في الواقع في الحركة الإجتماعية وفي المجتمع المدني إن لتلك الحركة جذوراً عميقة جداً في عالمٍ حيث هناك أسباب كثيرة تعيق النساء اللواتي يرغبن في تولي دور سياسي. وفيما يخص النساء الفلسطينيات لقد حدث تطور في موضوع الدين بسبب أنهن إضطررن لمواجهة المعضلات الحقيقية للحياة الناتجة عن التهجير والإحتلال. وهكذا أصبحن متحررات مع الإحتفاظ بالشعور الديني العميق.

إن النساء اللواتي أنشأن بنيات خاصة لمساعدة أخواتهن في بداية الإنتفاضة يتحلين بالكفاءة من أجل تولي القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية ومن أجل الحصول على حقوقهن آخذات بعين الإعتبار تشريع ودستور الدولة التي ستتأسس فيما بعد، إن السيدة حنان عشراوي قد قضت على النموذج السائد في ممارسة

الرجال وفرضت نفسها من خلال ذكائها وقوتها ولأنها أيضاً تمثّل واقعاً إجتماعياً ثابت الجذور.

ومن جهتها قد مت السيدة آن ماري ليزان (Lizin)، بصفتها نائبة أوروبية عن بلجيكا ورئيسة للأممية النسائية الإشتراكية مشروعاً تبنته الحكومة البلجيكية ويقضي بوجود ثلث النساء المرشحات على اللوائح الإنتخابية. إن قانوناً من هذا النوع كان قد طبق في الارجنتين منذ عام1991.

لقد أوصت الأممية الإشتراكية بوجود ثلث النساء في كل مستويات الأحزاب الإشتراكية. غير أن هذا الأمر لم يطبق بشكل كاف. فنحن نصطدم بصعوبات عملية وذهنية. تلك الصعوبات ما زالت قائمة في الاحزاب الأوروبية في أغلب الأحيان.

وأشارت السيدة جيزيل مورو(Moreau) إلى الجهد العملي لحزبها من أجل تشجيع حضور النساء داخل هذا الحزب، وفي تمثيله داخل المجالس البلدية والبرلمان ـ ومع ذلك إنها ألمحت إلى أن «الصعوبات الإجتماعية ـ البطالة، وعدم ثبات الموارد ـ لن تساعد في تولي المسؤوليات ولا في الإلتزام السياسي».

أما بالنسبة للسيدة دومينيك ڤوانيه (Dominique Voynet) التي تمثّل حركة الخضر (حيث فاز نظام التعادل في التمثيل على الأقل على مستوى الناطقين الرسميين: رجلان وإمرآتان) فهي منشغلة قبل كل شيء بمعرفة ماهية السلطة: سلطة القول وسلطة الإقناع وسلطة الفعل والإختيار والتأثير على إختيارات الآخرين. وهي بذلك تسير على خط السيدة ليلى الشهيد التي تركز على أهمية السلطات المضادة ومكانة النساء في المجتمع المدني بدل من أن يكتفين بالمكوث في أماكن النساء وفي الأحزاب.

يتعيّن علينا، كما تقول السيدة دومينيك ڤوانيه أن نقوم بعمل من أجل مخاطبة أكبر عدد ممكن من الناس بشكل يومي في المدارس في أماكن العمل وبذلك يلتزم الناس معنا من أجل التغيير، إن مبدأ التمثيل المتعادل يعمل بشكل طبيعي عند الخضر غير أن هناك صعوبات جمة على مستوى الانتخابات المحلية

والانتخابات التشريعية. وتضيف السيدة فوانيه قائلة بإنه لا يسعنا أن نكتفي بالمطالبة بالتمثيل المتعادل بشكلٍ تقني فقط، بل أتمنى أن يصار إلى تسجيل حق التمثيل لدى الجنسين في الدستور الفرنسي كما أني سأشدد على الإجراءات التي سترافق ذلك لأنه قد لا يوجد تعادل في التمثيل بدون تعديل في طرق التصويت وبدون إجراءات دقيقة من أجل تحديد الجمع بين عدة ولايات.

لقد تحدثت السيّدة يائل دايان (Yaël Dayan) عن وضع النساء الإسرائيليات في بلد يعيش زمن الحرب. في هذا الوقت بالذات كانت البنية الإجتماعية نموذجاً متكاملاً للمؤسسة الديمقراطية في التربية، في الصحة وحتى في النظام الإنتخابي. وبعد إنشاء دولة إسرائيل حتى وإن كان إعلان الإستقلال يعود الى المساواة وإلى إلغاء التمييز على أساس الجنس والإيمان أو العرق لقد أخذ هذا المجتمع يتغير مع وصول الجماعات الآتية من أفريقيا الشمالية ومن أوروبا ومن روسيا فهؤلاء يملكون تصورات مختلفة عن دور المرأة، أما في الوقت الحاضر ما زالت العقليات الأبوية سائدة رغم أن وجودنا في البرلمان لم يوضع موضع الشك غير أن مسائل الدفاع والأحزاب الدينية الصارمة تشكل عقبات أمام تطوير مكانة المرأة. إن النساء في إسرائيل ينتمين إلى الفكر التقدمي ولم ينسحبن إلى بيوتهن، بل كن مرشدات للحركات من أجل السلام. أعتقد بأننا سنفوز بذلك.

لقد عرضت السيّدة ميشال بارزاك (Michèle Barzach) تجربتها داخل حكومة التعايش الأولى حيث كانت تلك السيدة المرأة الوحيدة في الوزارة لقد كانت تقول: «بأنه في اليوم الذي نريد فيه أن نعبرّ عن قناعتنا الخاصة وعن الواجبات وعن الالتزامات لأننا نمثل نصف الشعب حينئذٍ تأخذ السياسة صفة العدوانية. لقد عشت هذا الوضع في الأماكن العامة. فلا شيء يمكن أن يكون سبباً للتغيير إلاّ اذا كان هناك موجب لذلك يعني ذلك باعتقادي أن نجد وسيلة لفرضها بالقانون وما دام هذا الأمر لم يتحقق فإن شيئاً لم يتغير.

إن فكرة الكوتا ليست صالحة لأننا بذلك نخلق طبقة محصورة بأقلية من النساء قد يتعين علينا حمايتها وبعكس ذلك يجب علينا أن نفرض قواعد

الديمقراطية. أخشى كثيراً بأن الأمر لم يكن متيسراً غداً أو فيما بعد أن نقنع الناس بذلك بدون وجود حركة جدية أو تعبير جماعي عن رغبة الشعب أو رغبات النساء وإرادة النساء من أجل أن تتطور الأمور. المقصود هنا هو معركة حقيقية مثل كل المعارك التي تم خوضها في الماضي من الواجب الأ نقودها إلا في عنف الحضور وفي عنف الخطاب ومن خلال الإرادة التي تعبر عن النساء بأجمعهن.

إن النقاش الذي تلا هذه المداخلات سمح في توضيح وجهات النظر للمشتركين في هذه الندوة.

لقد تناول البروفسور الكسندر منكوفسكي موضوع النساء المغتصبات في البوسنة وكان يرغب بأن نهتم بمكانة المرأة في هذا العالم حيث ثلاثة أرباع الدول يمارسون إيديولوجية تسلط الرجل بشكل مباح أما في الربع الباقي (في الغرب) ما يزال هذا التسلط مستتراً. وإستناداً إلى هذا الواقع يبدو له أن نظامي الكوتا والتعادل في التمثيل مفهومان خطيران. لقد ذكر هذا البروفسور حالات عدة من مجالات العمل حيث لا يمكن للنساء أن تصل إلى التمثيل في مستويات القرار.

غير أن هذه البراهين لم تقنع السيدة برزاك: «بوسعنا أن نكون يقظين لما يحدث للنساء في هذا العالم وأن نستمر بالنضال من أجل أن تتغير الأمور. والحال أن ما دامت النساء تحت مستوى التمثيل، فإن عدداً كبيراً من المسائل لا يمكن حلها ولا معالجتها ولا رؤيتها وبالتالي لم نعثر فيها على حلول. ولهذا السبب يتعين علينا أن نقاتل بشدة وبسرعة وبشكل ملموس».

ومن جهتها تعتبر السيدة جيزيل مورو أن السياسة هي حقل مقفل من التنافس والخصومات والطموح: من الواجب أن تتدخل النساء في حكومة أي بلد. يتعيّن عليهن أيضاً أن يتواجدن في القاعدة وفي الأحزاب وفي المجالس البلدية وفي المشاريع. إن قانوناً منفصلاً عن كل ذلك قد يكون غير مجدٍ.

وبالنسبة للسيدة ليلى الشهيد لقد أظهرت النساء أثناء الإنتفاضة طريقة مختلفة في ممارسة السياسة. إننا نسمي ذلك أخلاقية السياسة. وخلال الإضراب العام تولت النساء حل مشكلة تأمين المواد الغذائية ولا سيما حليب الأطفال. كما

واجهن مسألة المدارس وبإعتقادي أن هناك سراً يكمن في تلك الطريقة المختلفة في السياسة. أظن أنه لا يوجد صيغة مثل صيغة الكوتا ولا مثل صيغة التعادل في التمثيل لأن ذلك يشكل طموحاً كبيراً. ما يمكننا القيام به هو أن نجد رابطاً قوياً بين السياسات والمجتمع. وحين يصبح لدينا برلمان يتعين علينا أن نسن القوانين من أجل أن نمنح مكانة للنساء كما يتحتم علينا أن نحتفظ بكل المكتسبات في هذه الحركة الإجتماعية.

أما السيّدة يائل دايان تعتقد بأن فرص النساء هي ضئيلة جداً. يتوجب عليهن النضال على الأقل من أجل تحقيق الكوتا. وهكذا سيوجد عدد كبير منهن قادرات على بذل جهد من أجل دخول المعترك السياسي. «نحن في حزب العمل نحضّر مشروع قانون من أجل تأسيس نظام الكوتا بنسبة30% على المستوى الوطني في الانتخابات وفي الحكومة».

لقد ركزت السيّدة آن ماري ليزان على أهمية وجود النساء في البرلمان وقالت أن ذلك: «هو المفتاح الاساسي للسلطة. ومن الواضح لدينا بأننا عندما نحطم السلطة من خلال العدد داخل البرلمان وعندما نصل إلى تبديل في تشكيل السلطة التنفيذية في القرارات السياسية وبالتالي يصبح هناك تعديل في مكانة النساء. لقد تم إختيار الرقم 30% بعد مداولات قامت بها مجموعة تابعة لمجلس أوروبا وقدرت أن هذه النسبة في التمثيل أدت إلى تغيير في السلوك العام وبالتأكيد إن مبدأ التعادل بالتمثيل يبقى هو الهدف. لقد إعترضت السيدة ميشال بلزاك قائلة إن الكوتا والتعادل في التمثيل هما فلسفتان مختلفتان تماماً. لا يسعنا أن نقول بأننا ننطلق من الكوتا إلى التعادل في التمثيل. إن التعادل في التمثيل يعني ذلك أن نطالب بكل بساطة أن يكون هناك تطبيق للقاعدة الديمقراطية وأنا لا أعتقد بأننا نعبر تدريجياً من الواحدة إلى الأخرى. وإن كنا لم نتوصل في القريب العاجل إلى التعادل في التمثيل، لكننا قد نصل إليه شيئاً فشيئاً بل يتوجب علينا أن نفرض هذه الفلسفة التي تختلف عن فلسفة الكوتا».

إن السيدة كاترين تاسكا توافق تماماً على هذا الهدف. «إن الموضوع

الجوهري هو بالتحديد موضوع التعادل بالتمثيل. من الواجب أن ندونه في النصوص أو بالأحرى أن نبرمجه وأن نخطط له على مراحل في كل بلد إنها القاعدة في كل معركة سياسية. هناك فكرة خطرت لي في موضوع التعادل بالتمثيل. لكي تفهم الناس المعركة التي نخوضها من أجل قضية النساء أعتقد بأنه يجب علينا في الوقت الحاضر أن نربط هدف المساواة الذي ألهم كل التحولات السياسية بمبدأ الإعتراف بالإختلافات. وإذا كانت النساء يمتلكن الشرعية من أجل المطالبة بتحقيق التعادل بالتمثيل ذلك لأننا نعايش الأمور بشكل مختلف عن الرجال. أعتقد بأن شرعية مطالبنا في التعادل بالتمثيل يندرج في إطار الحق الذي يخولنا التعبير عن هذا الإختلاف.

بوسعنا أن نختتم هذه الندوة حول ممارسة المرأة في السياسة مستشهدين بقول «للسيدة سولانج فيرنكس(Fernex) التي هي عضو في حركة الخضر: «إن عبارة التعادل بالتمثيل تبدو رائعة وإنها تنتمي إلى التضامن والعدالة والمساواة. إنها تتضمن أيضاً إيحاءً بالقوة وبالإيجابية. لنناضل من أجل التعادل بالتمثيل ليس فقط في الحياة السياسية بل أيضاً في مختلف الأماكن حيث تتخذ القرارات، وإن كان ذلك في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. يتعين على النساء أن يتواجدن حيث تتخذ القرارات التي تغير في ملامح مجتمعنا، جنبا إلى جنب مع الرجال وبشكل متساوٍ، وأن يقلن كلمتهن من أجل أن يتدخلن في مسائل الحياة الملموسة. وأخيراً على الصعيد العالمي، يحق لهن أن يتدخلن في الأماكن حيث تتخذ القرارات، حينئذٍ يمثلن نصف الإنسانية. سيخصص لهذه المسألة حيزاً مهماً في عام1995 وفي بكين أثناء إنعقاد المؤتمر الرابع العالمي للنساء كما أنها ستحظى بشهرة عالمية».

التطور الجدلي للقوانين والعقليات

عنوان ندوة تحت إشراف السيدة آلين بايه، صحافية وأديبة

بالإشتراك مع:

السيدة فاتيا بقوش: نائبة في البرلمان التونسي.

السيدة ليديا دوه بونيا: رئيسة حركة الدفاع عن المرأة السوداء.

السيدة نيكولا كوتابان رئيسية 300 (G.B.).

السيدة مارجاتا راحركابنن، عالمة اجتماع، وأستاذة في جامعة هلسنكي (فنلند)

السيدة ريناتا سيمينسكا: عالمة إجتماع، وأستاذة في جامعة فرصوفيا (بولونيا).

السيدة ماريات سينو: متخصصة في السياسة، ومكلّفة بالأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS).

عقدت هذه الندوة في صباح يوم الجمعة الموافق في 4 يونيو ١٩٩٦، وقامت السيّدة إيفون بريديه الأستاذة في جامعة السوربون. باريس 4، بتدوين محضر الجلسة.

بسبب الإستمرار بعدم السماح للنساء بالتمتع
بالحقوق الطبيعية، من الظلم أن تقدّم الحجج
التي لا تمت بصلة إلى الواقع وذلك لأن النساء
لا يتمتعن بهذه الحقوق.

كوندورسيه

حول قبول النساء في الحقوق المواطنية1790

لقد ساهمت مداخلات المشاركين في هذه الندوة في تقييم الإختلافات التي تقدّم وصفاً لوضع المرأة في كل بلدٍ على الصعيدين الثقافي والإجتماعي ولا سيّما الصعيد السياسي. ولكن بالرغم من هذه الإختلافات، لقد لاحظنا أن دخول المرأة في المعترك السياسي يشهد حالياً مزيداً من التراجع بدلاً من التقدم. وبالفعل، لا يوجد حالياً أكثر من نسبة10٪ في الأوساط السياسية في مختلف الدول. وأتفق الحاضرون على الإسراع للقيام بعمل قوي ومشترك.

وقدمت السيدة ماريات سينو تقريراً نعرضه هنا برمته.

إمكانية انتخاب النساء في فرنسا حق صوري أم حق فعلي؟

لقد بقي الرجال في فرنسا يسيطرون على الحقوق السياسية لمدة طويلة. غير أنّ الأمر لم يعد ممكناً اليوم. إن القانون الصادر في 21 نيسان من العام[1] أزال كل عقبة قانونية أمام إنتخاب وترشيح النساء في المجالس السياسية: وهكذا أصبح الإقتراع بعد عام1848 شاملاً». ولكي يتم تحقيق المساواة بين الجنسين، ما زالت قواعد ممارسة الحق تنتج تأثيرات تدل على غياب المساواة إستناداً إلى الجنس وإلى الحقيقة التي تقول بأن المساواة القانونية تنتهي غالباً إلى عدم التكافؤ بين الفرص.

وإنطلاقاً من أمثلة ملموسة، يمكننا أن نلاحظ بحرية النتائج المقنعة التي تمارسها بعض طرق الإنتخاب على دخول المرأة في السياسة مثل بعض أنواع الممارسات الحزبية.

---

(1) توضح المادّة17 من القانون الصادر سنة1944: «بأن يحق للنساء الترشيح والفوز بالانتخابات، كما يتمتعن بنفس الشروط كما هو الحال بالنسبة للرجال.

1 - طرق الإقتراع والتصويت المساواة
بين الحقوق وعدم تكافؤ الفرص

طريقة الإقتراع غير المباشر لإنتخاب المجلس الأعلى: مجلس الشيوخ.

إن هذه الطريقة تبدو غير صالحة تماماً لأنها لا تضمن أية ديمقراطية حقيقية، وهي تؤدي إلى سيطرة المندوبين في المجالس البلدية الذين يمثلون البلديات في الريف اكثر منه في المدن. ويميل الإقتراع غير المباشر إلى منع انتخاب كل شخص لا يكون من بين «الوجهاء» المحليين. وهكذا تهدف تصفية التمثيل الشعبي، مضافاً إليها: طول مدة النيابة، التجديد لفترة قصيرة، العمر المتزايد لأهلية الإنتخاب - إلى تحول المجالس العليا إلى مجالس محافظة غير راغبة في إعطاء النساء مواقع في داخلها.

استخدام طريقة الإقتراع بالأغلبية على مدى دورتين
لإنتخاب النواب والمستشارين العامين

هذه الطريقة تبدو مناهضة لترشيح ولإنتخاب الغرباء والوجوه الجديدة ومهما يكن وضعهم مع الإشارة إلى أن تلك الطريقة كانت متبعة في الماضي: يتم هذا التصويت عادة في دوائر ضيقة كما أنه يؤدي إلى تعزيز الطابع الشخصي للإنتخاب. إنها تعطي الأفضلية إلى المرشح الراغب بالتجديد، والذي يكون من أحد الوجهاء البارزين في منطقة ما. وتؤدي هذه الطريقة أيضاً إلى توطيد ظاهرة الجمع بين عدة ولايات. إن هذه الممارسة تشكل ضرراً فادحاً في عملية تمثيل النساء؛ سنعود إلى هذا الموضوع بعد قليل.

الأنظمة النسبية

ترتبط الأنظمة النسبية عادة بإنتخاب اللائحة كما أنها قادرة بعكس ذلك وفي ظروف معينة (دوائر انتخابية عريضة) على ترشيح وإنتخاب النساء. والحال أنه لا يوجد أي علاقة سببية أوتوماتيكية بين التمثيل النسبي ونسبة وجود النساء في

المجالس. وفي الواقع إن الأمر يتعلق كثيراً بطرق التطبيق العملي للتمثيل النسبي. وعندما تجري الإنتخابات على هذا الأساس في دوائر كبرى أو في دائرة واحدة، هناك فرص كثيرة للنساء بأن يتبوأن مواقع جديرة بالإنتخاب. نقدم على ذلك مثالاً قاطعاً ما جرى في الإنتخابات الأوروبية منذ عام 1979 إنه التاريخ الأول للإنتخابات في البرلمان الأوروبي على أساس التصويت الشامل. هناك نسبة20% من النساء اللواتي إستطعن أن يفزن في الإنتخابات في فرنسا وفي برلمان ستراسبورغ. ولكن حين ينظم التمثيل النسبي في دوائر ضيقة أو متعددة (مثلاً في المقاطعات الفرنسية أثناء الإنتخابات التشريعية لعام 1986) إن هذا النظام يعطي الأفضلية إلى الوجهاء الموجودين في عرينهم. غير أن النساء يواجهن إحتمالات ضئيلة في الإنتخاب في حين أن حظوظهن تصبح متوفرة في النظام المرتكز على الأغلبية. لقد لاحظنا ذلك في الإنتخابات التشريعية لشهر آذار من العام 1986 التي شهدت عدداً متزايداً في الترشيحات النسائية(25%) غير أن نسبة ضئيلة منهن قد فازت(5,9%).

ثمة طريقة فنية في التمثيل النسبي: الإقتراع التفضيلي(Vote préférentiel) بوسع هذه الطريقة أن تقدم المساعدة لهذه الأقليات في إطارٍ يسمح للناخبات وللناخبين بالتصويت لمرشحين من غير أن يكونوا من أصحاب النفوذ في الأحزاب وفي بعض البلدان لقد نجحت هذه الطريقة في تحقيق مصلحة النساء عندما استطاعت أن تخفف من ممارسة كره النساء من قبل هيئات الأركان الحزبية (نستشهد بأمثلة على ذلك: الإنتخابات البلدية في النروج، الانتخابات الأوروبية عام 1979 في والدانمرك أو الانتخابات البلجيكية في شهر نوفمبر عام1981 من أجل التجديد للمجلس النيابي ولمجلس الشيوخ.

إن الآمال التي عقدت في وقتٍ من الأوقات على أعمال لجنة ڤيدل(Vedel) المكلفة ببحث طرق التصويت في الإنتخابات التشريعية ـ هذه اللجنة كانت تتضمن أربع نساء بين أعضائها ـ سرعان ما تلاشت[1]. إن الحل الذي إقترحته هذه اللجنة

---

(1) ومن جهتها اعتبرت السيدة دومنيك ڤوانيه، الناطقة الرسمية باسم الخضر بأن أعمال لجنة ڤيديل =

(الإحتفاظ بالإقتراع بالأغلبية بنسبة90% من المقاعد في البرلمان وإنتخاب النواب الباقين على أساس التمثيل النسبي ـ في حال تم تبنيه، لا يساعد في تمثيل الأقليات.

الجمع بين عدّة ولايات

إن إضفاء الطابع المهني على السياسة وخاصة حينما تستأثر بالوظائف لمصلحة البعض يؤدي إلى وجود عقبة جديدة وكبيرة أمام مشاركة النساء في المسؤوليات. فهذا الواقع ناتج عن السماح بالجمع بين ولايات غير محددة (تلك الحالة كانت سائدة في فرنسا قبل قانون1985) وعن هرم أعضاء الحركة السياسية بسبب إعادة انتخابهم لمرات عديدة، بحيث تم تشكيل طبقة مهيمنة من الوجهاء. والجدير بالذكر أن قوانين اللاّمركزية ساعدت على خلق مناطق نفوذ إنتخابية حقيقية وأصبحت هذه المناطق حاجزاً أمام دخول أي إنسان يريد أن يتعاطى الشأن العام، وإن كان من صفوف الشباب أو من صفوف النساء. إن الحلول المناسبة لتغيير هذه الإتجاهات هي معروفة إن لم تكن سهلة التطبيق: تحديد عدد الولايات المسموح بها، عدم الإنسجام بين عدة وظائف، عدم السماح بالترشيح لأكثر من اثنين أو ثلاث ولايات، تحديد السن. حتى الآن تم تحقيق الحل الأول بمعنى أنه قد تحدد عدد الولايات في فرنسا. وإستناداً إلى فقرات القانون الصادر في 30 (كانون الأول) ديسمبر 1985، إن أياً من الفائزين في الإنتخابات لا يحق له إلا ممارسة ولايتين ضمن الآتي: نائب أو عضو في مجلس الشيوخ، نائب أوروبي، مستشار إقليمي، مستشار عام، مستشار باريس رئيس بلدية لمقاطعة يزيد عدد سكانها عن 20,000 مواطن، مساعد لرئيس بلدية تزيد عن 100,000 مواطن. لقد

= «لم تتقدم كثيراً» وبأنه يجب أن نأخذ اتجاه «نظام برلماني حقيقي» وقالت: «نحن نتمنى بأن اللجنة تقول كلمتها حول تحول دور مجلس الشيوخ إلى مجلس منتخب على قاعدة التمثيل النسبي وعلى قاعدة الدوائر في المناطق وعلى أساس الاقتراع الشامل»(Le Monde, 17 Février, 1993). وكانت قد صرحت من قبل بأنها أصيبت بالصدمة من جراء التمثيل المتزايد للرجال في العمر الثالث» في قصر لوكسمبورغ(Libération, 28 janvier, 1993).

أظهر هذا التشريع جدواه لانه فتح[1] الطريق أمام عدد مرتفع من الشخصيات من بينها نساء. هناك عدد كبير يعتبر بأن هذا التشريع ليس مقيداً بشكلٍ كافٍ. وكانت اللجنة الإستشارية الدستورية التي إجتمعت بناء لمبادرة رئيس الجمهورية قدمت إقتراحاً[2] في آذار 1993 يصار بموجبه إلى تحديدٍ واسعٍ لحق الجمع بين عدة ولايات.

وضع الفائز في الانتخابات

كي يتم تحطيم النخبة السياسية بحيث أن كل واحد أو واحدة ومهما كان الموقع الإجتماعي أو الأعباء العائلية يصبح قادراً على التصرف بوقته وبالوسائل من أجل ممارسه ولايته في ظروف مرضية. لقد أعتمدت إجراءات بهذا الخصوص في فرنسا. ومنذ أكثر من عشر سنوات انتظر أكثر من خمسمئة وخمس وخمسين مستشاراً في البلديات وفي المقاطعات تحديد مواصفات الفائز بالإنتخاب. لقد منح القانون الصادر في 3 شباط1992 حول تحديد شروط ممارسة الولايات المحلية حقوقاً جديدة للفائزين في الإنتخابات: السماح بالغياب وتشكيل الهيئات والتقاعد ومع ذلك، وبعد مرور سنة على هذا القانون لم يتمكن المتخبون من الإستفادة من هذه الحقوق، وإن مراسيم التطبيق لهذا القانون لم تخرج إلى النور[3].

---

(1) وبعد مرور خمس سنوات، أن الحصيلة التي تكونت من جراء تطبيق القانون تكشف عن وجود إستراتيجية للطبقة السياسية التي تفضّل الولايات الوطنية والبلدية على حساب الولايات في المقاطعات والمناطق وفي البرلمان الأوربي (عشر منتخبين من أصل عشرين تركوا ولاياتهم الأوروبية في حين أن إثنان من المنتخبين من أصل251 قد إختار التخلي عن منصبيهما كنائب أو كعضوٍ في مجلس الشيوخ)Le Monde, 21 Mars, 1993.

(2) لقد أوصت اللجنة الدستورية الاستشارية - التي تضمّ ثلاث نساء من أصل 16 عضوا - بإتخاذ إجراء عدّ بموجبه منع الجمع بين الولايات كما أنها إقترحت منع الجمع بين ولاية النيابة (أو مجلس الشيوخ) وبين ولاية رئيس المجلس العام أو رئيس لبلدية في مدينة كبيرة.

(3) «وضع المنتخب: «الانتظار دائماً» Le Monde, 15 - 16 Novembre 1992.

2 ـ الممارسات التعسفية في الأحزاب السياسية

بدلاً من أن تكون الأحزاب أماكن مفتوحة لإعداد ولإختيار الأشخاص السياسيين في فرنسا فإنها تحولت إلى أندية حيث يمنع انتخاب كل عضو جديد، ويتم حصر الأنتخاب بالأعضاء القدامى. وحين نعقد مقارنة بين بعض الديمقراطيات المجاورة. نتبين أن الأحزاب الفرنسية تمتلك أعداداً قليلة: إن عدد المنتسبين إلى الحزب الإشتراكي في فرنسا لا يتجاوز 125,000 منتسب، في حين أن هناك 935,000 منتسب في الحزب الإجتماعي الديمقراطي الألماني.

وفي فرنسا، كانت الممارسات التعسفية أحد الأسباب الأولى التي أدت إلى هيمنة الرجال على المسرح السياسي. ولم تعر الأحزاب أي إهتمام للنساء بصفتهن مرشحات أو مؤهلات للإنتخاب. وفي الماضي قام الحزب الشيوعي بمبادرة في هذا المجال عندما رشح وصوت لنساء فزن في البرلمان. ولكن الحق يقال، فإنه عمد إلى إقصائهن عن المراكز القيادية. وفي جهته ومنذ تأسيسه في إيبناي(1971) (Epinay) أظهر الحزب الإشتراكي عدم كفاءة لازمته منذ نشأته في ترشيح وتمكين النساء من الفوز، في حين أنه قد وصل إلى السلطة بفضل دعم عدد كبير من النساء ينتمين إلى الطبقات الوسطى، وبين عامي 1981 - 1982 لم تبلغ نسبة النساء 10% من المجموعة الإشتراكية في البرلمان الوطني حتى في الوقت الذي كان فيه الإشتراكيون يؤمنون الأغلبية المطلقة. وفي البرلمان، المنتخب عام 1982 هبط تمثيل النساء إلى 6,2% في الجموعة الإشتراكية. أما في حزب التجمع من أجل الجمهورية، كانت النساء تمثل نسبة 7,5%.

3 ـ النساء في الحكم: أية استراتيجية؟

يوجد في فرنسا إتفاق عام بين النساء اللواتي يتعاطين السياسة، ومهما كان إنتماؤهن: إنهن يلومنّ بالإجماع تعصب رؤساء الأحزاب. وحين نسمع ما يقول هؤلاء، فإنهم يتحدثون عن المحرمات داخل النخبة السياسية: «إن وجود إمراة في السلطة يعني ذلك سلب شيء يعتبر من حقهم» هذا ما أستنتجته حديثاً السيدة

أوديت كريسون(Edith Cresson). وهذا الأمر لاحظته أيضاً السيدة سيمون ڤيل (Simome Veil) التي لم تخف انتقاداتها نحو تعنت رجال الدولة «إنّ الوجهاء وشيوخ القبائل في الأحزاب هم الذين يكنون عداوة شديدة للنساء[1]». النتيجة: إن النساء هنّ غالباً من يبادر إلى قطع العلاقة مع أحزابهن أو ينسحبن من تلقاء أنفسهن لأنهن يرغبن بالإحتفاظ بالإستقلال الفكري. والحال أن كل من يحاول (أو من تحاول) التقدم خارج الأحزاب تصيبه (أو تصيبها) اللعنة!

لقد برهنت السيدة ميشال بارزاك من خلال تجربة حزب التجمع من أجل الجمهورية عن الكلفة التي يتحمل أعباءها كل من يخوض غمار السياسة منفرداً[2].

إن الأحزاب تحاول منع النساء بوعي أو بدونه من السعي إلى الفوز بولاية إنتخابية. ونتيجة لهذا الأمر أصبحت النساء يملن إلى التخلي عن المؤسسات الإنتخابية وإلى التطلع إلى مراكز خاضعة إلى التعيين. ومنذ عام1981 أشتركت النساء بشكل منقطع النظير في الحكومات وفي المراكز الوزارية. إن هذا التعيين الصادر عن السلطات العليا جاء لمصلحة النساء الحائزات على عدد كبير من الشهادات واللواتي يرغبن أيضاً بمتابعة الطريق السياسي الذي دشنته الجمهورية الخامسة المبنية على مبدأ إحترام الكفاءة والشهادة إلى جانب العمل بالإقتراع الشامل. واذا كانت النساء يملن إلى إختيار التعيين اكثر من الإنتخاب، يتعين علينا ألا ننسى أن الطريق إلى السياسة ليست مضمونة لأنها خاضعة بكل تأكيد إلى تعسف الحاكمين. إضافة إلى ذلك المقصود هنا هو طريقة الترفيع الفردي التي يرقى اليها الشك لأنها تستخدم من قبل رجل لمصلحة إمراة (لننظر إلى المواصفات التي أحاطت بتعيين السيدة ايديت كرسون في ماتينيون)[3](Matignon).

---

(1) مقطع من حوار كان قد أجري مع السيدة سيمون ڤايل(Veil) في (Passages)، رقم40، ص 14.

(2) فرنسوا بازين وجوزيف ماسيه ـ سكارون: (Politocrates) (سلطة رجال السياسة)، باريس، 1993، Seuil.

(3) لننظر أيضاً في الأحكام التي صدرت بحق جورجينا دوفوا (Dufois) في موضوع الدم الملوث: =

وبدون الشرعية التي يمنحها الإنتخاب عن طريق الإقتراع الشامل فإن النساء اللواتي تم تعينهن في مراكز مهمة يصبحن عرضة للإرتياب وللإشتباه. لقد فهم ذلك بعض النجباء الذين تسلموا مراكز حكومية وهم في عمر الشباب فهم عملوا بعد ذلك على الفوز بولايات إنتخابية (نذكر على سبيل الشمال سيغولين رويال(Segolène Royal) وفريدريك بريدان[1](Frédéric Bredin).

4 - نحو قواعد جديدة لممارسة الحق

إن الإقتراع الشامل ما يزال الطريق المميز للوصول إلى السياسة، كيف نجبر القوى الحزبية ونعمل بحيث أن حق الأهلية بالإنتخاب لا يبقى صورياً؟ فسياسة الكوتا التي ظهرت كأعجوبة في البلدان الإسكندنافية والتي أدت الى إضفاء الطابع النسائي على المجالس النيابية لم يكتب لها النجاح في فرنسا: سواء أكانت تلك السياسة قد اعتمدت بناءً على مبادرة السيدة جيزيل حليمي، ويجب أن نقول ذلك، أو تم اعتمادها من قبل هذا الحزب أو ذاك نشير إلى أن المجلس الدستوري قد ألغى المادة المتعلقة بقانون البلديات (الذي تم التصويت عليه في تموز1982) والذي يفرض الإختلاط بنسبة75% في تشكيل لوائح المرشحين في الإنتخابات البلدية. ويعود تاريخ هذا الإلغاء[2] إلى القرار الصادر في 18 نوفمبر من

= «يرجع نشاطها السياسي إلى واسطة من السلطات العليا وهذه الواسطة هي مصدر شرعيتها، تحتم عليها أن تعيد النظر في هذا الموضوع وان تكتشف هشاشة مركزها لاحقاً»Libération), 17 Février, 1993.

(1) تعتقد السيدة فردريك بريدان بان معرفة «الحقل» قد غيرت عالمها الذهني: «في فترة ولايتي التشريعية، كنت قد كبرت عشر سنوات وبعد دراسة العشرات من المواضيع، لم أعد أفكر بنفس الطريقة التي كنت أفكر فيها من ذي قبل.» ان المدة التي قضيتها كرئيسة للبلدية وكعضو في مجلس النواب أعطتني درساً في الجزء الباقي ولا سيّما بأن الربح ليس كل شيء».

(2) لقد رفض تسع أعضاء من مجلس الشيوخ المادة الواردة في القانون المتعلقة بتحقيق الكوتا وذلك باسم المساواة بين كل المواطنين أمام القانون، متذرعين بالمادة الثالثة من الدستور وبالمادة السادسة من **إعلان حقوق الانسان والمواطن**. أنظر دانيال لوشاك (Loschak): «رجال السياسة، =

العام 1982. وإستناداً إلى الأحزاب السياسية يبدو أنها لم تفهم أن مصلحتها الأنتخابية تمر عبر سياسة الإختلاط. لقد أكتفى الحزب الإشتراكي بكوتا نظرية غير ملزمة(30% حالياً)، غير أن هذه النسبة لم تطبق في الواقع[1]. أما المتمون إلى حركة الخضر والذين عقدوا الآمال على تأنيث اللوائح بنسبة50% (الإنتخابات الأوروبية عام 1989) أصيبوا بخيبة الأمل: ففي الإنتخابات التشريعية لعام 1993 لم تقدّم هذه الحركة إلا نسبة13,2% من النساء من ضمن مرشحيهم، فرهان السلطة يبقى مرتبطاً بهذا التصويت وبالتالي هناك صمت يلف المبادىء الكبرى. ومنذ عدة سنوات تم الرجوع إلى فكرة الكوتا مع إستخدام مفاهيم جديدة ولا سيما مفهوم التعادل في التمثيل. لقد نظم المجلس الأوروبي حلقة دراسية في السادس والسابع من نوفمبر من العام 1989 حول الديمقراطية العادلة التي تشدد على ضرورة التدخل من أجل تطبيق المساواة بين المواطنين والمواطنات في الشؤون العامة. وكان من شأن صدور الكتاب: (إلى السلطة أيتها المواطنات! حرية - مساواة - تعادل في التمثيل) والذي اشترك في تأليفة كل من فرنسواز غاسبار (Gaspard) وكلود سيرفون -شرايبر(Servan - Schreiber) وآن لوغال(Le Gall) في ربيع 1992 بأنه قد حصل مزيد من النقاش في الوقت الراهن. ويتبنى هذا الكتاب قانوناً يمنح بموجبه إعطاء نفس المقاعد للنساء إسوة بالرجال في كل المجالس السياسية. وأخيراً عقد مؤتمر في الثاني والثالث من نوفمبر عام 1992 في أثينا بمبادرة من لجنة المجموعة الأوروبية. وتبنى هذا المؤتمر إعلاناً[2] بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في موضوع المشاركة في أخذ القرار العام . وبإختصار لقد طرح موضوع التعادل بين

■ الحكماء؟ . . . والنساء«Droit Soical, n° 2, Février 1983 pp.131 - 137.

(1) لم يحترم نظام الكوتا كلياً لا في الترشيحات للإنتخابات السياسية: (المادة4.1.9) يجب أن تتضمن لوائح المرشحين على أساس انتخاب اللوائح نسبة لا تقل عن30 ٪من النساء) ولا في الترشيحات في الوظائف القيادية للحزب. في مارس1993، كان يوجد فقط 21.4 ٪ من النساء وفي اللجنة القيادية و18,5 ٪ في الكتب التنفيذي7,7 ٪ في أمانة السر العامة.

(2) لقد وقع على هذا الإعلان كل ممثلات الدول المنتمية إلى المجموعة الأوروبية(CEE) (بالاشتراك مع ايديت كريسون وسيمون ڤايل عن فرنسا).

الجنسين كحق جديد لكي يكون أساساً لبناء الديمقراطية بنفس القدر مع الإقتراع العام أو فصل السلطات.

وهكذا تبدو الديمقراطية المبنية على أساس التعادل في التمثيل الوسيلة الوحيدة التي تجبر رجال الأحزاب على التخلي عن امتيازاتهم التي يتمتعون بها منذ قرنين تحت ضغط القانون. إن هذه الفكرة تفرض نفسها في السياق الحالي لأزمة الأحزاب وللتمثيل السياسي. لقد مضى وقت طويل على التحقيق الذي قامت به عام1988 والذي يظهر بأنه عندما تفكر النساء بالدخول بزخم إلى الحلبة السياسية يعني ذلك بأنهن يحملن تياراً هوائياً منعشاً. إن هذا التصور لم يكن له صدى واسعاً سواء كان ذلك في العالم الصغير الذي نعيشه أو بين المثقفين. ربما نقول أن الأمور بدأت تتغير وكي نقدّم مثالاً على ذلك نستشهد بالتفكير الحديث لبيار بورديو «يتعين علينا أن نعيد التفكير في الدور السياسي للرجل وفي إختيار أهل السياسة، أعتقد بأن إضفاء الطابع النسائي على الأشخاص السياسيين قد يكون له تأثيرات جمة في الحياة السياسية لأنه سيدخل إليها إهتمامات كانت دائماً مستبعدة عن التعريف السياسي».

وبعد تلاوة التقرير الذي قدمته السيّدة ماريات سينو، ذكّرت عالمة الإجتماع مارغاتا راحيكينين(Rahikainen) بأن النساء في فلندا كن الأوائل اللواتي حصلن على الاقتراع الشامل وعلى الحق بالترشيح في المجلس النيابي. إنهن يتمتعن بحق التصويت وبحق الفوز في الإنتخابات في آن معاً في عام1906. وفي البرلمان الأول عام1907، كان يوجد تسع عشرة امرأة منتخبة من أصل 200 نائب، يعني 9,5%. أما الآن فإن عددهن يبلغ70 نائبة أي ما نسبته39%. إن هذا التقدم الذي حدث في الوقت الذي كانت فيه فلندا جزءاً من الامبراطورية الروسية كان ناتجاً عن أحداثٍ خارجية (ضعف السلطة الدكتاتورية للقياصرة بعد هزيمة روسيا أمام اليابان سنة1905)، كما أنه يعود أيضاً، والأمر يدعو للإستغراب، إلى العقليات التقليدية في الريف. في المجتمع الفلندي يستند الإختلاف بين الأدوار ومجالات العمل للرجال والنساء إلى تقسيم العمل الذي يهدف إلى الإحتفاظ بالإنتاجية لأغلب

أعضاء المجموعة.

[...] وبشكل يثير الفضول لقد ظهر الإختلاف بين مواطنية الرجل ومواطنية المرأة في فنلندا بعد الحصول على الإقتراع الشامل الذي طبق على الجميع بدون استثناء. وفي الممارسة السياسية لقد حددت النساء الأعضاء في البرلمان الأسئلة المتعلقة بإدارة الشؤون الخاصة وتربية الأطفال والعائلة.

في الوقت الحاضر تعتبر المساواة في الحقوق المدنية للرجال والنساء من الامور المكتسبة وفي الواقع لقد ضعفت سلطة البرلمان لمصلحة الحكومة[1] ولمصلحة كبار الموظفين ولمصلحة التنظيمات المرتبطة بسوق العمل وبالهيئات الكبرى. وكلما ارتقينا في التراتبية، كلما إنخفض عدد النساء، ولا سيّما في الجيش الذي هو محظور عليهن. فالعقبات ما زالت موجودة في البنية الإجتماعية وبشكل احتمالي أيضاً في العقليات.

وما يسبب الإزعاج للنساء في فنلندا ليس فقط غياب السلطة السياسية بل الأزمة الإقتصادية التي تهدد بحرمانهن من الوظيفة، وإذا ما ساء وضع المرأة العادية في المجتمع ألا نقضي بذلك على أمكانية وصول كل أمراة إلى السلطة؟».

ثم قدمت عالمة الإجتماع ريناتا سيمنسكا(Siemienska) وصفاً تاريخياً لوضع النساء في بولونيا: «في عام1918 وفي الوقت الذي حصلت فيه بولونيا على الإستقلال لقد أعطي حق التصويت إلى النساء البولونيات. وفي فترة ما بين الحربين كانت تشكل النساء2 إلى3 بالمئة من أعضاء البرلمان البولوني.

وبعد الحرب قبل النظام الشيوعي بوجود النساء في السياسة، ولكن كان هناك نوع من الإختيار الخاص يتم على أساسه تمثيل كل طبقات المجتمع» [...] وفي عام1989 جرت إنتخابات نصف حرة وهزم الحزب الشيوعي. لقد كان التضامن (Solidarnose) أوسع حركة إجتماعية ذات توجه سياسي ضد الشيوعية كحزب. وتمّ إعتماد طريقتين إحداهما كانت مستعملة من قبل التضامن والثانية من

(1) يوجد في الحكومة الفلندية الحالية، خمس نساء، يعني ذلك ثلث عدد الوزراء.

قبل الحزب الشيوعي ومن الأحزاب التي تعاونت معه. وكان التضامن يقدّم عدداً من المرشحين على عدد المقاعد ومن ضمنهم عدد من مختلف الأحزاب كان يوجد مئتي إمراة. وبعد الإنتهاء من التصويت شكلت النساء13% من المجلس الأدنى و6% من المجلس الأعلى.

وفي1991 وبعد انتخابات نصف حرة جرت مرة ثانية، لم يعد المجلس الأدنى يضم سوى9% من النساء والمجلس الأعلى8%. بوسعنا أن نتكلم إذاً عن نقصٍ متزايد لعدد النساء في البرلمان. والحق يقال بأن نظامنا الديمقراطي هو الآن في طور التأسيس.

«[. . .] وأثناء الانتخابات الأخيرة عام1991 صوّت الرجال والنساء بالطريقة عينها، غير أن النساء أظهرن الميل لحزب مسيحي. ثمة جانب مهم: يوجد من ضمن الشباب عدد كبير من الرجال اكثر منه من النساء كان يصرح بأنه صوت لمرشحين لأحد الجنسين في الوقت الذي كنا فيه ننتظر حصول العكس».

لقد حددت السيّدة فاتيا بقوش العضو المنتخب في البرلمان التونسي موقع تونس في موضوع حقوق النساء بالنسبة للدول العربية الأخرى.

«بلا ريب كانت المرأة في تونس رمزاً للدولة الحديثة. ومنذ الاستقلال عام1976 شهدت تونس سياسة تحول حقيقي في المستويات العليا بواسطة القانون وفيما يتعلق بحق النساء، كان المشرع التونسي رائداً في هذا المضمار ومنذ عام1956 إغتنم الرئيس بورقيبة فرصة تحقيق الإستقلال ليعتمد قوانين أعتبرت ثورية بالنسبة للعالم العربي والإسلامي. إلغاء تعدد الزيجات، الطلاق القانوني الإلزامي وإلغاء التخلي عن المرأة. لقد تم تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في موضوع الطلاق وبشكل عام أصبح هناك قانون حديث للمرأة.

لقد دعم بورقيبة بصفته قائداً محبوباً من الجماهير القانون من خلال خطاب استقلالي وجريء وقوي ولم يتردد غالباً في تطوير القانون ووصل به الأمر إلى حد الإنقطاع عن القانون الإسلامي (على سبيل المثال التبني والدخل

المستمر طول العمر). وفي عام 1965 أعطيت النساء الحق بالإجهاض ويمنع الحمل دون الحصول على موافقة الزوج كما تمّ إعتماد سياسة لتنظيم الاسرة بشكل عملي.

هل أن القانون حقق في تونس تغييراً عميقاً في العقليات؟ ذلك هو السؤال يجب علينا أن نعترف بأن كل النساء لم يعشن التحرر بفضل هذا القانون. يمكننا أن نوجه اللوم إلى قسم من الجمهور النسائي الذي دخل المدرسة والذي يعيش وضعاً إجتماعياً ميسوراً في المدن. نستطيع أن القول بأنه حصل على مكتسبات الإصلاح غير أن تحرره كان يغلب عليه قبل كل شيء الطابع الإقتصادي. ومع ذلك وما عدا التحفظات التي كانت معتمدة بدون نقاش وبرأي الخبراء لقد أدت السياسة النسائية إلى تحولات جذرية في المجتمع التونسي. وفي عام 1969 كانت النساء تمثل نسبة6,1% من بين العاملين. تبلغ هذه النسبة حالياً 21,5% دون حسبان القطاع الزراعي والأعمال المختلفة وهذا ما يزيد النسبة إلى 30%. وفي صناعة النسيج (الأكثر أهمية) يوجد 92% من: اليد العاملة. كما أن النساء إستطعن الإنخراط في الجسم الطبي وما شابه ذلك بنسبة 45% وفي التعليم بنسبة 35,5%. وأصبح يغلب الطابع النسائي على الإدارة والقضاء: من أصل مئة وخمسة وعشرين قاضياً في محكمة البدايات في تونس يوجد ثمانون إمراة. وفي بداية الاستقلال كان عدد الأميات يبلغ80% وقد إنخفض هذا الرقم في عام 1992 إلى 40% (في الجزائر55% وفي المغرب 62%). وتتبع تونس تنظيماً أسرياً ليس له مثيل في أفريقيا والعالم العربي ولقد توج هذا العمل بجائزة الأمم المتحدة في موضوع السكان أما نسبة الزيادة كانت تتراوح بين 3,6% في الستينيات 2% عام 1990 مع إحتمال وصول هذه النسبة إلى 1% في العام 2000 إن هذه الأرقام هي معبرة لأن استقلالية المراة وحقوقها كان من نتيجتها حصول تحولات إجتماعية وثقافية وإقتصادية لم يشهد لها مثيل من قبل.

وفي منتصف الثمانينات ومع بداية الأزمة الإقتصادية شرعت القوى الرجعية المستلهمة من الثورة الإيرانية بهجوم مفتوح ضد قانون الأحوال الشخصية وضد عمل وإستقلالية المرأة. كما أنها عمدت إلى تحريض المرأة نفسها من خلال

نموذج المشروع الإسلامي. وكان بإمكاننا أن نشاهد في الجامعة فتيات يرتدين الحجاب الذي لم يكن الرداء التقليدي للمرأة التونسية. في البداية، كان يعبر الحجاب عن العودة إلى الأصول وعن الرفض للمجتمع الغربي والحديث، وعن النقاوة ضد فساد الأخلاق. لكنه أصبح أخيراً نموذج الاسلام السياسي. لقد تم إعتماد استراتيجية حقيقية من قبل المجموعات الإسلامية التي كانت تقدم للفتيات في المدارس والجامعات وللعاملات الرداء بكامله، وبالنسبة للمجتمع كانت النساء المتحجبات في دائرة النساء نموذجيات وكانت تقدم لهن الحماية بعكس النساء الأخريات أي النساء العصريات». نصل الآن إلى التغيير الدستوري في7 نوفمبر1987. لقد طرح صحافي عربي سؤالاً على رئيس الوزراء بن علي هذا نصه: «هل تنوي الغاء قانون الأحوال الشخصية؟ وكان الرد بأسلوب المزاح: «بالعكس من ذلك فنحن نريد أن نصدره إلى الخارج». «ومنذ خمسة وثلاثين عاماً لا يزال قانون الأحوال الشخصية يتعرض لإنتقادات واضحة أو مستترة من قبل الأصوليين ومن قبل جيراننا ومن قبل أبناء عمنا».

[. . .] غير أن تونس تثابر وحتى أنها تتقدم. إن الدفاع عن المرأة بإعتباره أمراً مكتسباً في المجتمع برمته أصبح الموضوع الرئيسي في الكفاح ضد الأصولية [. . .] في الوقت الحاضر إن المرأة التونسية تضفي طابعاً خاصاً بدون شك على المشهد السياسي، فنحن نعقد بإستمرار مؤتمرات وإجتماعات وإتخذت الحكومة إجراءات عدة لتسريع هذا القانون.

لقد تمّ تعيين إمرأة في مركز سكرتير الدولة للشؤون النسائية. كما تم تعيين مستشارة سياسية وتأسيس مركز للبحوث والتوثيق يتعلق بالمرأة ويبلغ عددنا في البرلمان ست نساء من أصل مئة وواحد وأربعين عضواً بما نسبته 4,7%. وفي الوقت الحاضر شكلت لجنة لبحث موضوع الكوتا. غير أن طموحنا يريد أن يصل إلى 20%.

وبالنسبة لجيراننا، ولكل العالم العربي ليس همنا فقط المدافعة عن الحقوق الأساسية فنحن نريد الآن أن نطالب بأماكن جديدة في العالم السياسي. ومن جهتها

قدمت السيدة نيكولا كوتابان(Kutapan) عرضاً تاريخياً حول اختيار النساء في الحياة السياسية في بريطانيا وأشارت أيضاً الى أن عدد النساء المنتخبات كان ضئيلا منذ الحصول على حق التصويت في عام1918. «وإنه في السنة التي أصبحت فيه إمراة رئيسة للوزراء في عام1979 لم يكن عدد النساء في البرلمان اكثر من تسع عشرة امرأة وذلك بسبب النتائج السيئة لحزب العمال:

لقد تم انتخاب[1] سيئدة في مجلس العموم واسمها بيتي بوترويد (Boothroyd) وهي تعتبر نموذجاً إيجابياً للنساء في بريطانيا بعكس ما كانت عليه مارغرت تاتشر. غير أن هذه الأخيرة ألغت المحظور الذي كان يجعلنا نعتقد بأن إمرأة لم تكن قادرة على تولي وظيفة رفيعة في البلد.

[. . .] لقد فازت إثنتا عشرة إمراة في البرلمان الأوروبي، كما يوجد إمرأتان في الحكومة إحداهما في وزارة الصحة التي تُمنح بشكلٍ تقليدي للنساء والثانية في وزارة الزراعة (وكانت سابقاً في وزارة التوظيف). كما نشير إلى وجود خمس نساء وزيرات منتدبات أما بالنسبة لأحزاب المعارضة فإنهم يتمثلون من خلال إحدى وعشرين إمرأة في «وزارة الشبح» ويسيطرون على مراكز في الدرجة الأولى».

وبعد ذلك تحدثت هذه السيّدة عن مجموعة300: لقد تم إنشاء هذه المجموعة بعد نتائج إنتخابات عام1979 التي كانت مدمرة بالنسبة للنساء. وتتضمن هذه المجموعة ثلاثمئة إمراة وثلاثمئة رجلاً، يعني ذلك مجموع مجلس العموم في حال أن التعادل بالتمثيل كان مطبقاً.

إن أنشطتنا عملية، وهناك الكثير من المنتسبين كانوا مرشحين، وفيما يخصني لقد تقدمت إلى الإنتخابات العامة التي جرت عام1992 وكنا ننظم محاضرات في السياسة الإقتصادية وفي الطرق المستخدمة من أجل الحصول على الترشيح في الإنتخابات المحلية والتشريعية. كما أننا أرسلنا بعثة إلى رئيس الوزراء

---

(1) يكمن دور هذه السيدة في ترؤس مجلس العموم وفي تطبيق النظام وهذا العضو ينتخب في بداية كل هيئة تشريعية.

جون مايجر (John Major) القاطن في 10 داونينغ ستريت (Downing street)، بلا شك أننا اليوم قادرون على القيام بعدة إتصالات كما أننا نقدم مساعدة عملية للنساء لكي يتمكن من بلوغ الأهداف في حال كن يرغبن في الترشيح».

واستعرضت بعد ذلك السيّدة نيكولاكوتابان النقاش الدائر حالياً في بريطانيا حول تغيير النظام الإنتخابي من أجل أن يكون اكثر تمثيلاً لأصوات الناخبين واكثر عدالة نسبياً للتمثيل النسائي.

هناك بعض المشاريع المنوي إتخاذها لكي يتم تقسيم الدائرة لدائرتين.

ويكون بموجبهما إجبارٌ على التصويت لرجل ولإمراة. إنه النقاش الذي يدور حالياً في بريطانيا.

وفي الختام نوهت هذه السيدة بمايلي: «نحن نشهد تبديلاً في سلوك المرشحات اللواتي استطعن الفوز بفضل معركتهن الخاصة» وكن يقلن لزميلاتهن: «نحن تمكنا من الوصول ولماذا أنتن لا؟ وبالحقيقة نحن بحاجة لزيادةٍ فعلية في عدد المنتخبات المرشحات. ثم أوجزت لهم أنشطة مجموعة300 التي تتضمن أنشطة كل الاحزاب الأخرى، حزب العمال، الحزب الديمقراطي الإجتماعي، حزب الأحرار حزب الخضر أيضاً. ومهما تكن إختلافاتنا التاريخية لقد اعترضنا جميعاً نفس الصعوبات، ونتشارك في نفسه الهموم: تحقيق الفوز في الإنتخابات بنفس القدر مع الرجال.

لقد سمح النقاش الذي تلا هذه المداخلات بتصور هذه الاستراتيجيات التي من شأنها أن تؤدي إلى إعتماد الكوتا أو التعادل في التمثيل وفقاً لإطار ولحاجات كل بلد بمفرده. وطرح أحد المشتركين موضوعاً تمهيدياً يتعلق بالتحضير للانتخابات، يعني ذلك تهيئة المرشحات إلى الترشيح الذي يتم عادة داخل الأحزاب. غير أنّ السيّدة ريجين سان كريك (Regine Saint - Criq) لاحظت بأن قادة الأحزاب وعلى كل المستويات يختارون المرشحات الملائمات لديهم. زيادة على ذلك، واثناء انعقاد اللجان التي تصدّق على الترشيحات. فإن النساء هن دائماً

غائبات، وأن كل القضايا المتنازع عليها لم تؤخذ بعين الإعتبار. سأذكر مثالاً عن الحزب الإشتراكي الذي يعترف بكوتا مسجلة بنسبة30%، وأن كل القضايا المتنازع عليها لم تؤخذ بعين الاعتبار. غير أن تلك الكوتا لم تكن محترمة بتاتاً.

وفي المقابل أشارت السيدة إيڤلين جيبهارت(Gebhardt) نائبة رئيسة في التنظيم النسائي في الحزب الديمقراطي الإجتماعي الألماني إلى التجربة المهمة التي تحققت داخل حزبها! «لقد أسسنا تنظيماً نسائياً داخل هذا الحزب وهو عبارة عن مجموعة ضاغطة ومستقلة ولم يكن ممكناً بدون هذه المجموعة الضاغطة عام 1987 من تمرير الكوتا في هذا الحزب لأن الرجال ربما قد يقولون بأن لديهم أولويات أخرى. يتعين علينا إذاً، بصفتنا نساء، أن نحاول تغيير البنى داخل الأحزاب. لقد نجحنا في ذلك وبشكل جزئي على الأقل في الحزب الإجتماعي الديمقراطي وذلك بفضل الكوتا التي إعتمدناها (كانت تلزم هذه الكوتا بوجود مقاعد 40% للنساء 40% للرجال تهيؤهم للإنتخاب) وفي الإنتخابات الأخيرة فاز ما نسبته 28% من النساء في المجلس النيابي. وعام 1994 كنا نرغب بزيادة هذه النسبة إلى 35%».

هناك عددٌ من المشاركات أشرن إلى أن الحياة اليومية تشكل عقبات أمام ممارسة النساء في السياسة. يتحتم علينا إذاً وضع قانون للمرأة المنتخبة من أجل أن نسهل مشاركتها في الحياة السياسية. وذكرت السيدة ماريات سينو بأن هذا القانون كان موجوداً في فرنسا وتم التصويت عليه في عام 1992. غير أن مراسيم التطبيق لم تصدر. كما تناول الحديث موضوعاً آخر يتعلق بوجوب إعداد المرشحات حتى وإن لم يكن من طبقة الوجهاء وأن يكن قادرات لتمثيل نساء مشهود لهن كعناصر سياسية لها قيمتها. إن الإستراتيجية التي لاقت القبول العام تتمثل في مطلب التعادل بالتمثيل. وصرحت السيدة آن ليغال قائلة: «أعتقد بأن هناك تغييراً سيحدث في العقليات في اليوم الذي نقبل فيه نحن النساء بشرعيتنا إن التعادل بالتمثيل هو شيء نفهمه وخاصة عندما نفسره: هو أن يكون لدينا العدد نفسه من الرجال والنساء في أماكن إتخاذ القرار وفي المجالس المنتخبة وذلك لأن السيادة تملك كفاءتها الخاصة والإنتخاب ليس مجرد مباراة.

لماذا القانون؟ لأن كل النظام الإنتخابي هو معد في كل البلدان الحضارية من خلال القوانين، ولأن القانون هو الذي يؤسس النظام الإنتخابي فليس من الضرورة أن تغيّر الدستور. إن هذا الأخير واضح تماماً، غير أنه لم يطبق، إن مشكلة النساء هي قبل كل شيء الدعوة إلى الإلتزام برمزية هذا الحق.

نشير إلى أنه قد حصل إلتباس في ختام الندوة كان قد طلب إلى السيدة ليدي دو بونيا (Lydie Dooh - Bunya) (رئيسة حركة الدفاع عن حقوق المرأة السوداء) المشاركة في هذه الندوة، في حين أنها كانت تعتقد بأنه مطلوب منها أن تقدم مداخلة حول «مسؤولية الأديان والعقليات في حرمان النساء من التمثيل» نقدم هنا مقتطفات حول الموضوع الذي قامت بتحضيره؛ «كلما إزداد عدد الأفراد على الأرض كان يتوجب على كل مجموعة أن تضع في كل فترة قوانين للسلوك وللعادات الشفهية الخاصة بها من أجل تنظيم حياة المجموعة وكل العناصر التي تتكون منها وذلك بشكل تجريبي ومنهجي أو عقلاني. وفيما بعد، ومن جيل إلى جيل، ومن خلال التقليد والنقل أو الإعلام ومن ثمّ من خلال الإلزام، لقد ساهم هذا الوقت الطويل بتحديد عقليات هذه المجموعة، ونتيجة لفرض عادات كانت سائدة في المجموعة عن غير وعي أصبحت العادات طبيعة ثانية. وحتى قبل مجيء الأديان كان عقليات أفراد المجموعات وقبل أن تؤثر عليها الأديان كانت محددة بشكل مسبق. ورغم الوجود المحتمل لبعض المجتمعات التي تخضع لسلطة الأم هنا وهناك فإن كل الذين عملوا في نقل الأديان كانوا جميعهم ينتمون إلى عقليات يسيطر عليها النظام الأبوي.

المسيح، بوذا، محمد، ڤيسنو(Vishnu) انهم كلهم رجال. إن التوراة الذي كتبت كل نصوصه من قبل كائنات بشرية تنتمي إلى الجنس الذكري ووفقاً لقيم الذكور المسيطرة في مجتمعات ذات نظام أبوي. إن هذا الكتاب كان له تأثير كبير على الإنسانية، لقد كان تقليد إبراهام ردة فعل ضد النظام الأموي الأصلي وضد الوثنية التي كان يوجد فيها آلهة مزودجة ذكوراً وإناثاً. ويعد التوحيد وعبادة الله الواحد لم يعد هذا الأخير منتمياً إلى جنس معين. لقد تم وضع الصور الانثوية لله

والموجودة في الكتاب جانباً؛ وبشكل مقصود لقن للناس كل ما هو مستقر في العقليات: صورة الله الأب، مختصرين بذلك دور الخالق إلى ما هو بكل تأكيد، بيد أنه ليس هو على هذه الصورة لأنه غير قابلٍ للتعريف، أن التقليد الشفهي ثم الكتابي قد أفسحا المجال أمام تأويلات آباء الكنيسة الذين هم أنفسهم ينتمون إلى النظام الأبوي.

وفي الوقت الذي أعتمد فيه مبدأ دونية الكائن البشري المنتمي إلى الجنس الانثوي لقد استمرت كل العقليات وكل الأديان عن سابق علم وبصبر في طبع هذا المبدأ في الفكر ولا سيما في فكر النساء بحيث أنهن أدخلنه في تصورهن ثم شرعن بعد ذلك بتلقين دونيتهم الخاصة. ومهما كانت الفترة ومهما كانت الظروف إن الكائن البشري الذي ولد أنثى يحتل دائماً المقاعد الأولى في العذاب. لنتذكر في هذه اللحظة النساء في يوغوسلافيا السابقة.

إن الخداع لا يكمن فقط في أننا أدخلنا في المسيحية عادة لم تكن نابعة في تعاليم المسيح بل أنها فرضت وتمت صياغتها من معايير الذهنيات الابوية. إن العالم الملتوي الذي نعيش فيه الآن هو نتيجة لإدارة يتحكم بها جزء من العناصر التي تكونها.

هل تكون الأديان قادرة على إستعادة سلطتها وتعمل على إعادة النصاب إلى العالم وتضعه على ركيزتين الذكر والأنثى، يعني ذلك استرجاع مكانة النساء العادلة؟ ومن أجل مستقبل العالم والنساء هل يجب علينا أن ننتظر بصبر وإلى متى تحولاً إفتراضياً؟

ويما أننا أصبحنا ندرك الأمور بشكل عميق أليس لدينا الحق والواجب بأن نعمل نحن بأنفسنا على إزالة الإستعمار عن عقلياتنا وعن عقليات الجماهير.

الأصوليات
السلطة السياسية والنساء

عنوان ندوة تحت إشراف إليزابيت مارتيشو، صحفية

بالإشتراك مع:
- السيدة مونيك إيبرار، أديبة وصحفية.
- السيدة فرانس كيريه، متخصصة في اللاهوت وأديبة.
- السيد محفوض رمضاني: رئيس المركز العلماني العربي الإسلامي (بلجيكا).
- السيدة وسيلة تمزالي: رئيسة وحدة التنسيق للنشاطات المتعلقة بالنساء في الاونيسكو.

لقد أمعنت النظر في كل شيء من خلال عيون
نفسي ووجدت المرأة أكثر مرارة من الموت.
إنها تجذب الصياد إليها، قلبها فخ، ويداها سلاسل

سفر الجامعة

أيها الرجل، أنت السيد وإن المرأة هي
خادمتك تلك هي مشيئة الله.

سان أوغسطين

لقد استعرض المشاركون في هذه الندوة ـ إثنان يمثلان المسيحية وإثنان عن الأسلام مختلف الآراء لطرح المشكلة: هل أن الكنائس بطبيعتها تشكل عاملاً لقهر النساء؟ وبدلاً من أن تسهل تحررهن اليس لديها الميل في تعزيز سلطة الرجل؟ لم تشعر السيدة فرانس كيري البروتستانتية المتخصصة في اللاهوت بمثل هذه السيطرة كما أن السيدة مونيك إيبرار المنتمية إلى المذهب الكاثوليكي والأدبية توافقها الرأي في ذلك.

تقول السيدة فرانس كيري في هذا الصدد: إن هذه السيطرة آخذة بالإنحسار بما في ذلك الكنيسة التي تعتبر مركزاً للمقاومة ما عدا الأجنحة الهامشية للأصوليات. وبالنسبة للآخرين هناك الآن نساء وصلن إلى مرتبة الحاخامات. كما أن الوضع مشابه في المذهب الأنكليكاني حيث ارتقت مجموعة إلى رتبة الكهنوت وحيث يوجد خمسون أسقفاً في الممارسة. وفي كليات اللاهوت إن نصف الطلاب ينتمي إلى الجنس الأنثوي. لكنني أعتقد أن الكنائس، إن أرادت ذلك أو لم ترد فأنها ستصبح ملزمة بإستخدام العاملين وذلك ليس بسبب إنتمائهم الجنسي بل لما يستطيعون القيام به.

ومن ناحيتها ردت السيدة مونيك هبرار على القائلين بسيطرة الرجل في العالم الكاثوليكي باستثناء بعض الأصوليين. من الواضح أن أصولية المنسنيور ليفڤر(Lefèvre) تفرض جواً من الخوف بالنسبة للنساء وهذا الجو مشبع بالكره وبالنفي كما أن أصولية الرهبان الشبان توحي أيضاً بنفس الشعور لأنهم عند تخرجهم يتمسكون دائماً بالفكرة القديمة التي تقول بأن الرجل الراهب هو السيد المطلق. غير أن هذه الأمور تعتبر ظواهر هامشية غير أنني سأتحدث عن الجمود مع الإشارة إلى النشاط الهائل للنساء إنطلاقاً من القاعدة. إن أولئك النساء بدأن ينخرطن أكثر في النظام.

ثمة طبقة من النساء التي أصبحت قليلة تقول بأن لديها الميل إلى الدخول في سلك الرهبنة ويتملكها الشعور بالغضب بسبب حرمان المرأة من أن تسام كاهنة. غير أن الكثير من النساء يفضلن البقاء على الطريقة العلمانية والعمل داخل الكنيسة كي يحافظن على حريتهن هناك عدد من النساء أوكلت إليهن مهمات كبيرة في الكنيسة الكاثوليكية في الوقت الحاضر - في الرّعيات وفي الإلأسقفيات وفي التعليم. ومن أصل 230 علمانياً يعملون في أسقفية مدينة ليون يوجد 80% من النساء». ومن جهته يعتقد السيد محفوض رمضاني الذي يرأس المركز العلماني العربي الإسلامي في بروكسل بأن هناك مجالاً للفكر أو لمقاربة العالم وللكون وللحياة يجد في العلمانية متنفسه الحقيقي، ومن دون أن نرفض الحضارة العربية والإسلامية لقد أدى السخط إزاء إدانة رشدي إلى تعزيز إرادتنا أنا وأصدقائي لكي نبرهن بأن القرآن قادر على أن يفسح المجال أمام الحوار والتبادل. رغم ذلك إننا نطرح الأمثلة على أنفسنا بأننا لا نمثل الرؤية الأوروبية للإسلام. يبدو لنا بأن هذه الرؤية تتم من خلال رؤية مشوهة للواقع».

وتحاول السيدة وسيلة تمزالي التي ترأس تنسيق النشاطات المتعلقة بالنساء في هذا الإطار تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يخص المساواة: «إن هذا الموضوع يطرح إشكالات بالنسبة للدين الإسلامي لأن الدول العربية والإسلامية لم تصدّق على معاهدة المساواة بين الرجال والنساء كما أن هناك معضلات في أفريقيا وآسيا وحتى مع الدول الشرقية حيث أن عمليات بناء الديمقراطية كانت تنتهي غالباً إلى نتائج سيئة علو - عيد النسائي.

وفيما يتعلق بالأصولية أعتقد أنه من الواجب الخروج من الترسيمات ومعرفة ما تمثل في الوقت الحاضر. تعتبر الأصولية في المغرب نموذجاً للإعتراض والإحتجاج على السلطة القائمة. وما يعبر عن قوة الحزب الأصولي في الجزائر ما هو الا الحرمان والأزمة في شرعية السلطة وتأسفت السيدة وسيلة تمزالي بأنه في غمرة استقلال الجزائر لم يصار إلى علمنة قانون العائلة ولم يتم بناء هذا القانون على المساواة. وحالياً أدرجت الأحزاب السياسية والحركات النسائية العلمنة في

برامجها دون أن تفصح عن ذلك. كما أن الحديث يدور عن فصل الدين عن السياسة».

وذكرت مشاركة إيرانية، أرغمت على ترك بلادها بأنه منذ وصول المتطرفين إلى السلطة كانت النساء وما تزال الأهداف الأولى».

من الممكن أن يسمح للنساء العلمانيات بالتعبير عن الرأي ولكن يتوجب عليهن مراعاة القانون الإسلامي بشكل مطلق.

هناك استنتاج أولي تمخض عن المداخلات الأولية: لو قلنا أن العلمنة هي الحقل الأكثر تلاؤماً لتحرر النساء يبقى أن الحداثة بمفهومها الغربي لا يمكن تطبيقها في بلدان جنوب المتوسط.

أما الجزء الثاني من الندوة تم تكريسه لدراسة العلاقات بين الأصولية والسلطة النسائية والنساء.

لقد حاولنا بأن نجد تفسيراً لإنتساب عدد كبير من النساء إلى المشروع الإسلامي وإلى بعض المواقف التي تشكل نوعاً من القبول.

تقول السيدة وسيلة تمزالي في هذا الصدد إن الأمر يبدو صحيحاً بأن هناك نساء قد انخرطن في الحركات الإسلامية لأنها تعتبرها مجالاً للحرية. رغم كل شيء إنهن يتورطن في ذلك ويقعن في الفخ. تلك هي وجهة نظرنا.

ولكن حين تضع النساء حجاب الوجه يصبحن بعد ذلك قادرات على التنقل بحرية اكثر ويجبرن الآخرين على إحترامهن. هناك أيضاً شيء يطالبن به بعيداً عن حرية التنقل إنه المشاركة السياسية. غير أن مشروع الحركات النسائية في الجزائر وفي الدول الإسلامية بشكل عام والذي هو مشروع للمجتمع هو محتجز بين نظامين كليّين: من جهة التطرف، ومن جهة أخرى المشروع العسكري والصناعي المعد لإنماء البلد حيث أن نخبة تعبّر عن طبقة مدعومة من الجيش أخذت على عاتقها هذا المشروع وتنكرت لكل الحريات العامة. وهذا ما يدعونا إلى النظر بسلوك النساء الجزائريات المدافعات عن المرأة اللواتي بسبب الخوف من الأصولية

الدينية أوقفن دعم المسار الإنتخابي ودعم السلطة العسكرية القائمة. هكذا تطرح الأمور وبهذا الشكل».

وتحضر السيدة فاطمة مواجير، وهي مغربية الأصل، أطروحة تقترح فيها دراسة تقوم على مقارنة أوضاع النساء في ثلاث دول: المغرب والجزائر وفلسطين ويبدو أنها قد تأثرت إيجابياً بأشكال تنظيم النساء اللواتي ندعوهن بالمتطرفات.

«إن هؤلاء النساء في حركة مستمرة بحثاً عن الهوية. إني أضعهن في الإشكالية العامة التي تشهدها الدول العربية والمسلمة والتي يمكن أن نسميها الهوية الجديدة أو المواطن التي هي في مركز تطورها. إن النساء يتمركزن في صلبها لأنهن يعلمن ويناضلن ويطالبن بثلاث حقوق جوهرية: «حق المعرفة الدينية والوطنية، حق السلطة، وحق الحكم. ويحاولن جاهدات كي يجدن البراهين في الشريعة ولا يكتفين بالخطاب وسيجدن الوسيلة بتحويل إتجاه مشكلة تعدد الزوجات».

وتلاحظ السيّدة تمزالي أن أولئك النساء يعتمدن طرقاً فردية اكثر ما يطالبن بالإنضمام إلى حركة جماعية. صحيح أنّ لديهن مشروع عمل ومشروع معرفة. غير أننا ندرك جيداً بأن الاجهزة السياسية لهذه الحركات التي يعملن في داخلها لن تتركهن يقمن بأي نشاط ولن تساعدهن على المشاركة في الحياة السياسية وفي الحكم. إن مثل تلك المواقف قد تكون سائرة إلى الأخفاق.

وصرحت إمراة إيرانية شاركت في الندوة وتعتبر نفسها علمانية ومن داعيات الحركة النسائية بأن النساء اللواتي ينتمين إلى الحركة الإسلامية يعملن على تغيير الأفكار من خلال شبكات المساعدة التي أنشأنها النساء. إن الشريعة مطبقة في إيران بكل تأكيد كما أنه يتم ممارسة الرجم بيد أن هناك حركات نسائية أكثر جدية ولدت في المجتمع وليس من السلطة السياسية وأنها تطرح أسئلة في هذا الموضوع وخاصة فيما يتعلق بموضوع تعدد الزوجات والحق في العمل.

وعبرت مشاركة أخرى عن رأي مشابه: «من الواجب أن نأخذ موضوع

الإسلام والتطرف الإسلامي بشكل نسبي إن نضال النساء المسلمات يندرج في إطار مشروع سياسي عام. زيادة على ذلك، إننا نجازف عندما نقول بأن المتطرفين لم يتقدموا في وجهة النظر المختصة بالنساء.

لا أظن بأنه يجب علينا كلما تحدثنا عن الأديان باستثناء الدين اليهودي المسيحي أن نعتبر بأن هناك جموداً فيما يتعلق بالأولى لأننا كما قد لاحظنا التطور في الثانية نتيجة علاقات القوى».

ثم تابعت السيّدة وسيلة تمزالي الكلام: «لم أشأ التحدث عن الدين الإسلامي،كنت أقصد البرنامج السياسي لجبهة الإنقاذ الإسلامية إن ذلك البرنامج يحضرون له كل نهار جمعة في المساجد كما أنه يعتبر دعوة لممارسة العنف ضد النساء. هناك نية لإعتبار النساء كشياطين وذلك من خلال الخطاب السياسي كتلك الجبهة. غير أن هذا الأمر لا يتوافق مع نشاط النساء الملسمات وأن هؤلاء سيقعن في تناقض أساسي فيما يقلنه. ويتحتم علينا أن نساندهن رغم هذا الغموض.

ومع مشاركة السيدة نبيهة غيدانا[1] (Nabiaha Gueddana) التي كانت سكرتيرة الدولة المكلفة بشؤون المرأة، نصل إلى إستعراض الحالة الفريدة التي تشكلها تونس.

إن قانون الأحوال الشخصية الذي أصدره بورقيبة بقانون منذ الاستقلال لا يعتبر مناقضاً للإسلام. هذا ما أكدته هذه السيدة: لقد كانت تونس مهد المدرسة الإسلامية الكبيرة للإصلاح في الإسلام تجنبنا حركة التطرف لأن التحرر ومكتسبات المرأة لها جذور عميقة بالإضافة إلى كل ما يتضمن من تأثيرات على تربيتهن وعملهن وانخراطهن في العمل الإجتماعي إن السيد بن علي لم يعمل فقط على تعزيز مكتسبات هذا القانون بل سعى إلى تطويره بشكل إيجابي. تعتبر الحالة التونسية نموذجية لأن هناك تأويلاً مناسباً للشريعة لا يقطع الصلة مع الدين من

---

(1) لقد استحدث مركز وزير مكلّف بشؤون المرأة والعائلة وتقوم السيدة نازيكة مزهود بتولي هذا المركز.

الواجب ان نرتبط به كي نقوم بالتحليل.

إن الرجوع إلى النصوص الدينية كان ضرورة بالنسبة للمسلمين وللمسيحيين لأنه منذ آلاف السنين تم تفسير هذه النصوص من قبل الرجال فقط. إنها أحد الحلول التي يمكن تصورها من أجل النضال ضد تبعات الأديان فيما يخص وضع النساء.

ثمة طريقة أخرى تسمح لنا بتجنب عقبة الأصولية تكمن في جهد التربية والإعداد هذا ما قالته السيدة فاطمة حداد تونسية وأستاذة جامعية مستندة إلى الإنجازات التي تحققت في بلادها.

وفي الختام نشير إلى وجود جمعيات التضامن التي تحاول أن تغير المجتمع إنطلاقاً من القاعدة كما الحال في إيران أو في المغرب أو الجزائر حيث النساء يناضلن من أجل الحصول على حق التعليم والصحة وبشكل خاص من أجل سياسة منع الحمل بشكل ذكي.

هناك تفاؤل يخيّم على هذه الندوة التي أقامتها وسيلة تمزالي بالرغم من المقاربات المختلفة التي أستعرضت حول موضوع التطرف الديني واستناداً إلى قول هذه السيدة إن الحداثة في دول المغرب أمر محتم.

من الواجب علينا بصفتنا مناصرات لقضية المرأة رغم كل التفسيرات السوسيولوجية التي نقوم بها أن نعتمد على نضالنا السياسي وعلى النضال من أجل الدفاع كل يوم عن الحريات العامة وحقوق الكائن البشري. كما أنه لا ينبغي علينا أن نتجاهل بأن هناك مساواة بين الجنسين وإن احترام هذه الحقوق هو أحد الدوافع للحداثة».

هنّ يشاركن أيضاً في الحكم

عنوان ندوة تحت إشراف كاترين ناي: صحفية واديبة [1]

بالإشتراك مع:

شولاميت ألوني: وزيرة التربية والثقافة في (إسرائيل).

حنان عشراوي: الناطقة باسم البعثة الفلسطينية لمحادثات السلام في الشرق الأوسط.

إدواردا لزيفادو: وزيرة دولة في البرتغال.

ريت بجيريغارد : نائبة ووزيرة سابقة (الدانمرك).

كاليوبي بوردارا: وزيرة دولة للشؤون الثقافية (اليونان).

سوكورو دياز بلاسيوس: نائبة وزير الداخلية في المكسيك.

المعلمة جيوغيغان كوين: وزيرة العدل في (إيرلندا).

غيان تاو: عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني (الصين).

نبيهة غيدانا: وزيرة دولة مكلفة بشؤون المرأة في تونس.

هازل أوليري: وزيرة دولة للطاقة في الولايات المتحدة الأميركية.

كاترين تاسكا: وزيرة سابقة.

سيمون فايل: وزيرة دولة، وزيرة للشؤون الاجتماعية، وزيرة الصحة والمدينة.

---

(1) عقدت هذه الندوة بعد ظهر يوم الجمعة الموافق في 4 حزيران/ يونيو 1993.

«إن السياسية لا تعني النساء كما يقال، فهي تخص مسألة السلم أو الحرب، والترتيبات الإجتماعية، والأجهزة الإدارية التي تبدأ من حدود المقاطعة إلى حدود البلدية ومن الدولة إلى الفرد[. . .].

قد يتعين علينا أن نكون كائنات مجنونة وفاقدات للإحساس كي لا نعمل في السياسة».

هوأوبرتين أوكلير

الحق السياسي للنساء 1878

جيزيل حليمي: سنشرع السيدة كاترين ناي بطرح الأسئلة على إثنتي عشرة وزيرة وفدن من كل بقاع العالم ويمثلن أربع قارات. أود أن أوجه لهن الشكر في البداية ونحن نعلم جيداً ماذا يعني أن يكون الإنسان عضواً في حكومة ما. ولا سيّما عندما تتولى إمرأة منصب الوزير، إننا ندرك جيداً مدى الصعوبات وأهمية الواجبات. فهذه الأمور لا تساعد على السفر ولا على الإشتراك في مثل تلك الندوات.

كاترين ناي: لمعرفة ما هو وضع النساء في الدول المختلفة غير تلك التي جاءت منها الوزيرات الحاضرات هنا، سأطرح على كل واحدة منهن السؤال نفسه:

لماذا لا تزال السياسة حكراً على الرجال بعدما استطاعت المرأة أن تدخل إلى كل ميادين الحياة المهنية؟ ثمة مجالان ممنوعان عن المرأة: الدين والسياسة. لقد وصلت السيدة غيوان تاو (Guan Tao) من بكين، وللمرة الأولى تأتي إمرأة مكلفة بمسؤوليات سياسية على قدر كبير من الأهمية في الصين لكي تقدم شهادتها. أيتها السيدة غيوان تاو أريد معرفة الدور الذي تقومين به في السياسة ومنذ متى وكيف وصلت إلى المركز الذي تشغلينه اليوم؟

غيان تاو: في المجتمع القديم عانت النساء الصينيات من مختلف أنواع القهر. وكانت العاملات منهن، بشكل خاص، يعشن حياة معذبة أسوأ من الحيوانات. ولكن مع حلول الجمهورية الشعبية في الصين منذ أربعة وأربعين عاماً لقد تبدل وضع المرأة. إن الحقوق والواجبات كما نص عليها الدستور والقوانين هي سائرة نحو التطبيق. كما أن قبول النساء في الوظيفة أصبح أمراً ملموساً.

وفي الوقت نفسه يشكل مستوى تعليم النساء شرطاً جوهرياً لممارسة حقوقهن الديمقراطية ولتحسين وضعهن الإجتماعي. وخلال العقود اللأربعة الأخيرة تعلمت مئة وعشرة ملايين إمرأة القراءة والكتابة. في حين أن مئة وعشرين مليوناً من الفلاحات تابعن دورات في الثقافة العامة أو في الإعداد المهني.

وأصبحت النساء اليوم كثيرات في مراكز المسؤولية وإن كان ذلك في جهاز

الدولة أو في المشاريع. في حين أن عدداً كبيراً منهن أصبحن متخصصات في فرع مهني أو بلغن الشهرة في أعلى دوائر المعرفة.

وهكذا تُقدِّم الصينيات بفضل موهبتهن وذكائهن مساهمتهن في كل قطاعات الإقتصاد الوطني والتنمية الإجتماعية.

ومن بين كل الحقوق، تعتبر الحقوق السياسية من ناحية الأصول الأكثر أهمية. ويقاس الوضع الإجتماعي للمرأة بالذراع وذلك تعبيراً عن مدى مشاركتها في الحياة السياسية للدولة.

وفي تاريخ الصين، كانت النساء محرومات من حق المشاركة في الشؤون العامة التي تعتبر حصرياً من حق الرجال. غير أنه بعد بناء الصين الجديدة عام 1949 وبعد تطبيق الإصلاح وإنفتاح البلد على الخارج عام 1979 ساعد كل ذلك النساء على الحصول على إمكانيات واسعة في مجال المشاركة في الشؤون العامة.

وأدى توسيع الحقل التوظيفي وإزدياد نسبة النساء المتعلمات والتطور المستمر في المستوى الفكري إلى توفير الفرص الضرورية لمثل تلك المشاركة وفي مجلس الشعب القومي إزدادت النسبة المئوية لعدد النساء النائبات من 11,9% في عام 1954 (الانتخابات التشريعية الأولى) الى 21,03% عام 1993 (في الانتخابات التشريعية الثامنة). في حين أن نسبة النساء الأعضاء في اللجنة الدائمة لهذا المجلس إزدادت في الفترة نفسها من 5 إلى 12,3%. ويوجد الآن إمرأتان نائبتان في رئاسة هذه اللجنة، احداهن السيّدة شين موهيا (Chen Muhua) التي تشغل في الوقت نفسه منصب رئيسة الاتحاد الوطني للنساء في الصين. وتبلغ نسبة النساء الأعضاء في المؤتمر الإستشاري السياسي للشعب الصيني نسبة 13,5%، في حين أن نسبة النساء الأعضاء في اللجنة الدائمة لهذا المؤتمر هي 9,2%. بالإضافة إلى أن أحد مراكز نائب الرئيس تتولاه إمرأة. وفي قلب مجلس شؤون الدولة، توجد إمرأة تشغل منصب أحد المراكز الثمانية المخصصة لوزير الدولة. كما أن هناك ثلاثة نساء وزيرات من أصل 41 وزيراً (تتولى أولئك النساء وزارات الصناعة الكيميائية والتعاون التجاري والاقتصادي مع الخارج واللجنة الحكومية المكلفة

بتنظيم الأسرة). كما يوجد أيضاً إحدى عشرة إمرأة من بين نواب الوزراء (أي نسبة 7,1% من العدد الإجمالي للوزراء ولنوابهم). نشير أيضاً إلى ثلاث عشرة إمرأة أي بنسبة (6,2% يشغلن منصب نائبات للرئيس في المناطق الريفية. وفيما يخصني شخصياً إنّ هذا النظام الإجتماعي هو الذي منحني الإمكانية للدخول بالمنافسة مع الرجال. وفي كلية الإعلام كنت متفوقة على زملائي الذكور، وهذا ما سمح لي بأن أكون من افضل الطلاب في المعهد. ثم عملت بعد ذلك في قسم التحرير لجريدة الشعب اليومية، التي تعتبر من الصحف الكبرى في الصين. ثم التحقت بعد ذلك بصحيفة ريفية وارتقيت في السلم الوظيفي من محررة إلى مراسلة إلى رئيسة قسم، والآن أقوم بوظيفة نائبة لرئيس التحرير في هذه الصحيفة التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 600 و 700. وقد منحت عدة جوائز ومن بينها الجائزة الأولى للصحافة ولقب أفضل «محقق صحفي». زيادة على ذلك لقد منحوني الرتبة المهنية في التحرير الصحافي من الدرجة العليا كما أنتخبت نائبة في مجلس الشعب الريفي وفي عام 1985 إنتقلت من هذا القطاع الوظيفي كي أكرس نفسي للحركة النسائية وكنت قد أنتخبت عضواً في اللجنة الدائمة وأمينة للسر في الإتحاد الوطني للنساء في الصين. وفي عام 1988 انتخبت عضواً في اللجنة الوطنية للمؤتمر الإستشاري للشعب الصيني ورئيسة للجنة المرأة والشباب. وعام 1993 أنتخبت عضواً في اللجنة الدائمة لهذا التنظيم. ومن أجل خدمة هذا الشعب، كنت انطلق غالباً من القاعدة كي أحصل على معلومات حول وضع ومطالب النساء. وهذا ما سمح لي بأن أعبرّ عن آرائهم ومقترحاتهم بشكل أفضل وذلك حين أشارك في الإستشارات السياسية التي تخص الشؤون الإجتماعية في الدولة. وفي السنوات الأخيرة وبالتشاور مع نساء نائبات أو أعضاء في المؤتمر الإستشاري السياسي للشعب الصيني كنت قد قدمت عشرات من الإقتراحات إلى التنظيمات المسؤولة تتعلق جميعها بتثقيف النساء وبالوظيفة وبسن التقاعد للمفكرات الكبيرات وبتصور الحلول أمام الطالبات. إن بعضاً من هذه المقترحات لاقى الموافقة من قبل السلطات الحكومية. ومن ناحية أخرى لقد عهدت إلي مسؤولية إعداد «قانون الجمهورية الشعبية في الصين حول حماية حقوق ومصالح المرأة». إن هذه

السنوات التي أمضيتها في المشاركة في الحياة السياسية قد أقنعتني بوجود شرطين أساسيين من أجل أن تتمكن المرأة في الممارسة في الشؤون العامة. أولاً يتوجب عليها أن تتحلى بروح العمل داخل الجماعة وأن يكون لديها شعور بالمسؤولية وأن تكون قاسية في العمل ومتطلبة نحو نفسها. ثانياً يتعين عليها أن تكون مخلصة في خدمة المصلحة العامة وأن تجعل منها همّها الأوحد. إضافة إلى ذلك أعتقد بأن المرأة ملزمة أيضاً بشرط إضافي، يعني ذلك، بأنه يترتب عليها أن تنظم بشكل أفضل العلاقة بين مهنتها وبين مسؤوليتها في المنزل. وفيما يخصني إني أملك عائلة سعيدة وإن زوجي وطفليّ أحاطوني بدعمهم الكامل في نشاطاتي المهنية. إن التجربة التي تحدثت عنها مشابهة تماماً لوضع نساء صينيات أخريات انخرطن في الحياة السياسية. وفيما يعود إلى موضوع مشاركة المرأة الصينية في الحياة السياسية أقول: رغم أن القانون الصادر في نيسان 1992 ينص على أن «المرأة تتمتع بالحقوق السياسية إسوة بالرجل»؛ ورغم أن الإتحاد الوطني للنساء يعتبر الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً في الصين، ومع وجود مختلف فروعه المحلية على كل المستويات ومع صدور إحدى واربعين صحيفة مخصصة للنساء ومع إدارة 27 معهداً متخصصاً في إعداد الكوادر النسائية ومع ذلك، إن قلة من النساء إستطاعت في الوقت الحاضر أن تصل إلى اعلى دوائر القرار السياسي.

إزاء هذا الوضع ومع الأخذ بالإعتبار الواقع النوعي في الصين يتحتّم علينا أن نوسع دائرة مشاركة النساء في الحياة الإجتماعية وذلك على قاعدة النمو الإقتصادي وبالفعل ومع بداية إنطلاق القوى المنتجة قلّلت النساء من عجزها ومن دونيتها أمام الرجال على الصعيد الجسدي، وبالتالي، أصبحت الشروط الضرورية متوفرة من أجل الحصول على مخارج متساوية، وذلك بفضل إضفاء الطابع الإجتماعي على الأعمال المنزلية وعلى تأسيس البنية المادية التحتية من أجل توسيع الخدمات وأجهزة الضمان الإجتماعي. ويتعلق تطور الثقافة أيضاً بالإزدهار الإقتصادي. إن التطور في المستوى الثقافي يسمح للنساء بإزالة العراقيل أمام الحياة الإجتماعية والسياسية.

من الواجب أيضاً أن نتخذ اجراءات قوية وصلبة من شأنها أن تساعد في الإعداد الفكري للنساء وفي تفتح مواهبهن. وأخيراً من الواجب تطوير المحيط الإجتماعي.

والحال أن ميزة الوسط الإجتماعي تشكّل شرطاً جوهرياً من أجل مشاركة فاعلة للمرأة في الحياة السياسية. إن العبء المزدوج: العائلي والمهني الذي يقع على كاهل المرأة يطرح الكثير من الأسئلة على النساء اللواتي يمارسن مهنة أو يكرسن أنفسهن لنشاطات إجتماعية أو سياسية. في الوقت الحاضر إن المساكن حيث يتقاسم الرجل والمرأة الأعمال المنزلية لم تعد في وضع إستثنائي. في حين أن النساء الملتزمات بنشاطات إجتماعية أو سياسية أصبحن كثيرات. كما أن المجتمع فهم وضعهن، وقدمت العائلات لهن الدعم إننا نتخيل آفاقاً واسعة تحقق النساء الصينيات من خلالها أوسع مشاركة في الحياة العامة. ويحدونا الأمل في أن نكون متفائلين بالنسبة لوضع المرأة في الصين في المرحلة المقبلة.

كاترين ناي: السيّدة أوليري، أنت تشغلين منصب وزيرة الدولة لشؤون الطاقة في الحكومة الأميركية. هل بإمكانك أن تقولي لنا كيف دخلت إلى المعترك السياسي في الولايات المتحدة ومنذ متى تناضلين وما هي سلطتك وما ترغبين القيام به؟.

هازل أوليري: في البداية لكي أجيب عن سؤالك حول تولي منصب وزيرة الدولة لشؤون الطاقة سأقول لك بأن الحظ قد حالفني أو بالأحرى التجربة. لقد عملت في نطاق الطاقة منذ عشرين عاماً كمستشارة في الصناعة كما أنني مارست هذه الاعمال في القطاع الخاص وتوليت رئاسة شركة الغاز في بعض الدول وكانت حقيبتي الوزارية تتضمن إنتاج الطاقة وكل استثماراتها وتصنيع الاسلحة الذرية ومعالجة نفايات الصناعة العسكرية وتولي مسؤولية حوالي ثلاثين مختبراً يعملون في قطاعات العلم والتكنولوجيا الذرية وإنتاج الطاقة الذرية وحماية البيئة وإستعمال الطاقة.

كما تلاحظين يعتبر هذا المجال واسعاً جداً وكثير التنوع وأنا سعيدة جداً بأن أقوم بتمثيل بلدي في المؤتمر الوزاري الذي إنعقد في باريس وكان يشاركني الحضور ثلاثة أشخاص: إمرأتان: واحدة منهما وزيرة دولة والثانية سكرتيرة مساعدة في شؤون الطاقة ورجل يتولى منصب سفير الولايات المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أننا نعمل بمشاركة الرئيس كلينتون وثلاث نساء في حكومتنا على تشجيع الكفاءات وتولي المسؤوليات من قبل النساء من أجل المشاركة في الحكم وفي مراكز القرار. ربما أستطيع القول نفسه فيما يعود إلى وزارات أخرى وذلك بفضل بيل كلينتون. إنه وعد قد قطعه على الناخبين وما زال مصراً عليه. إن مسؤوليتي في هذه الحكومة تكمن في تحديد الأهداف وفي بناء المسارات التي تؤهل النساء للحلول مكاني في المرحلة المقبلة.

وفي بلدي توسعت مواضيع التنوع وتشجيع النساء والأقليات بشكل بطيء وعلى أساس الالتزام الأدبي. غير أننا قادرون فعلياً على جذب خيال الناس المنهمكين في الأعمال حين يدرك هؤلاء بأنه من أجل تمثيل الأشخاص والحكومات ـ وإن كان ذلك في الأعمال المحدودة ـ إنه من الضروري أن نعكس رأي غالبية الناس. وإنطلاقاً من هذا المبدأ ربما نخدم الناس عندما نعرفهم جيداً. ومن أجل هذا يتعين علينا أن نعتمد أشخاصاً يمثلونهم جميعاً في كل تنوعهم: «الجنس، العرق، الأقليات ومختلف القطاعات الاقتصادية». وبذلك وبشكل آلي تستطيعين القيام بعملك بشكل أفضل. وفي حال رأينا في ذلك الأمر الأهمية والقيمة يصبح من المتيسر علينا ان نطرح الأسئلة: أين هن النساء؟ أين هم ممثلو الأقليات وبذلك نستنتج البرامج.

كاترين ناي: يوجد أربع نساء في حكومة كلينتون، هل أن هذا الأمر متطابق مع ما وعد به؟.

في بداية الأمر لقد شعرنا ببعض القلق لأن هذا لم يكن كافياً ولكن عند ما تحتل امرأة منصب وزيرة شؤون الطاقة ومنصب الوكيل العام وأن تترأس وكالة

حماية البيئة أو أن تكون في المجلس الإقتصادي إننا بذلك نشهد تغيرات مهمة في الحكومة وليس ذلك بسبب أننا نعين النساء بل لأننا نضعهن في مواقع لم تكن عادة مكرسة لهن. إنني المرأة الأولى في الولايات المتحدة التي تتسلم منصب وزيرة الدولة لشؤون الطاقة إن هذه الوظيفة كان يشغلها فيما مضى ضباط عسكريون برتبة أميرال.

كاترين ناي: هل تعتقدين بأن هناك مقاربة لمسألة الطاقة على الطريقة النسائية؟ وهل الرئيس كلينتون يسمح لك بإدارة تلك السياسة التي تبدو كبيرة؟.

هازل أوليري: هناك حرية كبيرة للتعاطي في هذا الموضوع. منذ فترة قصيرة وضعنا حداً لسياسة التسلح من أجل الإهتمام بمسألة حماية البيئة ومن أجل دعم سياسة الطاقة. لقد حصل نقص في ميزانية الطاقة الذرية وتم استثمار هذه الميزانية في مشاريع غير عسكرية. واكثر من هذا لقد تم تحويل وزارة الطاقة التي كانت قديماً مركزاً عسكرياً سرياً إلى مكان مفتوح أمام الجميع وذلك لأن ما نقوم به يترك آثاراً في بلدنا.

أعتقد بأن هذا الأسلوب هو أسلوب نسائي ولا أستعمل هذه العبارة كي أنتقد الرجال لأن ذلك الأسلوب ينطبق على سياسة الرئيس كلينتون ولهذا السبب بالذات إنه يشعر بالإرتياح وبأنه محاط بالنساء.

شولاميت ألوني: في حال أنكن ترشحتن للإنتخابات كم يكون عدد النساء الفائزات؟

هازل أوليري: في السنة المنصرمة (التي كنا قد أطلقنا عليها سنة المرأة في الولايات المتحدة) دخل عدد كبير من النساء إلى مجلس الشيوخ وإلى مجلس النواب للمرة الأولى. أما فيما يخصني فأما أنتمي إلى ولاية مينيزوتا (Minnesota) حيث عمدت النساء إلى تحديد الهدف التالي: تخصيص مليون دولار من أجل تمويل الحملة الإنتخابية للنساء في هذه الولاية. وبالفعل لاحظنا تأثير كرة الثلج وأدركنا بعد ذلك بأنه يتعيَّن علينا أن نمتلك الإمكانات المادية من أجل الفوز

بالإنتخابات. ومن الواجب علينا نحن النساء أن نساعد المرشحات.

يوجد حالياً في مجلس الشيوخ خمس نساء كما يوجد في المجلس النيابي عدد كبير منهن لم نستطع إحصاءه. أعتقد بأن ذلك الأمر يعتبر تقدماً في هذا الشأن غير أن ما يفوق ذلك أهمية هو أن نفهم بأنه ليس من واجبنا فقط أن ندفع ما يتوجب علينا من مستحقات هو أن نحترم الأخلاق السياسة بل المطلوب هو توفير المال والإمكانات المادية، وكوننا نساء يتعين علينا أن نكون مستعدات لإستثمار الجهود من أجل الوصول إلى الحكم وتولي المراكز من الواجب إذاً التمسك بهذا الميل والعمل على الإستمرار به.

كاترين ناي: هل أنّ السلطة الممنوحة للسيّدة كليتون التي تبدو مهمة وحتى مهيمنة في الوقت الذي لم تفز فيه بالإنتخابات، تخدم أو لا تخدم القضية السياسية للنساء.

هازل أوليري: سأقول بأن السيّدة كليتون تضفي على الرئاسة طابع التوازن والتحدي، وهذا الأمر لم يكن مشتركاً مع زوجات الرؤساء السابقين. إنني أشير بشكل خاص إلى روزالين كارتر التي لعبت الدور عينه غير أن الصحافة لم تكن واعية لهذا الدور. لقد حددت السيّدة كليتون مشروعاً يتعلق بالسياسة الصحية على المستوى القومي وهذا المشروع أثار إعجاب عدد كبير من الناس ولكن بالنسبة لكل الذين يشهدون على ذكائها ويعرفون مدى إرتباطها بأهمية هذه المسألة يقرون بأن هذا المشروع هو طبيعي جداً وعادل. أعتقد أنه بمرور الزمن سندرك بأنها ساعدت فعلاً قضية النساء كما أنها ضاعفت من فعالية الرئيس لأن عملها كان مجدياً. ويعود سبب وجودها بين المستشارين الكبار للرئيس إلى كفاءتها الفكرية.

كاترين ناي: السيّدة بوردارا (Bur Dara) ما هو مسارك الشخصي ومنذ متى تناضلين وما هو تاريخك في العالم السياسي الذي نراه إنطلاقاً من فرنسا قليل الإهتمام تقريباً بقضية النساء؟.

كاليوبي بوردارا: أنا يونانية الأصل وأشغل حالياً وظيفة نائبة لوزير الثقافة وأستطيع القول بأنني بدأت مهنتي السياسية في عمر الشباب، وأنا أنتمي إلى جيل

صدم بالدكتاتورية وأننا بدأنا نتوجه إلى السياسة رجال ونساء بعد هذه المرحلة.
وأثناء الدكتاتورية أنهيت دراستي في كلية الحقوق في أثينا ثم ذهبت إلى باريس حيث قمت بدراسة التاريخ والقانون الروماني والبيزنطي واليوناني وبعد إنتهاء الدكتاتورية عدت إلى بلدي وبدأت أشارك في الحياة السياسية وتسلمت وظيفة Script في حزب الديمقراطية الجديدة الذي هو الحزب اليوناني الليبرالي. ثم دخلت إلى الجامعة برتبة معيدة وارتقيت بعد ذلك إلى رتبة أستاذة كما كنت أمارس مهنة المحاماة في أثينا. وفي نفس الوقت عملت داخل حزبي في قسم الشؤون النسائية ثم في قسم التنظيم الحزبي. وبعد ذلك شاركت في إطار فريق عمل يختص بالتربية والعدالة. وفزت في الإنتخابات البرلمانية في حزيران عام 1989 ثم في تشرين الثاني من نفس السنة (لقد كان هناك جولتان للانتخابات) وفي عام 1990 أعيد إنتخابي وعدت إلى البرلمان، يجب عليك ان تعلمي أنه إستناداً للعادة يتمّ إختيار أعضاء الحكومة من بين أعضاء البرلمان. وبكل تأكيد، هناك بعض الإستثناءات غير أن القاعدة الثابتة تقضي أولاً بالفوز بالإنتخابات ثم يتم التعيين في الحكومة. ويوجد خمس نساء في الحكومة الحالية هناك وزيرتان منهن: وزيرة العدل ووزيرة الحضارة والثقافة والعلوم والثلاث الباقيات نائبات لوزراء (الشؤون الخارجية والحضارة والشؤون الإجتماعية). وفيما يتعلق بي لقد عينت في البداية وزيرة للتربية الوطنية ثم وزيرة للثقافة في كانون الأول 1992.

ما أريد أن أضفيه هنا هو أن اليونان وبعد الدكتاتورية شهد إنطلاقة للنساء نحو السياسة. في حين أن عدد النساء كان ضئيلاً في فترة الدكتاتورية ـ هناك إمرأة أو أمرأتان في البرلمان ويوجد إمرأة فقط معيّنة في الحكومة ـ وخلال السنوات التي عقبت الدكتاتورية كانت توجد إمرأة وزيرة في كل حكومة يونانية في الوقت الحاضر يوجد 4٪ من النساء المنتخبات في البرلمان وهذه نسبة ضئيلة. وكما سبق وقلت لك بأن عدد النساء في الحكومة هو خمسة أعضاء يعني ذلك نسبة 10 إلى 11% من أعضاء الحكومة.

أتمنى أن تكون هناك زيادة في المستقبل وذلك لأن الحركات النسائية تبدو نشيطة جداً في اليونان. وبكل تأكيد نعمل كل ما بوسعنا لتأمين مرشحات من

النساء في الأحزاب. بيد أن أغلبية هؤلاء المرشحات كانت وما تزال على اللوائح المعدة للإنتخابات البلدية. تجدر الإشارة إلى أن عدد النساء الفائزات في الإنتخابات البلدية هو أكثر بكثير من عددهن في الإنتخابات التشريعية.

كاترين ناي: السيدة دياز پالاسيوس (Dias Palacios) تشغلين منصباً وزارياً لا يسلّم للنساء إلاّ نادراً. وبشكل عام تستلم المرأة منصباً في الشؤون الإجتماعية وأحياناً في وزارة العدل وفي الشؤون الثقافية. ما هو دورك إذاً في وزارة الداخلية؟.

سوكورو دياز پالاسيوس: أنا نائبة وزير دولة ومسؤولة عن حقل صعب وعن نظام إصلاح السجون وعن العمل إلى جانب القاصرين والحماية المدنية التي يجب أن تتنبأ وأن تنسق أعمال الحكومة المكسيكية في حالة الكوارث وأن تؤمن حماية الشعب. كل هذا يختصر وظيفتي الخاصة.

في بداية الأمر مارست الصحافة. كنت المديرة الأولى لصحيفة وطنية في المكسيك. ثم دخلت إلى مجلس الشيوخ وكان آنذاك مكوناً من نسبة 14% من النساء. ثم انتخبت بعد ذلك نائبة فيدرالية ورئيسة لمجلس النواب في المكسيك. وهذا يعني بأنني كنت رئيسة للأغلبية النيابية وفي فترة قصيرة من حياتي كلفني الرئيس كارلوس ساليناس دو غورتاري (Carlos Salinas Gortari) لمتابعة المفاوضات بالنيابة عن المجلس الإستشاري في موضوع معاهدة التجارة الحرة. وهذا الأمر كان يقضي بالقيام بعمل التنسيق السياسي الذي كان يسمح بالتماسك في وجهات النظر وفي مصالح المشاريع والنقابات والتعليم والزراعة في البلد.

إن مشاركة النساء في السلطة السياسية هي حديثة نسبياً. لقد حصلت المرأة على حق التصويت عام 1953. ومنذ تلك الفترة لقد حدث بعض التقدم. حالياً تمثل النساء 10% من مجلس الشيوخ في حين أنه في مجلس النواب كانت تتراوح نسبة تمثيل النساء في السنوات الخمس عشرة ما بين 8و٪ 12. ويوجد في الحكومة وزيرة دولة وأربعة نائبات ووزراء دولة في الشؤون الخارجية وفي الداخلية وفي وزارة العمل وفي وزارة الصحة.

وفي موضوع المشاركة الإجتماعية والتطور. نشير إلى بعض أحداث جديرة بالتسجيل على سبيل المثال تعتبر نقابة المعلمين هي النقابة الأكثر عدداً، فتضم 800 000 شخص كما أن 70% من هذه النقابة مكونة من النساء ومنذ سنتين وللمرة الأولى توجد إمرأة على رأس هذه النقابة.

إنّ الأسباب التي تقف وراء تكليفي الحالي في وزارة الداخلية تنقسم إلى ثلاثة أنواع وتنتمي جميعها إلى مواضيع موجودة في سلم الأولويات في العمل السياسي. لقد ساهمت المرأة كثيراً بادخالها إلى الحياة السياسية المعاصرة. السبب الأول: لقد راهنت على التطور الديمقراطي في بلدي وأصبحت مقتنعة بأن الديمقراطية هي واقع رغم أنها غير مكتملة في كل بقاع العالم. إن كل الأنظمة الدكتاتورية، مهما كان وجهها، ترغب في إقصائها وإن النساء هن دائماً الضحية الأولى بالطبع.

والسبب الثاني: لقد ناضلتُ من أجل قضية حقوق الإنسان ومنذ بعض السنوات أنا عضو في لجنة الدفاع ضد التعذيب في الأمم المتحدة وأعتقد بأن هذا الأمر كان الدافع لإختياري في المنصب الذي أشغله الآن.

السبب الثالث: أعتقد بأن سبب التزامي في العمل العام يعود إلى الشعور الإخلاقي في ممارسة السلطة وهذا برأيي جدير بالإهتمام وذلك حين يكون المقصود معالجة مسألة في غاية الدقة وهذه المسألة هي تحسين واصلاح السجون في بلدي.

كاترين ناي: السيدة آزيفيدو أنت وزيرة دولة للعدل في البرتغال ما هي الأعمال التي تقومين بها في وزارة لا تخلو من المخاطر؟ في فرنسا نقول عنها بأنها وزارة خطرة؛ هل الأمر سهل في البرتغال؟

ادواردا آزيفيدو: بالفعل، أنا واحدة من أصل خمس نساء يتواجدن في حكومة مؤلفة من70 عضواً. غير أن النساء استبعدن عن تسلم الحقائب الوزارية. ومنذ الثورة وعلى تعاقب الحكومات تسلمت فقط إمرأتان شؤوناً وزارية إحداهما

احتلت منصب الوزارء والثانية منصب وزيرة والمرأة احتلت منصب رئيس الوزارء بقيت في السلطة مدة ستة أشهر على أساس مبادرة رئاسية تهدف للتحضير لإنتخابات تشريعية. رغم أن مجلس الوزراء، كما يشير هذا الأسم، مكون من وزراء موجودين فيه بسلطة القانون، فإنني أشارك فيه من وقت لآخر وأشعر أحياناً ببعض العزلة. أخاطب زملائي أولاً خلال الدقائق الخمس الأولى وأشرح لهم كيف ارتديت ثيابي وكيف سرحت شعري. وبعد ذلك أبدأ بالكلام جدياً.

لقد أصبح وضع البرتغال أفضل مما كان عليه قبلاً لأننا كنا قد عشنا حالة الدكتاتورية، والكل يعلم ذلك، وخلال فترة العشر سنوات المنصرمة من عمر الديمقراطية تحسن وضع النساء وبشكل حقيقي. ولكن ما أستطيع قوله بأن هذا الوضع هو جيد من الناحية النظرية، لأن الحصيلة لم تكن إيجابية على صعيد العمل. ورغم أن هناك مساواة في الحقوق بين النساء والرجال على المستوى الدستوري وفي القوانين العادية، ما تزال تمارس أنواع مختلفة من التمييز.

أنا الآن موجودة في وزارة العدل وبذلك أكون المرأة الأولى في هذا المنصب وبالتحديد أنا منشغلة الآن بإصلاح التشريع الإقتصادي وبسجلات كتّاب العدل وبتحرير مخصصاته. كما تم تكليفي بالتنسيق بين المسائل القومية التي تتناول أتفاقات ماسترخت(mastricht) وبشكل واضح أشارك أيضاً في الإعداد للتشريع على المستوى المسمى أفقي. ومن جهة ثانية أهتم بمسائل بالإرهاب وبالمخدرات، وبشكل أصح، بالتحقيقات الإجرامية وبما نسميه عندنا بالشرطة القضائية. وإذا كنت قد عيّنت من قبل رئيس الوزارء إن ذلك يعود إلى تاريخي وإلى تخصصي بالقانون، فيما مضى كنت أستاذه جامعية. وساهمت في لجان الخصخصة(Privatisation) والإصلاح الضريبي. وما أريد أن أبيّنه أنني قد درجت على العادة ومنذ إجازتي بأن أعمل في ميادين تخص الرجال في البرتغال بشكل تقليدي. وما أستطيع أن أقوله أيضاً أنني لم أشعر يوماً بالتمييز. بيد أن ذلك لا يعني أنني لم أرَ التمييز، وأني لا أربطه بمسألة النمو أو بمقدرة وصول النساء إلى المكتسبات الثقافية والثروات المادية. إن مسألة النمو هي مسألة تتعلق مباشرة

بتأكيد حق النساء على مستوى القرارات سواء أكانت قرارات سياسية ـ وهذا ما يدور البحث عنه هنا ـ أو قرارات إقتصادية وهذا أيضاً جدير بالإحترام.

أعتقد أن النساء الموجودات في السلطة يواجهن مسؤوليتين. مسؤولية تجاه المواطنين الذين أدلوا بأصواتهم لنا وذلك لأننا كنا نملك برنامجاً سعينا لتحقيقه. كما أن هناك مسؤولية إزاء عالم خاص هو عالم النساء لأنه في حال كان آداؤنا ملائماً يعني ذلك أننا نساهم في فتح الباب، وبالمقابل في حال كان آداؤنا رديئاً نمنح الرجال السياسيين الذين هم مكلفون بالإختيار سبباً لكي لا نفتح هذا الباب وحتى سبباً لكي نغلقه. هذا ما قد يحصل. لكنني أعتقد أن الاتجاه حالياً يسير نحو الإنفتاح. وبالفعل وإذا ما أرادت البرامج السياسية أن تكون مقبولة يتحتم عليها أن تعبر عن طموحات النساء لأنهن يشكلن الجزء المهم والأغلبية في المجتمع. وزيادة على ذلك، حين يحضرّ السياسيون الإنتخابات فإنهم يتوجهون إلى أصوات النساء. وبالتالي يتعيَّن عليهم في مقابل ذلك مكافأة النساء اللواتي صوتن لهم: أعتقد أن هذا الأمر يتفق عليه كل الناس في المجتمع ويجب القيام به.

بيد أن كل إمرأة تبحث عن النجاح يُنظر إليها دائماً على أساس أنها طموحة بعض الشيء وأحياناً يظن بعض الرجال السياسيين بأن هناك خطراً بسبب وجود المنافسة. وهذا ما أشعر به في الحكومة البرتغالية، غير أن هذا الأمر لا يمنعني من تحقيق التضامن مع زملائي. وفي مرحلة صعبة كالمرحلة الحالية يجب علينا أن نشجع هذا التضامن.

كاترين ناي: السيدة بجريغارد (Bjerregard) لقد شغلت منصب وزيرة للتربية وللشؤون الإجتماعية في الدانمارك وأنتِ الآن نائبة في البرلمان، يمكنك أن تحدثي عن مسارك الشخصي وعن الدور الذي تلعبه النساء الدانماركيات في السياسة.

ريت بجريغارد: في البداية سأقدم لك بعض الأرقام حول الواقع في الدانمارك أثناء الانتخابات الأخيرة التي أجريت عام1990 تم إنتخاب59 إمرأة من أصل169، ذلك يعني أن هناك نسبة33% من النساء في البرلمان إنها النسبة الأكثر

إرتفاعاً التي لم نحصل عليها من قبل وانعكست صورة هذا التقدم في الحكومة التي ينتمي أغلب أعضاؤها إلى حزبنا: الحزب الإجتماعي الديمقراطي وإلى ثلاثة أحزاب على قدر قليل من الأهمية ومن أصل24 وزيراً يوجد سبع نساء أي ما نسبته29%. وما يجب أن أضيفه إنه من المستحيل أن تتشكل حكومة في الدانمارك من دون نساء. ليس لدينا نائبات لوزراء من أي نوع كان. وبالتالي من غير الممكن أن نخصص مواقع ثانوية لنساء كما هو الحال في دول مختلفة. وفي بلد كالدانمارك تلتزم الحكومة بتوزيع المسؤوليات بين الرجال والنساء على قدم المساواة.

وتعتبر الدانمارك البلد الأكثر تمثيلاً للنساء في البرلمان وفي الحكومة. وتبرهن التجربة الدانيماركية على أن غالبية النساء تعمل خارج منازلها. إن أولئك النساء هن بحاجة لحياة مستقلة كي يتمكن من التحرك بحرية في المعترك السياسي لذلك يتعين علينا أن نقدم لهن المساعدة.

وفيما يتعلق بمساري الشخصي لقد انتخبت للمرة الأولى في البرلمان عام1971 أي منذ اكثر من عشرين عاماً. ثم أعيد انتخابي لعدة مرات.

أريد أن أتحدث عن بعض التجارب السلبية والإيجابية التي يمكن أن تنتج عن وجود إمراة في السلطة إن تلك التجارب تخصني شخصياً.

في بداية الأمر لقد تمّ تسليط الأضواء علينا وهذا أمر مستحسن. من اليسير أن تظهر إمرأة في وسائل الإعلام وفي التلفزيون وفي الصحف على شكل صور كبيرة تكون متعة للناظر. بيد أن الثمن الذي ندفعه يكون باهظاً لأن كل الناس تهتم بحياتنا الشخصية، لدرجة أن حدثاً غير جدير بالإهتمام يكتب في العناوين الكبرى وفي الصفحات الأولى في الصحف. أعتقد أن ما هو صحيح بالنسبة للنساء في البلاد الاسكندينافية حيث أنهن موجودات بكثرة في المواقع السياسية ينطبق أيضاً على النساء في الدول المختلفة. لقد شغلت منصب وزيرة للتربية لمدة خمسة

أعوام ثم وزيرة للشؤون الإجتماعية، وبعد ذلك إنتقل الحزب الذي أنتمي إليه إلى المعارضة. في خلال تلك الفترة تسلمت رئاسة تكتل برلماني. وعندما عاد الحزب واستلم السلطة طُلب مني أن أكون وزيرة للنقل في الحكومة الجديدة ولكن رفضت هذا المنصب بسبب إهتمامي الدائم بالشؤون الخارجية وفضلت أن أبقى في البرلمان. ولهذا السبب أنا لست الآن عضواً في الحكومة الحالية. ما يجب أن أعتقده هو أن النساء غير ملزمات بقبول أي شيء كي يصلن إلى الحكم وأن يكون لديهن الأختيار للتعبير عن رغباتهن وعن العمل في كل ما يثير اهتمامهن.

كاترين ناي: عندما ننظر إلى بلاد المغرب يراودنا القول بأن تونس هي البلد حيث تحترم حقوق النساء إن ذلك يشكل رهاناً عظيماً لأن هذه الحقوق هي مهددة بسبب مخاطر الأصولية. السيدة غيدّانا بما إنك كنت وزيرة لشؤون المرأة في تونس قولي لنا ماذا تفعلين، وما بوسعك فعله كي لا يتم الغاؤها؟

نبيهة غيدّانا: قبل أن أجيب مباشرة على سؤالك أريد أن أقول أنه في تاريخنا لم أر أبداً نساء وزيرات ومسؤولين عن حكومات مجتمعين إنه من الأهمية بمكان وبرأيي أن نسعى إلى إقامة نوع من التوافق بيننا وإن نعمل على المستويات الدولية كي نغير هذا النظام العالمي الذي يسيطر عليه الرجال بشكل مأساوي.

منذ وقت قريب وعندما كنت عائدة من سفر رسمي إلى بلد في أميركا الشمالية إستدعيت إلى المطار لإتمام الإجراءات الجمركية. فإصطحبت معي موظفاً وسفيراً. ومن الغريب في الأمر أن هذين الرجلين دخلا من الباب الرسمي بينما دخلت أنا من باب آخر، لأن أحداً لم يتخيل بأن إمرأة قد تكون في منصب وزيرة.

وهكذا يتعيّن علينا أن نستفيد من هذا التضامن كي نفكر في التدخل في مسألة النساء التي لم تندرج أبداً في المسارات الكبرى للأمم المتحدة. أعتقد أن كل ما هو مشترك لدينا يكمن في الإنتماء إلى منظمات الأمم المتحدة وإلى إتفاقية حقوق الإنسان وإلى اتفاقية حقوق المرأة. لقد حان الوقت لنقوم بالتداول بيننا نحن النساء المسؤولات في الحكومات كي نحث بلداننا على أخذ قرارات اكثر

فأكثر على مستوى الأمم المتحدة وأن يعتمد نظام الكوتا أو أي نظام يفرض التساوي بالتمثيل وفق أي إعتبار. أسمحي لي أن أتحدث عن نفسي كوني إمراة تونسية إستفدت من محيط خاص في بلدي تونس.

بالفعل لقد طرحت إشكالية المرأة والإسلام منذ100 عام وكان الجامع الكبير الزيتونة ملتقى العلماء المسلمين الذين كانوا يبحثون عن أصول هذا الدين وعن نظرته إلى حقوق النساء والرجال.

وفي عام1936 تم إنشاء الجمعية النسائية المسلمة الأولى من نوعها في ظل الإحتلال وكانت تدعو هذه الجمعية إلى مساواة الحقوق بين الرجال والنساء وكان يساندها في ذلك العلماء المسلمون، وتركزت كتابات هذه الجمعية حول الإسلام والمرأة. ثم منع الإحتلال نشاط هذه الجمعية. ولكن في عام1956 وأثناء الإستقلال إستفاد بورقيبه، الذي كان آنذاك أول رئيس، من هذه الكتابات وهذه الشروحات التي كانت جميعها تبرهن على عدم وجود التناقض بين استقلالية المرأة والدين الإسلامي والآيات القرآنية.

وبعد مرور أربعة أشهر على الإستقلال تمكن الرئيس بورقيبه من نشر قانون ألغى بموجبه تعدد الزوجات وطرد المرأة ضمن نطاق الزواج والطلاق ولم يكن هذا القانون مناقضاً للدين الإسلامي كما أعتبر عام1956 تاريخاً لتشريع الإجهاض.

لنأخذ الآن مثال تعدد الزوجات. يوجد هناك ثلاث آيات قرآنية. تقول الآية الأولى «يمكنكم الزواج من أربع نساء» بإستطاعتنا تفسير هذه الآية إستناداً إلى الحقبة التاريخية التي سبقت الإسلام حيث كان يسمح بالزواج من عدة نساء إذاً حددت هذه الآية العدد. وتقول الآية الثانية: «ولكن يتعين عليكم أن تعدلوا بينهن» وتضيف الآية الثالثة «ولن تعدلوا». لقد منعنا تعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية بناء على مضمون الآية الثالثة. ولسوء الحظ ان أية قراءة مختصرة للإسلام تجعلنا نعتقد أن هذا الدين يظلم المرأة.

قد يقال لي الآن إن هناك خطراً أصولياً حقيقياً في حال أن هذه الحقوق

الإستثنائية أصبحت مهددة.

لقد عبرت النساء عن قلقها أمام الرئيس الحالي بن علي منذ أن اعتلى سدة الحكم وكان جواب الرئيس قاطعاً: «ينبغي عليكن تنظيم الصفوف للدفاع عن الحقوق المكتسبة منذ35 عاماً».

تجدر الإشارة إلى أن الشعب التونسي مكوّن من 60% من الشباب وعمر هؤلاء لا يتجاوز الثلاثين عاماً. وبالتالي لن يراودنا الشك بأن هؤلاء الأشخاص الذين ولدوا في مناخ الحرية وفي الاستقلال مستعدون للتنازل عن هذه الحقوق. وبعد ذلك أعادت الحركات النسائية بناء صفوفها وأصبح لديها عشر جمعيات بدلاً من واحدة. ولدينا بشكل خاص منظمات مهنية على سبيل المثال التجمع الذي يمثل النساء العاملات، إتحاد النساء المقاولات اتحاد النساء المزارعات (الذي يدافع عن 350000 عاملة في الزراعة) كما يوجد أيضاً بكل تأكيد منظمات سياسية وعلمية وخلاف ذلك. وهكذا نجد أن المنظمات غير الحكومية أصبحت متعددة منذ التهديد الأصولي. لقد أدركت النساء التونسيات أنهن ملزمات بالدفاع عن الحقوق المكتسبة.

زيادة على ذلك، تدخلت الحكومة من جديد وقامت ببعض التغييرات في قانون الأحوال الشخصية كانت توجد بعض المواد بشكل غير منسجم مع المساواة التامة وعام1992 طلب الرئيس بن علي تشكيل لجنة متعددة الأطراف وكانت تضم تلك اللجنة ممثلين عن الدين كي يكون هناك توافق مع الدين الإسلامي وبالتالي يصبح بالإمكان تطوير فكرة المساواة بين الحقوق. لقد تابعت هذه اللجنة عملها لمدة ستة أشهر وقدمت تقريراً إلى رئيس الجمهورية وتمت مناقشة هذا التقرير وبعد ذلك تم تصديقه، تجدر الملاحظة إلى أن هناك إصلاحاً جديداً أخذ طريقه إلى مجلس النواب يتضمن هذا الإصلاح الجديد بعض الأموز التي بقيت عالقة مثل خضوع الزوجة وواجبها نحو زوجها. لقد أدخلنا مفهوم التقاسم العائلي وطورنا تشريع الطلاق لمصلحة النساء وإعتمدنا رصيداً لإعالة النساء المطلقات كما تمّ الإلتزام بفكرة وجود إمرأتين في مجلس القضاء. كما أنه أصبح لدينا الكثير من

المجالس حيث تعتمد فكرة توزيع الحصص ومشاركة النساء وحالياً توجد إمرأة في منصب الأمين العام في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي كما يوجد في كل منطقة أمرأة مسؤولة في المرتبة الثانية.

بوسعنا القول إن مشاركة النساء في الحياة السياسية أصبحت مقبولة غير أن العقليات لم تتطور. وفيما يتعلق بالسياسة أعتقد أن السلطة لا يمكن تقاسمها حين يوجد أشخاص ـ وبالأحرى نساء ـ يريدون تولي السلطة، ليس هناك رغبة في التنازل عنها. أظن أن هذا الأمر مطروح على الساحة الدولية.

كاترين ناي: في الوقت الذي يدور نقاشنا في فرنسا، يتعيّن علينا أن نقول وبكل أسف، أن هذا البلد هو الأقل تمثيلاً للنساء في الحكومة وفي مجلس النواب على صعيد مجموعة الدول الأوروبية. السيّدة كاترين تاسكا بما أنك ستتحدثين عن إشتراكك في الحكومة وعن تجربتك فيها، هل بوسعك أن تشرحي إلى الوزيرات الموجودات معنا لماذا النساء في فرنسا لا يشاركن كثيراً في السياسة؟

كاترين تاسكا: لا أدري إذا كان لدينا الوقت من أجل القيام بمسح شامل للمجتمع الفرنسي. أعتقد أن هذا الامر صحيح على هذا الصعيد بالذات إن المجتمع الفرنسي يبدو بوضوح اكثر محافظة من المجتمعات الأوروبية الأخرى أو من المجتمعات خارج أوروبا.

وبالنسبة لي حاولت التفكير في كل العناصر التي تحضّر المرأة للمشاركة في السلطة السياسية. بكل بساطة سأقدم ثلاث إشارات من دون إعتبارات فردية. غير أنني أعتقد أن هذه العناصر تساهم في إرتقاء المرأة على الصعيد السياسي.

يتحدد مضمون العنصر الأول حين نطلب من النساء أن يكنّ أفضل من الرجال للوصول إلى مرحلة تولي المسؤوليات. وهذا يفترض الحصول على دراسات عالية في أكثر الحالات.

لا يوجد أي مشاركة في السياسة، ولا سيّما على مستوى الحكومة بدون هذه الشروط. يتحتّم علينا أن نستخلص العبرة من هذه الإستراتيجية. من الحكمة أن

نقول إن وجود النساء في السياسة يعني أنهن يشاركن في سياسة التربية التي تبدأ بمحو الأمية إلى تشجيع الفتيات للإنتساب إلى التعليم العالي وفي ظل غياب هذا المشروع الذي يتوقع دخول النساء في السياسة بعدد كبير، قد تعترضنا عقبات جمّة.

العنصر الثاني: وحين تحصل المرأة على الشهادات يتم تكليفها في أغلب الأحيان في حقيبة وزارية تتوافق مع ماضيها المهني أو مع نضالها في نطاق قطاع خاص. إذاً هناك شرط الكفاءة بالنسبة للنساء غير أن هذا الامر ليس ضرورياً بالنسبة للرجال.

وفيما يخصني لقد كرست خمس عشرة سنة من حياتي المهنية قبل أن أتولى المسؤوليات فيما نسميه بشكل واسع بالسياسة الثقافية، ولهذا وجدت نفسي بشكل واضح في البداية في وزارة الإعلام، ثم في وزارة الفرنكوفونية والعلاقات الثقافية الخارجية.

تلك هي خصوصية المتطلبات السياسية. نطلب أشياء كثيرة من النساء ولا نطلب شيئاً من الرجال. إن هذا الأمر يتطابق مع رغبة النساء اللواتي يفضلن أن يكون لديهن تأثير مباشر على الملفات التي تخضع لسلطتهن كما يفضلن الحصول على كفاءة وعلى تجربة مهنية قبل تولي مسؤولية حكومية.

العنصر الثالث: الذي يتوفر في بلدان عديدة ولا سيّما في فرنسا وفي النموذج التونسي: الإدارة السياسية القديرة.

لقد توليت وزارة الإعلام في البداية لأن الرئيس فرنسوا ميتران الذي كان طوال عمله السياسي يساعد النساء في تسلّم المسؤوليات وكان يختار منهن مساعدات له، كلفني بتمثيله في إعادة تنظيم الوسائل السمعية البصرية. كذلك الحال بالنسبة للوضع الخاص لتونس الذي سبق ذكره. تكمن مبادرة الرئيس بورقيبه في إلغاء سلسلة من الأمور الممنوعة. إننا نجد كل هذه الثوابت بشكل عملي في كل مسارات النساء اللواتي يتعاطين السياسة وعلى الأخص في بلدنا.

يمكننا القول إن تولي وظيفة حكومية يبقى إمتيازاً للمجموعات الصغيرة

وأستخلص من هذا الأمر عبرتين:

في البداية يجب على هذا الإمتياز أن يخدم تطور وضع المرأة في السياسة إن كل وزيرة ملزمة الآن وحتى بشكل جزئي بأن تُسمع صوتها كإمراة بأن تتناول مواضيع نسائية على وجه الخصوص وإنطلاقاً من هذه النظرة أريد أن أعبر عن تقديري إلى السيدة سيمون ڤيل التي قامت بعمل مميز كونها وزيرة، وهذا العمل قد أخذ بعداً رمزياً كبيراً. أعتقد أنه يطلب من كل امرأة وزيرة أن يكون لديها هذا الإهتمام.

وأسرد هذه الحادثة عندما كنت وزيرة الإعلام وجهت اهتمامي كثيراً إلى البرامج التلفزيونية التي تتناول أمور الشباب والأطفال. وإعتمدت لهذا الهدف ميزانية خاصة متواضعة بعض الشيء ـ مئة مليون فرنك ـ وذلك من أجل التحضير للبرامج.

إن مسائل الطفولة كانت تثير إهتمامي على المستوى الشخصي والنضالي وبعد الإنتهاء من المؤتمر الصحفي الذي عقدته لهذه المناسبة قدم أحد الصحفيين ورقة فيها الكثير من النقد اللاذع وكتب يقول: «أصبح لدينا وزيرة للإعلام التي هي أم لعائلة وهذا أمر قد يروق لها، وفجأة لقد خصصت اعتماداً للمساعدة في ايجاد برامج للطفولة. ولكن في حال أصبح لدينا وزير شغوف بالرياضة فإنه سيخصص إعتماداً لبث البرامج الرياضية».

أعتقد بأن تلك الحادثة توضح أموراً كثيرة لكن ردة الفعل عند هذا الصحافي كانت غاية الحماقة لأن المقصود هنا ليس الإمتياز بكل تأكيد. إن برامج الشباب يجب أن تعني مجمل أعضاء الحكومة فأما بالنسبة للوظيفة التي أشغلها أعتبر أنه من المسؤولية أن أعمل في هذا الاتجاه.

ومع ذلك إن هذا الإمتياز ليس كافياً وإذا كان مسارنا الفردي على جانب من الأهمية ـ لأن هذا المسار له قيمة رمزية ويشجع النساء على النضال في كل القطاعات المختلفة ـ لكنه يبقى دون المستوى المطلوب، ولهذا السبب وفي خلال

الأيام التي كان يجري فيها التفكير أعتقد أنه من المهم أن نصل إلى أعمال تسمح بالمشاركة السياسية للنساء، ليس على أساس إضافة «الإمتيازات» ومسارات خاصة ونموذجية وإستثنائية بل من خلال طريقة توصلنا إلى موقع يكون فيه عدد كبير من النساء.

وفي الختام أستعرض هدفاً قد يكون محركاً للنقاش أو قد يكون غائباً عن الحوار السياسي. يكمن هذا الهدف في مبدأ الإختلاط في المجتمع، في السياسة وفي الحكومة وأيضاً في مكان آخر.

لقد أصبحت الآن مقتنعة وخاصة حين نأخذ بعين الإعتبار المشاكل المعقدة في المجتمع التي تطرح في كل بقاع العالم وإستناداً لكل الخيارات، بأن هدف الإختلاط في كل مستويات المسؤوليات صار مهماً وملحاً. ربما عندما نتحدث عن هذا الإختلاط يمكننا أن نجبر الرجال ـ وزملائي الوزراء في الحكومة ـ على تقاسم الحكم. لن توجد أية حلول جديدة من دون مشاركة قوية لنصف الإنسانية التي تمثلها النساء. يبقى الآن أن نعرف الطريقة التي من خلالها نصل إلى هذا الأمر، بيد أنني أستعرض هذا الموضوع وأعتبر أن هذا الإقتراح يبدو لي أنه يلاقي القبول من الأجيال الهرمة وبشكل خاص من الجيل الجديد. إن هذا الإقتراح قد طرح في عمل مشترك ـ من خلال الإختلاط بين الرجال والنساء ـ ومن خلال التضامن في الكشف عن الحلول. مع الإشارة إلى أنه ليس هناك أي تهديدٍ بإقصاء الرجال عن الحكم.

كاترين ناي: السيدة جوغيغان كينّ أنت تشغلين منصب وزير العدل في ايرلندا. ما هو مسارك السياسي؟ كم حقيبة وزارية تسلمت؟ وما هو الدور الذي تقومين به حالياً؟.

السيدة جوغيغان كين: بدأت مهنتي كمدرسة، إنتخبت عام 1975 في البرلمان للمرة الأولى وبعد ذلك تكرر إنتخابي سبع مرات. لدينا في إيرلندا نظام برلماني مختلف عن باقي أوروبا فهو لا يقوم على اللوائح بل يوجد عدة دوائر تضم عدة مقاعد ويتم إنتخابنا على أساس التمثيل النسبي. وأنا أمثل دائرة تتسع لخمسة

مقاعد في غرب البلاد.

وحتى عام 1979 كنت وزيرة دولة للصناعة وللتجارة وبشكل خاص كنت مسؤولة عن شؤون المستهلكين وبعد ذلك عينت في الحكومة حتى عام 1981 (كنت أول إمرأة تأخذ مكاناً منذ تأسيس دولة إيرلندا) كما كنت مسؤولة عن الإنماء الصناعي والشؤون اللغوية في بلدي حيث يتكلم شعبنا اللغة الإيرلندية. وفي عام 1991 أصبحت وزيرة دولة للتربية وللشباب والرياضة ومن عام 1987 إلى عام 1991 كنت وزيرة دولة في مكتب رئيس الوزراء وكنت مكلفة بالشؤون الأوروبية.

لقد كنت أيضاً عضواً مشاكساً في البرلمان كما كنت على خلاف مع الأغلبية بالنسبة للسياسة الإجتماعية.

وفي عام 1991 طردني رئيس الوزراء لأني صوت ضده كونه رئيساً للحزب الذي أنتمي إليه وكان هذا الأخير رئيساً للحزب منذ عشر سنوات كنت أعتقد أنه قد حان الوقت ليسلك هذا الحزب إتجاهاً جديداً. وبما أن رئيس هذا الحزب لم يفكر بالإستقالة كنت من بين إثني وعشرين شخصاً صوتوا ضد هذا الأخير.

وفي شباط عام 1992 إستقال رئيس الحزب وتم تعيين مسؤول جديد ثم أصبح هذا الأخير رئيساً للوزراء وعينت وزيرة للنقل الجوي وللسياحة وللملاحة البحرية وللإتصالات البريدية واللاسلكية. وفي شباط عام 1993 وحين تم تأليف حكومة جديدة أصبحت وزيرة للعدل.

إنني أوافق تماماً على ما قالته السيدة هازل أوليري بخصوص موضوع وصولها إلى منصب وزيرة دولة لشؤون الطاقة في الإدارة الاميركية. وبالفعل إن وزارة العدل في إيرلندا كما في غالبية دول المجموعة الأوروبية تشتهر عادة بالطابع السري والمحافظة وتكون غالباً حكراً على الرجال لقد كنت أول إمرأة تولت وزارة العدل. هناك اذاً نفحة هواء منعشة.

واستناداً الى وظيفتي فأنا مسؤولة عن الشرطة وعن إصلاح القانون الجنائي وعن المحاكم والقضاء وعن إحترام النظام وعن شؤون الهجرة واللاجئين - وبسبب

الصعوبات التي تجتازها إيرلندا ـ وخاصة في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد ـ فأنا أتعاون مع إمرأة أخرى ونحضر معاً المؤتمر البريطاني الإيرلندي من أجل مناقشة الوضع في إيرلندا الشمالية والمسائل التي تتعلق به. ومن عام 1982 إلى عام 1987 وفي الوقت الذي كان فيه حزبنا في المعارضة أصبحت رئيسة لأول لجنة لحقوق الرجال والنساء. وبعد ذلك بدأنا نعمل في حقل التشريع والدعاية والتمييز الجنسي الممارس ضد النساء. وقمنا بتحضير مجموعة من التقارير في البلاد بأكملها وتم وضع هذه التقارير حيز التنفيذ.

وبالنسبة لي لقد عرفت تجربة مشابهة كالتي تحدثت عنها زميلتي البرتغالية وكل الوزيرات قد يعشنها في البرلمان أو الحكومة وبشكل خاص عندما يظهرن على شاشة التلفزيون. بالطبع حين ألتقي بأحد الناس بعد إحدى مداخلاتي في التلفزيون يقول لي إنني كنت رائعة وعلى الفور أطلب منه أن يردد لي ما قلته وفي 59 % من الحالات لا يستطيع أحد الإجابة عن هذا السؤال. وفي المقابل بإمكان هؤلاء الناس وصف الملابس التي ارتديها وإذا كان شعري مصففاً أو عكس ذلك.

في البرلمان الإيرلندي ـ لا أعلم إذا كانت النساء الموجودات هنا يعشن نفس التجربة التي عشنها، يبدو أن الرجال غالباً منهمكون بمعرفة إذا كانت النساء النائبات حاملات أم لا. في عام 1987 كنت حاملاً ثم أرضعت طفلي لمدة ستة أشهر وكان يرافقني عندما أقوم بجولات في دائرتي الانتخابية أو أثناء وجودي في البرلمان أو في الإجتماعات الرسمية. لقد حدث هذا الأمر للمرة الأولى وأتمنى أن يستمر مع النساء اللواتي سيأتين بعدي.

وفيما يخص تشكيل الحكومة في ايرلندا يتم الإنتخاب أولاً في البرلمان وبعد ذلك يقوم رئيس الوزراء بالتعيين ثم ينتخب البرلمان الأعضاء في الحكومة. وتتألف الحكومة من رئيس للوزراء واربعة عشرة وزيراً ومن ضمنهم إمرأتان (في التربية والعدل) كما تتألف أيضاً من خمسة عشرة وزراء دولة يوجد بين هؤلاء ثلاث نساء (إحداهن مسؤولة للشؤون الإجتماعية والثانية للعمل والثالثة في مكتب رئيس الوزراء).

أشارك حالياً في موضوع كثر فيه الجدل: اللواطية، لقد وافق زملائي في الحكومة على نشر مرسوم سيدخل في التشريع قبل تموز عام 1993 وينزع عن اللواطية، صفة الجريمة. إن العمر الذي سيوافق عليه الراشد لكي يقوم بالعلاقات الجنسية مع النساء هو نفسه المسموح به لممارسة اللواطية يتحدد هذا العمر بـ سبعة عشرة عاماً. أعتقد بأنها خطوة إلى الأمام ولم يكن باستطاعتنا القيام بها قبل خمس أو ست سنوات ستبقى اللواطية موضوع خلاف في البلاد. غير أن البرلمان سيوافق على هذا القانون ويغمرني شعور بالفخر بأن تقوم إمرأة وزيرة للعدل بإنجاز هذا التقدم، وفي المقابل تقع مسألة الإجتهاد من على عاتق وزارة الصحة وأجرينا منذ وقت قصير إستفتاء دستورياً حول هذا الموضوع. ويحضر وزير الصحة مقترحات ستقوم الحكومة بمناقشتها ويعود الأمر لهذه الحكومة لأجل إخضاعها إلى البرلمان.

لقد قلت لكن بأننا كنا امرأتين في الحكومة وهذا عدد قليل غير أنه بداية لحركة مستقبلية لدينا الآن مئة وستة وستون عضواً في البرلمان من بينهم عشرون إمرأة وبذلك نكون قد حصلنا على اكبر مجموعة من النساء لا عهد لنا بها من قبل. إن أولئك النساء يمثلن كل التيارات السياسية في البلاد.

سأروي لكن هذه الحكاية القصيرة أثناء ندوة حديثة عقدت في التلفزيون واستمع الينا عدد كبير من النساء، لقد جرى حوار مع كل النساء المنتخبات للمرة الإولى وفي نهاية البرنامج طرح أحد المستمعين السؤال التالي: «من يهتم بأطفالنا عندما تمارسن السياسة وعندما تظهرن على شاشة التلفزيون» قد يظن المشاهدون بأننا نشغل وظائف مهمة جداً، غير أن هؤلاء الناس لا يطرحون هذا السؤال على الوزراء في أي بلد من بلدان العالم.

وفي ما يخص التقدّم الحاصل، يوجد الآن إمرأة في رئاسة البلد. ونحن فخورات برئيستنا السيدة ماري روبنسون التي بذلت جهداً كبيراً بالنسبة للنساء على الصعيد العالمي، منذ أن تسلمت سدة الرئاسة فهي أول رئيسة تقوم بزيارة إلى الصومال: كما أنها قصدت الأمم المتحدة ولفتت أنظار العالم إلى الوضع في هذا

البلد. فنحن نشعر بالإعتزاز عندما نعلم بأن إمرأة استطاعت أن تنجح في هذا العمل.

كاترين ناي: السيدة شولاميت الوني، السيدة حنان عشراوي، أعتقد الآن بأنكما أصبحتما مشهورتين بين الناس، في الوقت الذي يشهد الشرق الأوسط أزمة صعبة حيث ما يزال حل هذه الأزمة متعثراً نريد أن نعرف إذا كان للنساء من دور يقمن به. هل تعتقدان على سبيل المثال بأنه لو كان هناك عدد كبير من النساء في الحكومة الإسرائيلية هل تجد هذه المسألة حلاً سريعاً؟ هل تتمنيان بأن يزداد عددكن؟ هل هذا الأمر ممكن؟.

أفضل بأن يدور النقاش حول هذا الموضوع وأطلب من كل واحدة منكما أن تتحدّث عن مسارها الشخصي.

حنان عشراوي: سأقول ببساطة بأنني أنتمي لحركة ظهرت منذ وقت قريب، ووجدت نفسي أمام موقف معقد. من الصعوبة بمكان أن أتحدث عن واقع قاس جداً. فأنا أنتمي إلى الذين يواجهون الصعوبات والتحديات من أجل خلق الدولة ومؤسساتها، ومن أجل إنجاز خطاب سياسي وسلمي في آن واحد، فأنا جزء من ثلث الشعب الفلسطيني الموجود في الأراضي المحتلة. كما تعلمين إن الشعب الفلسطيني يعاني الظلم، فهناك ثلث يعيش في الأراضي المحتلة والثلثان الباقيان يعيشان في المنفى. وكلما نظرنا إلى هذا الواقع نشعر بالألم. بيد أننا نتحمل المسؤولية في المفاوضات من أجل الوصول إلى خلق واقع جديد، ليس فقط بالنسبة لنا، بل لكل المنطقة، إن السيّدة شو لاميت تشاركني الحوار الذي يدور بين شبكة من النساء منذ وقت طويل.

لقد عُقد إجتماع في بروكسل وكان يضّم مجموعة من النساء الفلسطينيات والإسرائيليات. وللمرة الأولى لقد توصلنا إلى إعلان المبادىء وعندما عدنا، استأنفنا العمل داخل مجموعة تنسيق، وباشرنا بإقامة شبكةٍ سياسية من أجل مواصلة الحوار بين النساء، لقد كان هذا الحوار فاعلاً في الجمعيات النسائية إنطلاقاً من القاعدة وأدى إلى عقد تحالفٍ بين التنظيمات النسائية.

ومن أجل القيام بإتصلات مع النساء الإسرائيليات على أساس قاعدة الإعتراف بحق تقرير المصير، لقد أدركنا بأن النساء اللواتي يناضلن من أجل الإعتراف بالمساواة يتحتم عليهن أيضاً الإعتراف بضرورة توجيه هذا النضال ضد كل أشكال الظلم. ومن جهة ثانية إن النساء اللواتي يناضلن من أجل تحقيق المصير يتعيّن عليهن معرفة أن كل أشكال الظلم تنشأ أحياناً من العقلية عينها. ولكي نصل إلى هذا النوع من الخطاب: أن نقول بأن الاحتلال هو شكل بغيض للظلم ولنفي بعض المبادىء. وفي الوقت نفسه نحن النساء الفلسطينيات نشعر بأن مسألة التمييز الجنسي لم يعد هناك من مجال لتأجيلها. فنحن الآن في صدد الحديث عن التحرر الوطني وعن الصراع الذي يحتل المرتبة الأولى. لقد تأخرنا بعض الوقت لكي ندرك بأن المسائل النسائية والمساواة الجنسية هي أيضاً من ضمن الأولويات ويتعين علينا معالجتها في الوقت الذي نعالج فيه التحرر الوطني. ليس بوسعنا أن نقبل بظلم داخلي بانتظار إنتهاء الظلم الخارجي.

أقول بإعتزاز بأننا بدأنا في السبعينات بتشكيل مجموعات متناوبة من النساء من أجل الإهتمام بالنساء الموجودات في مخيمات اللاجئين وفي القرى حيث يجهلن تماماً كل ما له علاقة بالحركة النسائية. لقد شكلنا لجنة تنسيق وحاولنا مواجهة آخر قلعة يستولي عليها الرجال، ذلك يعني القلعة السياسية من خلال وجودنا ودورنا وبإعتبارنا نشاركهم في مسار أخذ القرار لقد كان المقصود القيام بعمل على الصعيدين العام والفردي وانخرطت النساء في هذا العمل وقامت بدور مهم.

كاترين ناي: هل تفكرين الآن بأن النساء قد أصبحن متفاهمات في إطار الحركة الفلسطينية وهل تؤخذ مطالبهن بعين الإعتبار؟.

حنان عشراوي: أجل. لقد حدث تغييرٌ ملموس بالنسبة لموضوع النساء. غير أننا بالطبع مجتمع تقليدي يسيطر عليه الرجال ويتحتم علينا أن نواجه صعوبات كبيرة وتحديات. لقد حاولنا أن نقوم بعملٍ وأن نناضل من أجل تغيير صورة المرأة السلبية. وعندما أصبحت المرأة نشيطة كما هي الآن في حركة الإنتفاضة: حركة

المقاومة الشعبية ضد الإحتلال، أصبحنا نشعر بالخوف بأن النساء يتعرضن للخطر بعد أن كن في منأى عنه. إن أي إمرأة تلتزم في السياسة قد يكون لها وضعية أفضل من والدها او من أخيها، ومرد ذلك إلى الدور الذي يقوم به داخل الحركة المرتبطة بالصراع الوطني يمكننا ان نتناول موضوع الزواج المبكر كوسيلة من أجل حماية الفتيات من الاخطار المحدقة بهن بسبب نشاطات المقاومة السياسية. وحين نحدث تغييراً يتوجب علينا أن نحدّد المخاطر والتحديات. لدينا الآن ثلاث نساء في بعثتنا من أجل مفاوضات السلام - اثنتان في لجنة القيادة وواحدة في البعثة - وفي نفس الوقت علينا أن نعلم بأن الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر كحكومة فلسطينية في المنفى لا تضم أية امرأة. فنحن مستمرون في النضال ونأمل قريباً بأن توجد نساء فلسطينيات داخل الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي اللجنة المركزية كما في المجلس الوطني الفلسطيني.

كاترين ناي: السيدة آلوني إنك تشغلين الآن منصب وزيرة، ما هي صلاحياتك اعتقد أنه قد حصل فيها بعض التبديل.

شولاميت آلوني: إسمحي لي في البداية أن أعرّف نفسي ببعض الكلمات لا أظن بأنه يوجد فعلياً رئيس وزراء يرغب بتعييني وزيرة في حكومة إسرائيلية. بيد أنني أشغل منصب رئيسة الحزب والكل بحاجة إلى التحالف معه، يبدو أنني إمرأة مخيفة. لقد بدأت بالنضال من أجل حقوق الرجال والنساء منذ الخمسينات قبل أن تقوم بيتي فريدن (Betty Frieden) بإصدار كتابها الأول «المرأة المخدوعة»، وقبل أن نتحدّث عن حقوق الرجال والأقليات في بلدي في عام 1968. إن هذا النضال من أجل حقوق الرجال والنساء والأقليات يتم عادة في إطار ديمقراطي. لكن أي بلد لن يكون ديمقراطياً ما دام يحتل بلداً آخر. إن الحزب الذي تسلمت قيادته ليس حزباً نسائياً، فهو يحمل إسم «الحقوق المدنية والسلام». والحال أنه ليس بوسعنا أن نحمل هذا الاسم وان نبقى صامتين ونحن نشكل طرفاً متورطاً في الإحتلال. أما الآن لم يعد الموضوع سياسياً فقط بل أصبح مسألة تخص حقوق الإنسان وإن كان ذلك عند الفلسطينيين أو عندنا نحن بالذات. وكلما وجدنا سجيناً تحت إمرة

حارسٍ نعتقد بأن الاثنين محرومان من الحرية ويلتصق الواحد بالآخر. ومن أجل أن نصل إلى مجتمع تسود فيه التعددية حيث حقوق الرجال مصانة والحرية محترمة ولا يوجد أي إكراه ديني، يجب عليّ أن أقوم بكل قدرتي بتحقيق السلام في منطقتنا وبالإعتراف بتحديد حق الفلسطينيين في السيادة. لا أعتقد بأننا قادرات على الدفاع عن حق النساء ونتجاهل في نفس الوقت حقوق النساء، كما أعتقد بأننا قادرات على الدفاع عن حقوق الرجال وعلى ترك حقوق الذين يناضلون من أجل السيادة والتحرر. يتحتّم علينا إذاً أن نعمل على كل الجبهات في الوقت نفسه.

أنا فخورة بالإنتماء إلى حكومة قررت أن تصل إلى السلام مع جيراننا وأن تعترف بالفلسطينيين ككيان. إنني أعلم بأن هذا الأمر قد يكون صعباً جداً لأن هذين الشعبين الفلسطيني والأسرائيلي عانا أشد المعاناة. يتعين علينا أن نوجد مناخاً من الثقة ومن السلام وأن يكون سلوكنا نحو بعضنا البعض مبنياً على المساواة. إن هذه الطريق تبدو طويلة وشاقة، لكني أرغب أن تكون قصيرة على عكس ما يعتقد البعض.

لقد أقمت حواراً بمشاركة حنان عشراوي ونحن نحاول اليوم إجبار حكوماتنا ومسؤولينا على الوصول إلى إتفاق وإلى تفاهم يكونان لمصلحة الدول والشعوب والأفراد القاطنين في هذه المنطقة. ونحن نأمل بالوصول إلى هذه المرحلة التي تتابع مسيرتها. وبالنسبة إلي، فأنا موجودة في الحكومة ومنشغلة بمسائل الأمن والشؤون التي تعني الفلسطينيين، بل الشؤون الداخلية حيث يتعلق الأمر بكل إمرأةٍ وبكل طفل وبكل جدٍ، وبكل فرد من أفراد الأهل الذي يتوجب عليه أن يفهم الآخر وأن يتقبل وجوده.

وبصفتي إمرأة، لا ترغب الأحزاب الدينية بأن أعلم الأطفال، خشية أن لا أقول إن العالم قد خلق في ستة أيام. وبما أن التطور يقضي بذلك، وبما أنني إمرأة، لم تسلم لي حقيبة التربية والثقافة بل وزارة الإتصالات والعلم والتكنولوجيا والفنون. وأخيراً سأقوم بهذا العمل كما بإستطاعتي أن أقوم بالنشاط الثقافي. أما الآن أشعر بحرية عندما أتحدث عن أشياء أرغب بالكلام عنها. لن اتحدث إذاً عن

الأيام الستة المذكورة في التوراة بل عن الكواكب وعن الوصول إلى القمر وربما عن كواكب أخرى وكيف يمكننا العيش على سطحها دون أن نحمل العواصف إلى بلادنا. لم تعد النساء في المكان ذاته وفقاً للعادة، غير أنهن لسن في المكان المقرر لهن لا أفكر هنا في المراكز الحكومية، بل في حرية النساء.

يوجد في الحكومة إمرأتان وفي البرلمان إحدى عشرة. أما بالنسبة للنساء ما زالت الطريق طويلة أمامهن ولن أقول لك كم هو عددهن في الوزارة. ما أريد توضيحه يكمن في عدد النساء اللواتي يجدن أنفسهن أحراراً بالترشيح وبتسلم مراكز حكومية.

حنان عشراوي

من أجل أن نصل إلى إجراء حوار مع شولاميت آلوني أريد أن أؤكد على دور النساء في حل قضية الأرض المحتلة. أعتقد أنه لا يطلب من النساء في البرلمان ممارسة سياسة الرضوخ أو السيطرة. ثمة قسم من الشعب نطلق عليه البطريركي أو المحتل، رغم أنه يتصف بالعقلية العسكرية فهو ما زال غير قادر على السيطرة على القسم الآخر من هذا الشعب. وبالتالي أعتقد أن أي خطاب نسائي يتناول السياسة الإسرائيلية والفلسطينية سيضع حداً بدون شك لكل المسائل السطحية ولكل التعميمات ولكل المصالح الشخصية. لكي يعالج المشاكل مباشرة. ليس لدينا أي شيء لكي نبرهن عليه شخصياً. لا نريد أن نظهر رجولتنا ونجبر الآخرين على الخضوع. لسنا بحاجة لحمل بندقية كي يقال عنا قويات. المطلوب منا هو إنتاج معرفة تتأسس على قيم مبنية على المشاركة وعلى خطاب نسائي يواجه المسائل بدلاً من الإكتفاء بمظاهر السلطة وبالمراقبة. نريد أن نبني كل ذلك على قاعدة الإحترام المتبادل وعلى الإعتراف بالإنسانية المشتركة التي ستحاول حماية المنطقة ومستقبل الكائنات البشرية عوضاً عن خلق حالة من عدم التوازن ومن السيطرة المبنية على قاعدة سلطوية وعسكرية.

شولاميت آلوني

إن السيّدة حنان تنطق بعبارات جميلة. غير أنني أخشى بأن نجد نساء يعتمدن مواقف سياسية لا تختلف كثيراً عن الرجال. ومن بين المتعصبين الموجودين في

بلادنا والذين يرغبون بالإحتفاظ بكامل الأراضي المحتلة، نلاحظ أن عدد النساء المتطرفات مرتفع جداً بنفس النسبة بالقياس إلى عدد النساء المنتميات إلى الأحزاب المتحررة، ونحن لدينا النسبة ذاتها. أظن بأن للنساء الحق في التواجد في كل مكان وبالقيام بكل الأعمال، ليس لأنهن أفضل من الرجال، بل لأنهن كائنات إنسانية ولهن أيضاً نفس الحقوق والفرص. ثمة من يعتقد أنهن أكثر ذكاء من الرجال. لقد كانت حواء المرأة الأولى التي قطفت تفاحة المعرفة، في حين أن آدم كان خائفاً من تناولها بعد ان منحتها له. قد تكون المرأة أكثر حيوية، لكنها ليست أفضل من الناحية الأخلاقية. إنها تعرض وجهة نظرها إستناداً إلى موضوع الحقيقة التي تؤمن بها. غير أننا منقسمات بكل أسف مثل الرجال في الدول المختلفة.

حنان عشراوي: نعم بكل تأكيد أنا متفقة مع هذا الرأي وأعتقد أن النساء يتوجب عليهن الإسهام والمشاركة في الأحزاب السياسية بيد أنني أظن أن تشكيل رؤية نسائية هو أمر مهم. واستناداً إلى علاقاتي مع النساء اكتشفت أن الرجال لا ينشغلون بنفس المشاكل التي تعاني منها النساء وخاصة لجهة ما يعود إلى لعبة الحكم. إن الإحتلال هو شأن الرجال. إنه حالة بطريركية مبنية على وضع عسكري بدلاً من الإعتراف بالإنسانية وبالحياة. أعتقد أننا عندما نشكل الخطاب النسائي يمكننا أن نبني المجتمع المدني الذي سيغير رؤية وخطاب الإحتلال والحكم. وبالتالي سيبدل طرق التفكير عند الناس. إن جزءاً من المسألة يبقى عالقاً، لأن النساء في مجتمعنا لم يستطعن التطور ولم يدركن أهمية هذا الخطاب والرؤية الناتجة عنه. هنا يكمن السبب في معرفة ما اذا كانت النساء قادرات على ممارسة هذا التأثير على الفهم وعلى المعرفة لكي يلجأن بعد ذلك إلى تحطيم البنى الفكرية المكتسبة. عندئذٍ نصل إلى السلام بسهولة وبسرعة فائقة.

شولاميت آلوني: أنا متفقة تماماً مع هذا الرأي.

كاترين ناي: هل لديكما الفرصة لمناقشة هذه المسائل معاً؟.

حنان عشراوي: بالتأكيد ولكن ليس بنفس القدر كما كنا نفعل في الماضي لقد كان الأمر سهلاً للتحدث معاً بشكل غير رسمي.

شولاميت آلوني: النساء والرجال يوجهون لنا اللوم على هذه اللقاءات. إنها مسألة سياسية. كل مواطن في هذا البلد يعرف تماماً عن أي شيء يدافع وعما أبشر به، وما يريد حزبي. لقد إرتكبنا الأخطاء بكل تأكيد. بيد أن كل واحد منا يدرك أن حزبنا يتمنى السلام ويرغب بالإعتراف بالشعب الفلسطيني ككيان مستقل يملك حق تقرير المصير. يتحتم علينا إذاً أن نعيد لهذه الشعوب الأراضي المحتلة منذ عام 1967. هناك قرارات (قرارا 242 .338) تبنتها الحكومة. وأنا متفائلة تماماً. ثمة من ينتقدني (ليس بالطبع الاشخاص الذين صوتوا لي). وهذه الحكومة لا تتحرك بسرعة وبإنفتاح على عكس ما كنت سأفعله في حال لو كنت رئيسة للوزراء. ولكن بكل أسف هناك عدد قليل من الناس صوت لنا). ومع ذلك لا يتملكني الخوف لما أقوله لأنني قلت ذلك قبل إنتخابي وسأستمر في قوله، وحكومتنا إعترفت بذلك. ثمة اعتقادات راسخة: مسألة الأمن، مسألة الناس الذين يعيشون في الأراضي المحتلة وهم مواطنون إسرائيليون. لا أريد هنا أن أعرض كل المسائل التي نواجهها. أعتقد أنه حينما نعترف بأن شعبنا غير قادرٍ أن يخضع شعباً آخر، عندئذٍ نجتاز كل الصعوبات في القريب العاجل والآتي سيكون أفضل.

(وصلت السيدة سيمون ڤايل أثناء مداخلة شولاميت آلوني وقد جاءت خصيصاً من الريف للمشاركة في هذه الندوة. وقبل أن تأخذ مقعدها على المنصة تعانقت مع السيدتين شولاميت آلوني وحنان عشراوي أمام الحضور الذي صفق لهن (إنها صورة رمزية تعبر عن التقاء الأخوات).

كاترين ناي: السيّدة ڤايل إنها المرة الثانية التي تشغلين فيها منصباً وزارياً. إنك تعودين فيها إلى الوزارة عينها. أمّا الآن وفي الوقت الذي نشهد فيه نقصاً في الموارد، يعتبر هذا المركز صعباً جداً ولا سيّما مسألة المدن والضواحي. أنت تتولين حكومة كبيرة كونك وزيرة دولة، أريد أن أعلم إذا كنت تشعرين بالعزلة اليوم رغم كل هذه المسؤوليات وما تغير بالنسبة لتجربتك الأولى في الحكم.

سيمون ڤايل: قبل أن اجيب،أريد أن أعبّر عن أسفي العميق لأنني لم أتمكن من الإستماع الى الحوار الذي دار بين السيدتين آلوني وعشراوي. لقد سنحت لي

الفرصة بأن أشارك في مثل هذه الندوات. منذ سنتين كان هناك لقاء في القدس وكانت السيدتان آلوني وعشراوي موجودتين. لقد تبادلنا الحديث في هذا المؤتمر حول الآمال بالنسبة للمفاوضات وللسلام. ومنذ فترة قصيرة شاركت في حضور لقاء عقد في بروكسل بين نساء إسرائيليات وفلسطينيات بحضور نساء أوروبيات. لقد عبّرت كل واحدة منهن بحرية تامة عن إعتقاداتها العميقة بدون إكراه مع إبداء الرغبة بالوصول إلى السلام ـ بعد فترة طويلة من العدواة ـ يتحتم علينا أن نبحث عن حوار وأن نقيم الحجج والبراهين كل حسب موقعه. أعتقد أن النساء مستعدات دائماً للسير في هذه الطريق رغم كونهن قويات ومتمسكات بمعتقداتهن وأحياناً بصلابة. إنهن يحاولن اكثر فأكثر فهم خطاب الطرف الآخر الموجود أمامهن إنهن يعتبرن هذا الأسلوب كنوعٍ من إحترام كرامة الآخرين، ربما لأنّ النساء يمتلكهن إحساس بأنهن غير محترماتٍ، لذلك كنت أرغب في الحضور لأنك كما تعتقدين، هناك تمزق في الحالة التي نعيشها وفي أكثر مناطق العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. أريد القاء التحية على رسولتي السلام متمنية لهما المزيد من الفرص وتحقيق الأهداف وفي حال تطورت الأمور ـ وهي بدأت فعلاً بالتقدّم ـ بوسعنا إن نقول إن هاتين السيدتين عملتا كثيراً من أجل السلام ومن أجل الأجيال القادمة. ولكي نعود إلى موضوعنا لقد كنت وزيرة للصحة. إنه من اليسير أن تعيّن إمرأة في هذا المركز بدلاً من تعيينها في مركز إقتصادي أو في مركز يتحمّل المرء فيه مسؤوليات متعددة. زيادة على ذلك، لقد تسلمّت حقيبة الصحة لمدّة سنتين من أجل إثبات كفاءتي وقبل أن توكل إلي مهمة الضمان الإجتماعي.

لقد كان الضمان الإجتماعي يشمل عدّة أمور على جانب كبير من الأهمية في تلك الفترة ورغم أن مسؤولية الأموال تعتبر اكثر أهمية من تلك التي تكوّن ميزانية الدولة، لم يكن لدينا الإنطباع بأن ندرك ما يمثل الضمان في الحياة الإجتماعية والاقتصادية للبلد ـ وحتى في الإوساط الإقتصادية، وأن نقدر النتائج التي قد تحصل من جراء إدارة سيئة أو ناجحة، مع الإشارة إلى أن الإدارة التي لم تكن دائماً خاضعة للسيطرة. أعتقد الآن اننا نلاحظ أكثر فأكثر ما يمثل كل هذا. بيد أنني سأقول إن الأزمة الإقتصادية الناشئة عن المعضلات الإجتماعية أصبحت لا تطاق

وإزدادت حدتها. لم تعد هذه الأمور تعتبر فقط كمسائل إجتماعية بما تحمله هذه الكلمة أحياناً من معنى سلبي، بل كعنصر مهم في سياسة البلد. لقد إكتسبت هذه العناصر قيمة بسبب خطورتها وبسبب النتائج المباشرة التي تؤثر في مجرى الحياة السياسية والإقتصادية ليس ذلك لأن هناك قيمة لكل ما هو «إجتماعي» بل العكس تقريباً. ثمة إحساس في بلدنا كما في دول عدة بأن إنقساماً قد حصل بين عالمين وإن أحدهما قد أصبح اكثر فأكثر هامشياً. فكل الناس تعي هذه المسألة وتعمل جاهدة لمعالجتها.

وفي الوقت نفسه تختص المدينة بالأقسام الوزارية التي لا تقع في إطار المسألة الإجتماعية. لقد حدث ذلك صدفة كما أنني تمنيت أن أكون مسؤولة عن سياسة المدينة التي الحقت بوزارة الشؤون الإجتماعية. في الواقع إني أتحدث عن مجموعة تضم كل وجوه الحياة والمجتمع: السكن، تنظيم المدن، المدرسة والبطالة. لقد أصبحت الحياة الإجتماعية في دائرة التساؤل ولم يعد النواب وحدهم المسؤولون عما يجري بل كل الذين يهتمون بمصير المجتمع والأجيال. الحق يقال إني أقبل كل ما عرضه علي رئيس الوزراء وخاصة في ما يتعلق بكفاءاتي المتعددة. كل ذلك يعتبر مؤشراً لمنح هذه الثقة إلى إمرأة ومنذ سنتين، لقد وافقنا على منح مسؤوليات إلى إمرأة عندما تم تعيين السيدة إديت كريسون رئيسة للوزراء بيد أن المسؤولين السياسيين يفعلون كل ذلك بتحفظ. ليس بوسعنا أن نقول إن الحكومة الحالية تضم عدداً كبيراً من النساء فالأمر لا يتطور بسرعة فائقة كما أن مجلسينا: مجلس الشيوخ ومجلس النواب الذي أنتخب منذ فترة قصيرة ـ لم يعالجا مشكلة التأخير التي حصلت في فرنسا ولا سيما في هذا المجال.

كي نتوسع اكثر في الموضوع، سأقول لك كيف أنظر إلى الوضع الذي نحن بصدده وذلك بالعودة خمس عشرة سنة إلى الوراء، لقد كانت الأمور مختلفة تماماً ولم أكن يومها أمارس العمل السياسي. كان لديَّ تجربة مهنية حقيقية ولكن عندما أصبحت وزيرة كنت أتساءل عما سيحدث لي اذا لم أثبت كفاءتي في تحمل المسؤوليات وإذا كان علي الرجوع إلى مركزي في القضاء أو أن أُعيّن في أحسن

الحالات في محكمة الإستئناف في باريس. وفي المقابل عندما نشعر بالثقة لم نعامل بنفس الطريقة كما كنا نتعامل بها منذ خمس عشرة عاماً. بالإضافة إلى ذلك كله، كنتُ رئيسة للبرلمان الأوروبي وتمكنت من خلال هذه الصفة من إقامة إتصالات عالمية. وهكذا يصبح الأمر أكثر بساطة أن نفرض أنفسنا على الساحة الدولية وأن نشارك في المؤتمرات من دون أن يعترض أحد علينا إلاّ في بلادنا. أنت تعرفين المثل القديم «لا كرامة لنبي في بلده». إستناداً إلى هذه الحالة أعتبر أنها صحيحة تماماً إن الأمور قد أصبحت مختلفةً لأنني تقدمت في العمر كما أنني أصبحت واثقة من نفسي أكثر فأكثر.

ومع ذلك إن هذا الإختلاف يعود إلى مسؤولياتي الحالية أكثر منه إلى التطور الذي نلاحظه في المجتمع من خلال النظرة إلى المسؤوليات التي تتحملها النساء. أعتقد أنني متشائمة في هذه الرؤية. لا أرى سبباً لأقول إن الأمور قد تبدلت منذ خمس عشر سنة، غير أنها قد تطورت ببطء على صعيد المسؤوليات التي تتحملها النساء في الحياة السياسية. مع الإشارة إلى أن الأمور التي تتعلق بوضع النساء لم تتحرك كثيراً. لا ريب أن الأزمة الإقتصادية قد فعلت فعلها، وكما نعلم أنه أثناء الأزمة يتم طرد النساء إلى البيوت، وهكذا نجد بين صفوفهن نسبة مرتفعة من البطالة. قد يتذرع البعض بأن راتب المرأة يعتبر من نوع الدعم. غير أن هذا الواقع ليس صحيحاً في الوقت الراهن لأن هناك عدداً كبيراً من النساء يقمن بالواجبات العائلية. وفي حال لم يقمن بذلك ربما قد تكون المرأة شريكة لرجل لا يعمل، وحين يكون الوضع متأزماً من الناحية الإقتصادية فإن الناس دائماً تلجأ إلى التذكير بالصور القديمة.

إني أتساءل عن المرحلة التي نجتازها ولا سيّما بعد معركة أو بعد نضال مفروض إذا كانت النساء قد أصابها الوهن بعد الكفاح وبعد أن حصلن على ثمن زهيد ودفعن غالباً الجهد الذي بذلنه. نلاحظ أيضاً أن حياة النساء هي معقدة أكثر بكثير من الفترة السابقة، كما أنهن في حياتهن المهنية مطلوب منهن أن يكن في غاية الحيوية كي يتم الإعتراف بحقوقهن، غير أن ذلك لم يحظ على موافقة المجتمع.

ورغم هذا ثمة تناقض. أعتقد أن الشباب قد تغيّروا في الواقع. لم نصل بعد إلى مرحلة يتم فيها التوزيع التام في المهمات، كما كان يثار الموضوع في الماضي ولا إلى المساواة في الترقيات والقبول بمجاراة الرجال. ومع ذلك بإمكاننا التحدث عن تغيير كبير. إن هذا التغيير كان مهماً بالنسبة إلى الجيل الذي عشت فيه ولا سيّما على الصعيدين النفسي والإجتماعي. إنه من اليسير جداً أن نعمل على سن قانون بسرعة فائقة على خلاف الأشياء التي تتطلب وقتاً طويلاً بسبب العادات المترسخة.

ومع ذلك إنّ هذا التطور لا يكفي أبداً لحل التناقضات بشكل كامل والصعوبات التي تعترض النساء. لا أعرف كثيراً من النساء الشابات في عمر العشرين والثلاثين. إني أجهل تماماً كيف يقمن بمعالجة المسائل. بيد أن النساء اللواتي هن في عمر الأربعين، رغم أنه لم تتوفر لهن الفرص كما كن يتمنين أعتقد أن أولئك النساء كن على قدر كبير من الشجاعة ومتميزات. منذ فترة قصيرة كنت أستمع إلى رجال من جيلي وكانوا يتحدثون عن رفيقاتهن في معهد الإدارة أو في الجامعة والعبارات التي كانوا يتلفظون بها تدل على تفوقهم من الناحية الجسدية. لقد أنتهى كل هذا، لأن أحداً لم يعد قادراً على الدفاع عن صورة المرأة. لم يعد بوسع الرجال أن ينتقدوا النساء في عمر الأربعين على هذا الصعيد. غير أنه فيما يتعلق بالنساء الأكثر شباباً إني أتساءل عما إذا كانت تلك النساء يصطدمن بأمور أكثر صعوبة. آمل بأن النساء اللواتي أعطين الكثير في حياتهن المهنية أو في حياتهن السياسية ولم يغزن بشيء مما توقعنه، بأن يمنح الأمل للنساء الشابات.

يتحتم علينا أن ندرك بأننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق المساواة في التمثيل وان كان ذلك على صعيد الحكومة والمجلس النيابي والإدارة في فرنسا. وهذا الأمر يبعث فينا الدهشة لأن نسبة النساء العاملات في هذا البلد هي أكثر بكثير بالنسبة للدول الأوروبية الاخرى. ربما نشعر بالإستغراب بسبب الفارق بين الحياة الإقتصادية والسياسية. إني أقصد هنا الحياة السياسية غير أن الأمر ينطبق أيضاً على الحياة الإدارية. كنت أشارك منذ فترة قصيرة في إجتماع المحافظين الذي نظمته

وزارة الداخلية. لقد حضر كل المحافظين في المقاطعات والمناطق بالإضافة إلى عدد من الموظفين الكبار في وزارة الداخلية وفي الوزرات المختلفة. لقد كانت القاعة تزدحم بالحاضرين في حين أننا كنا ننتظر حضور عشر نساء من أصل 120 أو 150 شخصاً. إن هذا الفارق يبدو مهماً. وحتى في الدول الأخرى ورغم وجود عدد كبير من النساء في المجالس النيابية، وفيما يتعلق بالوزراء، فنحن ما زلنا متخلفين في تطبيق التمثيل المتعادل في العدد وفي المسؤوليات.

كاترين ناي: حين طلبت منك أن تتحدثي عن التغيير الذي حصل منذ عام 1974 كنت أرغب بمعرفة ما توحي اليك نظرات زملائك الوزراء وعندما قارنت نفسك بهم في رأيك ما الذي تغّير؟ وهل تبدلوا هم؟.

سيمون ڤايل: لم تواجهني يوماً مشكلة داخل الحكومة. إن الصعوبات التي اعترضتني لإثبات كفاءتي والحصول على اعتباري والدخول في نقاش على قدر من المساواة والدفاع عن اقتراحاتي، كل هذه الامور كنت قد خبرتها في البرلمان غير أن الوضع الآن لم يعد على حاله، هناك عدد كبيرٌ من النواب الشباب، أما أنا فقد أصبحت وزيرة متقدمة في العمر ولدي وضعية مميّزة. لم تعد تطرح مسألة الرجل أو المرأة على هذا الصعيد. ما قد يكون مهماً هو معرفة ما تفكر به النساء الشابات اللواتي دخلن إلى مجلس النواب. ينتابني شعورٌ بأن هؤلاء أصبحن مقبولات بشكل أفضل. وبصورة عامة إن اللواتي فزن في الإنتخابات - إستناداً إلى الروايات المذكورة منهن - اعترضتهن عقبات كثيرة قبل أن يفرضن أنفسهن. والآن وبعد دخولهن المجلس النيابي، تم إندماجهن رغم العدد القليل منهن.

جيزيل حليمي: لقد كنت منذ فترة في أثينا مع بعض المسؤولين السياسيين إتخذتم قراراً كان بمثابة تحقيق أمنية تتمثّل بالمساواة السياسية بين الرجال والنساء.

في فرنسا توجد ثلاث نساء في الحكومة.

السؤال الأول: هل تعتقدين في حال كنتن أكثر من الرجال في الحكومة وبكل تأكيد في البرلمان بأن النظرة الشمولية في السياسة وفي القرارات الواجب

اتخاذها وفي مشروع المجتمع الذي يجب أن نبنيه من خلال المهمات الحكومية والبرلمانية ستكون مختلفة؟ السؤال الثاني: ألا تشعرين بوضع أفضل عندما تكون النساء بنسب متساوية مع الرجال في الحكومة بدلاً من أن تكوني من ضمن اثنتين أو ثلاث نساء؟ عندئذ تدركن القوة التي تمثلنها أثناء وجودكن على أساس التمثيل المتعادل في الحكومة.

سيمون فَايل: إني أطرح دائماً هذه الأسئلة على نفسي في حال كانت النساء أكثر عدداً وتقريباً بنسب متساوية مع الرجال هل يتصرفن بشكل مختلف عن الرجال في الوقت الراهن؟

لا شك في أنه سؤال في محله وإذا نظرنا إلى الأمور بعمق نجد بأن النساء يتحلين ببعض الصفات ولديهن أيضاً بعض المساوىء. ألا يكون ذلك مرده إلى عددهن القليل؟ الجدير بالملاحظة أن هناك اختياراً دقيقاً وإن النساء اللواتي يصلن يبذلن جهداً كبيراً ويتصفن بميول سلطوية. وحين يجدن أنفسهن في وضع شبيه بوضع الأقليات يتصرفن بشكل مختلف كي يثبتن جدارتهن أو إختلافهن أعتقد شخصياً أنه يوجد عند النساء نوع من التسلط .ورغبة في تاكيد الذات كي يفرضن أنفسهن وكي يشعرن بأنهن في دائرة التساؤل. لقد لاحظت هذا السلوك حتى عند النساء اللواتي يمارسن مهمات راقية. أستحضر هنا على سبيل المثال مارغريت تاتشر. كنت أعتقد دائماً أن هذه السيّدة استحقت لقب المرأة الحديدية بسبب شخصيتها القوية ولأنها كانت تشعر بالحاجة لإثبات وجودها بعد أن تحملت المصاعب الكثيرة. ثمة كتبٌ منشورة تؤكد هذا الإتجاه غير أنه عندما تضع جانباً سمات الشخصية المرتطبة بوضع ما، ندرك بأن النساء مختلفات في العمق. تكمن المسألة في حال أنهن سيستمرين على هذا النحو، وخاصة عندما سيعشن مثل الرجال ويتلقين التربية نفسها.

هل كانت سيمون دو بوفوار (de Beauvoir) على حق أم على خطأ؟ إن هذا السؤال جدير بأن يطرح، حين قرأت كتاب «الجنس الآخر» منذ خمس وعشرين أو ثلاثين سنة كنت مثل كل النساء من جيلي شغوفه. لقد شعرت في تلك الفترة

بالحرية وبلذة الإكتشاف، ولكن بعد ذلك كنا نتساءل عن حقيقة ما جرى وهل أن المجتمع وأمهاتنا والتربية والمدرسة هم الذين ساهموا كي «نصبح» نساء؟ وعندما نضع أنفسنا بالمقارنة مع مواقع الرجال في أخذ القرارات ذاتها وفي العيش في عالم قريب منا أليس لدينا ردات فعل مختلفة؟ بالنسبة لي أعتقد أننا مختلفات في العمق.

أرى أن قسماً من الحضور يشاركني الرأي. أعود بالذاكرة إلى عام 1974 أو 1975، لقد كنت مدعوة إلى السويد لتسلم جائزة نلتها بسبب ارائي في الحركة النسائية وألقيت خطاباً يركز على إختلاف النساء، وإعتبرت أن هذه الأفكار الجريئة التي قلتها في السويد غير مقبولة وتتحدى التقاليد. لقد أصيب الناس بالدهشة بعد المعركة التي خضتها من أجل الإجهاض؛ وبسبب ما أقول أن النساء يمتلكن أسلوباً مختلفاً عن الرجال. أما الآن فنحن نطالب بأغلبيتنا بالإختلاف وبالحرية وبالمساواة وبنفس الحقوق المكرسة للرجال. ويحق للنساء بأن تكون لهن شخصياتهن المميزة. يوجد هناك هوية للرجال وأخرى للنساء. ولكن لحسن الحظ فهما تلتقيان من وقت لآخر. يمتلكني إحساس بأني إمرأة مع التعبير عن كل الأسف أحياناً ـ لقد أسفت على كل هذا الفترة الطويلة من حياتي. لكنني ما زلت أملك شخصيتي وليس لدي الرغبة في أن أكون مثل أخي أو مثل الصبي الصغير الذي كنت أرافقه إلى الصف، ولهذا السبب بالذات، بعد أن كنت متحمسة لما قالته سيمون دو بوفوار، لم أعد متفقة مع ما كتبته.

وحين نصبح في مرحلة نحقق فيها التمثيل المتعادل كيف ستكون المشكلة؟ وعندما سيتطوّر المجتمع بإتجاه يضمن المساواة ـ وأعتقد بأن ذلك يتطلب بعض الوقت ـ ما هي نسبة الخصوصية التي ستحتفظ بها النساء. بالنسبة لي أتمنى لو يحتفظن بأشياء كثيرة، وبما أنني أناضل منذ عدة سنوات كنت أرغب بوجود النساء في عدة مسؤوليات لأنهن مختلفات. وليس ذلك فقط بدافع العدالة أو المساواة الديمقراطية، بل سأقول بأن الإختلاف عند النساء منذ لحظة تولي المسؤوليات يؤدي إلى إزدهار الواقع بشكل ملفت للنظر. وفي حال أن هناك تشابهاً بين الرجال

والنساء بإمكاننا أن نأخذ منهم الأفضل بينما أعتقد أنه من المهم أن نختار رجالاً ونساء لكي يحققوا التكامل بفضل تجاربهم الغنية. ونحن النساء سنساهم بشيء مختلف في المجتمع. لم أقصد هنا الحديث عن اللذة والحنان. ليس هذا ما نقدمه، بل رؤية مختلفة لأنه لدينا طموحات وحاجات مختلفة وتعابير متنوعة. إن كل ذلك يبدو ضرورياً لبناء مجتمع متوازٍ يتكوّن من هذه العناصر المختلفة.

الحق يقال أن مكان النساء لم يكن مهملاً في الماضي. نذكر غالباً المجتمعات اليهودية والمسيحية أو الإسلامية حيث كان للنساء دور مهم. غير أنهن كن دائماً بحاجة إلى وسطاء. ليس ذلك في المنزل بل في المجتمع. إني أعتقد بأنه من الأهمية بأن لا يخسر المجتمع وجود النساء الذي يقدم البرهان على تجربتهن الغنية.

جيزيل حليمي: هل أنت متفقة مع ما قيل أمس، سألخصه لك بعبارة واحدة: إنه من المفارقة بأن يكون إختلاف الجنسين هو المحرك للمساواة الحقيقية للنساء ولا سيّما في السياسة؟.

سيمون ڤايل: أجل، أنا متفقة تماماً معك، أعتقد بأنها الخاتمة التي كنت أرغب في قولها. إنها الركيزة الأساسية في كل بحثٍ عن المساواة.

- وبعد الإنتهاء من أعمال المؤتمر: «الديمقراطية من أجل النساء: تقاسم الحكم» لقد قررت حركة «الإختيار» (Choisir) إنشاء لجنة دائمة ودولية من أجل تحقيق ديمقراطية تؤمن التمثيل المتعادل (CPIDP).

وستؤمن هذه اللجنة الإرتباط والتبادل والتنسيق مع كل المبادرات التي تهدف إلى الإسراع في تحقيق المشاركة في التمثيل المتعادل للنساء على كل أصعدة السلطة السياسية.

سينعقد إجتماع للجنة التنسيق والتقييم والتحضير في حزيران عام 1994.

وفي سبتمبر 1995 ستكون هذه اللجنة ممثلة في المؤتمر العالمي للنساء الذي سينعقد في بكين.

لقد قام السيّد جان كلود كاريير بإخراج مسرحي للنصوص التي تضمنت قضيّة النساء، تحت عنوان «هل تمتلك النساء روحاً. . . سياسية». وقام بتمثيل الأدوار كل من كاترين هيجل، مود ريه، بيار أرديتي، ودانيال مسعيشي. وتم إختتام أعمال المؤتمر بهذه اللوحة المسرحية.

لسوء الحظ، ليس بوسعنا أن ننشر النص المسرحي الذي نفذه جان كلود كاريير لكننا سنترك الكلام إلى «كورالين» في مسرحية «الاسيرڤا أمورازا» لكارلو غولدوني (Goldoni):

«ليأتوا» الآن هؤلاء الحكماء المزعومون الذين يتكلمون بسوء عن النساء وليأتوا السادة الشعراء الذين يعتقدون بأن التصفيق لهم يتم على حسابنا. سأجعلهم يحمرون من الخجل، هناك أيضاً من يقوم بهذا العمل أفضل مني: يوجد المزيد من النساء الشريفات والباسلات اللواتي يتخطين الرجال في الفضيلة ولا يصلن أبداً إلى درجة إنحطاطهم في الرذيلة.

عاش جنسنا وليمت في الحال كل من يتجرأ على المس بكرامتهن!».

(الفصل الثالث، المشهد الأخير).

النساء في أرقام

النساء في السياسة
في فرنسا، في أوروبا وفي العالم

تحقيق ماريات سينو

جدول رقم 1-النساء في المجلس النيابي: النسبة المئوية العالمية والنسبة المئوية الإقليمية (إتحاد مجالس النواب، حزيران، 1991)

بصورة عامة، لا تبدو نسبة وجود النساء داخل مجالس النواب في مختلف بلدان العالم آخذة بالتقدم بشكل أفقي على مدى السنين؛ حتى أننا نلاحظ منذ فترة قريبة أن هناك هبوطاً في النسبة المئوية بمقدار نقطتين. إن مرد هذا الهبوط - يتعين علينا أن نعترف بذلك - عائد إلى إنهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا. نحن نعلم جيداً بأن تلك الأنظمة كانت تعزز وجود النساء في المجالس النيابية. وحين نأخذ بعين الاعتبار توزيع القارات فيما يعود إلى نسبة وجود النساء في المجالس النيابية، نضع جنباً إلى جنب اميركا وآسيا، وأوروبا، بنسبة 12 إلى 12,5%. وبعكس ما كنا نعتقد، ليست أوروبا - مهد الديمقراطية - هي التي حققت أفضل النتائج في التصويت للنساء في المجالس التشريعية.

جدول رقم 2-حق التصويت والنساء: 1893- 1993

إن الحصول على حق التصويت كان نتيجة معركة دامت زهاء قرن تقريباً ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وفي عام 1893 حصلت النساء في نيوزيلندا على حق التصويت (فقط حق الإقتراع لأنهن لم يحصلن على حق الترشيح الاّ في عام 1919). في حين أن النساء في ليختنشتين (Lichtenstein) لم يحصلن على حقوقهن الاّ بعد مرور 91 سنة. غير أن المفارقة موجودة في فرنسا، التي تعتبر أول أمة منحت الإقتراع الشامل للرجال عام 1848، إنها تأتي الآن في مؤخرة الدول الأوروبية التي إعترفت للنساء بحق الاقتراع عام 1944.

جدول رقم 3.- النساء البرلمانيات (في المجلسين)
في دول اوروباالغربية في عام 1993

إذا نظرنا إلى خارطة أوروبا الغربية، نلاحظ أن أوروبا الشمالية تعتبر «أرض النساء». لأن هناك نسبة ٪ 38 من النساء يشغلن مقاعد في البرلمان الفلندي، الثالث أو أكثر في النروج، في السويد، في الدانمرك، والربع تقريباً في البلاد المنخفضة وفي ايسلندا. وبوسعنا هنا أن نحدد الفرق بالنسبة لتراجع فرنسا (6 ٪ نساء في البرلمان) التي تأتي قبل اليونان وفي مؤخرة الدول الأخرى بما فيها دول الجنوب مثل إسبانيا.

جدول رقم 4. ـ النساء الوزيرات في دول أوروبا الغربية في عام ١٩٨٩.

تشير نسبة النساء الوزيرات ـ ونقصد هنا الوزيرات بإستثناء وزيرات دولة ـ إلى التقدم نفسه في أوروبا الشمالية. وفي الوقت الراهن يوجد في النروج ما نسبته 42 % من النساء الوزيرات. ونحن نعلم أن حكومة العمال برئاسة غرو هارلم برند لاند (Gro Harlem Brundland) كانت مؤلفة من الرجال والنساء بنسبة متساوية.

جدول رقم 5 .ـ النساء النائبات في البرلمان الأوروبي من عام 1979 إلى عام 1989

إن البرلمان الأوروبي الذي أنشيء حديثاً والذي منح حق الإقتراع الشامل منذ عام 1979 خصص مكاناً معتبراً للنساء. وما يزال هذا المكان يتسع ببطء وبشكل أكيد على مدار الوقت. لقد تجاوزت نسبة النساء من 15,9 إلى 18,5% وذلك من عام 1979 إلى عام 1989 أي في غضون عشر سنوات. تجدر الإشارة إلى أن بلداناً مناهضة لإنتخاب النساء على الصعيد الوطني تشهد هنا نسبة مرتفعة في تمثيل النساء. تنطبق هذه الحالة على إنكلترا كما تنطبق على فرنسا أيضاً حيث فاز اكثر من 20% من النساء من ضمن 81 نائباً معتمدين في البرلمان الأوروبي.

جدول رقم 6 .ـ فرنسا عام 1993. النساء في الحكم وفي الحياة السياسية

يظهر هذا الجدول المستوى الضعيف لمشاركة النساء الفرنسيات في مختلف المجالس التمثيلية إن نسبة وجود النساء لا تتعدى 10% داخل المجالس المحلية (تعتبر هذه المجالس حديثة العهد) والمجالس البلدية، رغم ذلك يتعين علينا ان نلاحظ بأنه يوجد اكثر من 4,5% من النساء من بين رؤوساء البلديات. يعتبر ذلك توضيحاً لظاهرة معروفة تسمىّ «الانقسام العمودي للسلطة بين الجنسين». يمكننا أن نضيف أيضاً بأن اكثرية النساء اللواتي فزن كرئيسات للبلديات يمارسن أعمالهن في بلديات ريفية صغيرة وغالباً ما يتواجدن في مدن كبيرة. وفي مقابل ذلك تبدو نسبة النساء الوزيرات مرتفعة. نشير إلى أن النساء الفرنسيات يواجهن عقبات عدة في بداية دخولهن إلى المجالس المنتخبة، كما أنه يتم تعيين من قبل السلطة العليا في وظائف حكومية وفي مراكز وزارية. لقد كانت هذه الظاهرة بارزة في فرنسا أثناء وجود اليسار في السلطة وأثناء حكم الرئيس ميتران.

جدول رقم 7. ـ فرنسا. النساء النائبات منذ حصولهن على حق الترشيح عام 1945

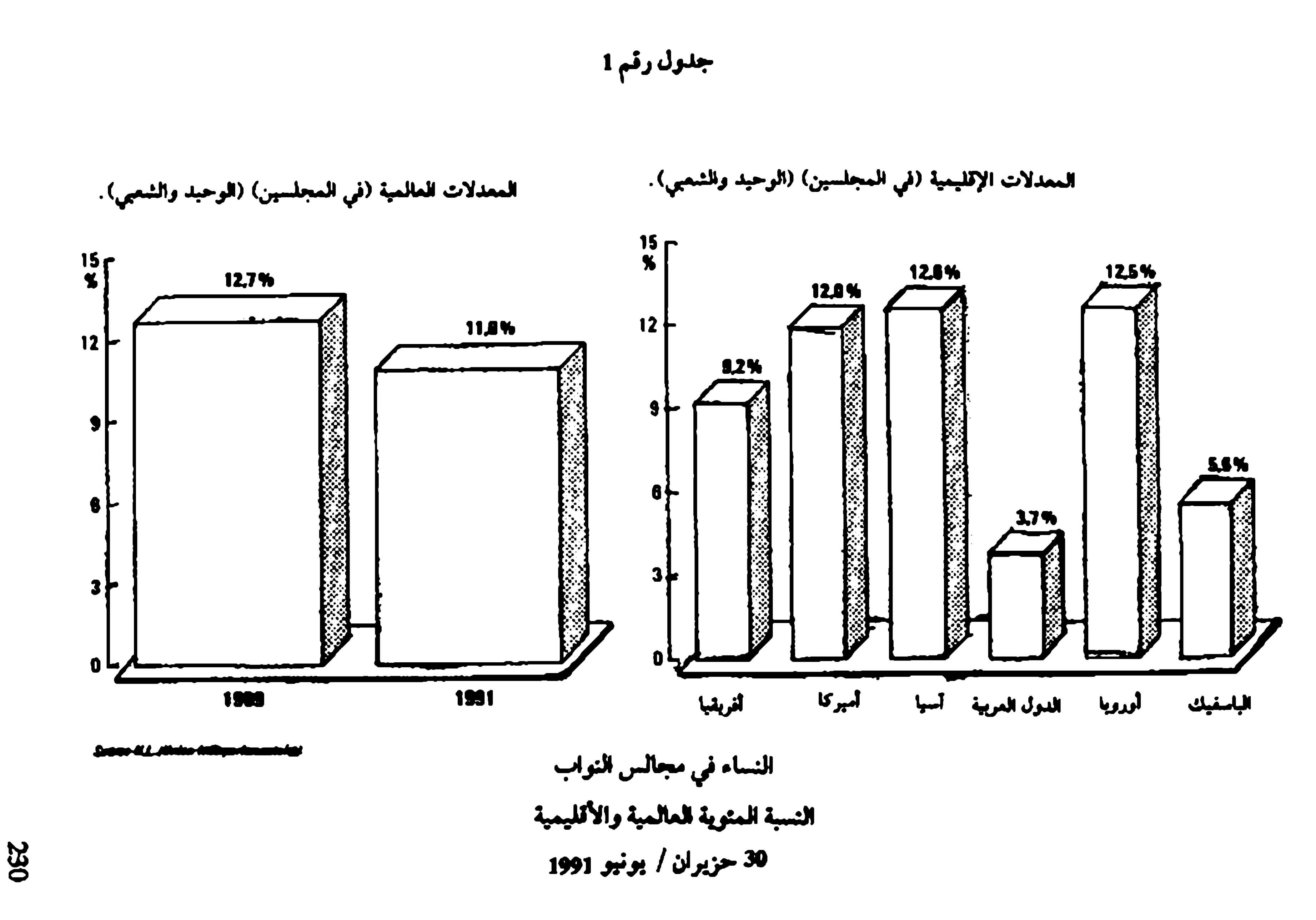
يشير هذا الرسم البياني الذي يوضح تمثيل النساء في المجلسين التابعين للبرلمان منذ عام 1945 الدهشة لأنه يظهر ثباتاً إذا لم نقل تراجعاً لنسبة النساء النائبات في البرلمان. ويتعارض هذا الوضع ـ يجب أن نذكر بذلك ـ مع مختلف الدول الأوروبية المجاورة التي شهدت تزايداً في إضفاء الطابع النسائي على المجالس السياسية. نشير إلى أن وتيرة التزايد كانت بطيئة في بداية الأمر ثم أخذت بالتسارع منذ السبعينات.

جدول رقم 8. ـ النساء المنتخبات في المجالس المحلية في ظل الجمهورية الخامسة في فرنسا.

يشير هذا الرسم البياني إلى ظاهرتين. أولاً، نلاحظ أن هناك تقدماً

ملموساً في نسبة وجود النساء في المجالس البلدية منذ السبعينات. لقد حققن الآن اكثر من 17% في الانتخابات البلدية التي جرت عام 1989. ثانياً ورغم ذلك، نلاحظ بأن هناك ثباتاً في نسبة التمثيل في الوظائف حيث تتم ممارسة السلطة. لأنه يوجد لدينا اكثر من 5% من النساء المنتخبات لرئاسة البلديات في عام 1989 مقابل 1% في فترة الثلاثين سنة المنصرمة. وإستناداً إلى هذه الوتيرة، ليس بوسعنا القول بأن النساء سيتمكن في الغد القريب من ممارسة الحكم على صعيد المجالس البلدية.

جدول رقم 1



النساء في مجالس النواب

النسبة المئوية العالمية والأقليمية

30 حزيران / يونيو 1991

جدول رقم 2

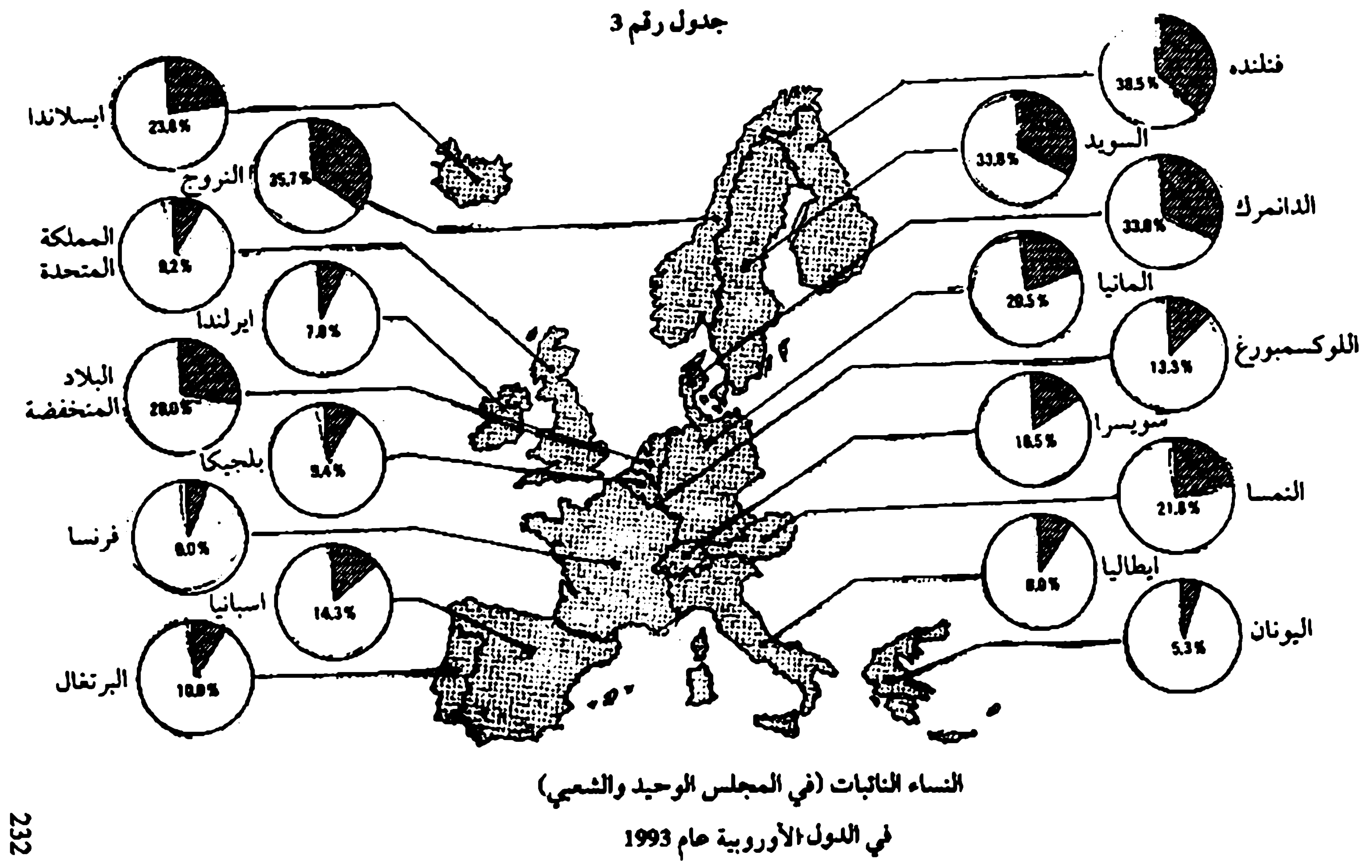
حق التصويت والنساء

1893- 1993

منذ مئة عام، منحت نيوزيلندا حق التصويت للنساء للمشاركة في الإنتخابات التشريعية، وكانت المرة الأولى في التاريخ ـ ومنذ خمسين عاماً، منحت فرنسا هذا الحق للنساء الفرنسيات!

1893	نيوزيلندا
1902	اوستراليا
1906	فنلندا
1913	النروج
1915	الدانمارك
	إسلندا
1918	إيرلندا
	النمسا
	بولونيا
	روسيا
	المانيا
1919	اللوكسمبورغ
	البلاد المنخفضة
1920	الولايات المتحدة
	تشيكوسلوفاكيا
1921	السويد
1928	إنكلترا
1930	جنوب إفريقيا
1931	اسبانيا
	البرتغال
1932	تايلند
1933	تركيا
1934	البرازيل
1937	الفيليبين
	باكستان
1944	فرنسا
	بلغاريا
1945	إيطاليا
	اليابان
	ألبانيا
	هنغاريا
	أندونيسيا
1946	رومانيا
	فيتنام
1947	الأرجنتين
	فنزويلا
	المكسيك
1948	بلجيكا
	اسرائيل
1949	يوغسلافيا
	الصين
	التشيلي
1950	البيرو
	الهند
1952	بوليفيا
	اليونان
	شاطىء العاج
1954	سوريا
1956	مصر
1957	كولومبيا
1959	مدغشقر
1960	سان مارينو
1961	الباراغواي
1962	موناكو
1963	إيران
	كينيا
1964	الأردن
1971	سويسرا
1984	ليختنشتين

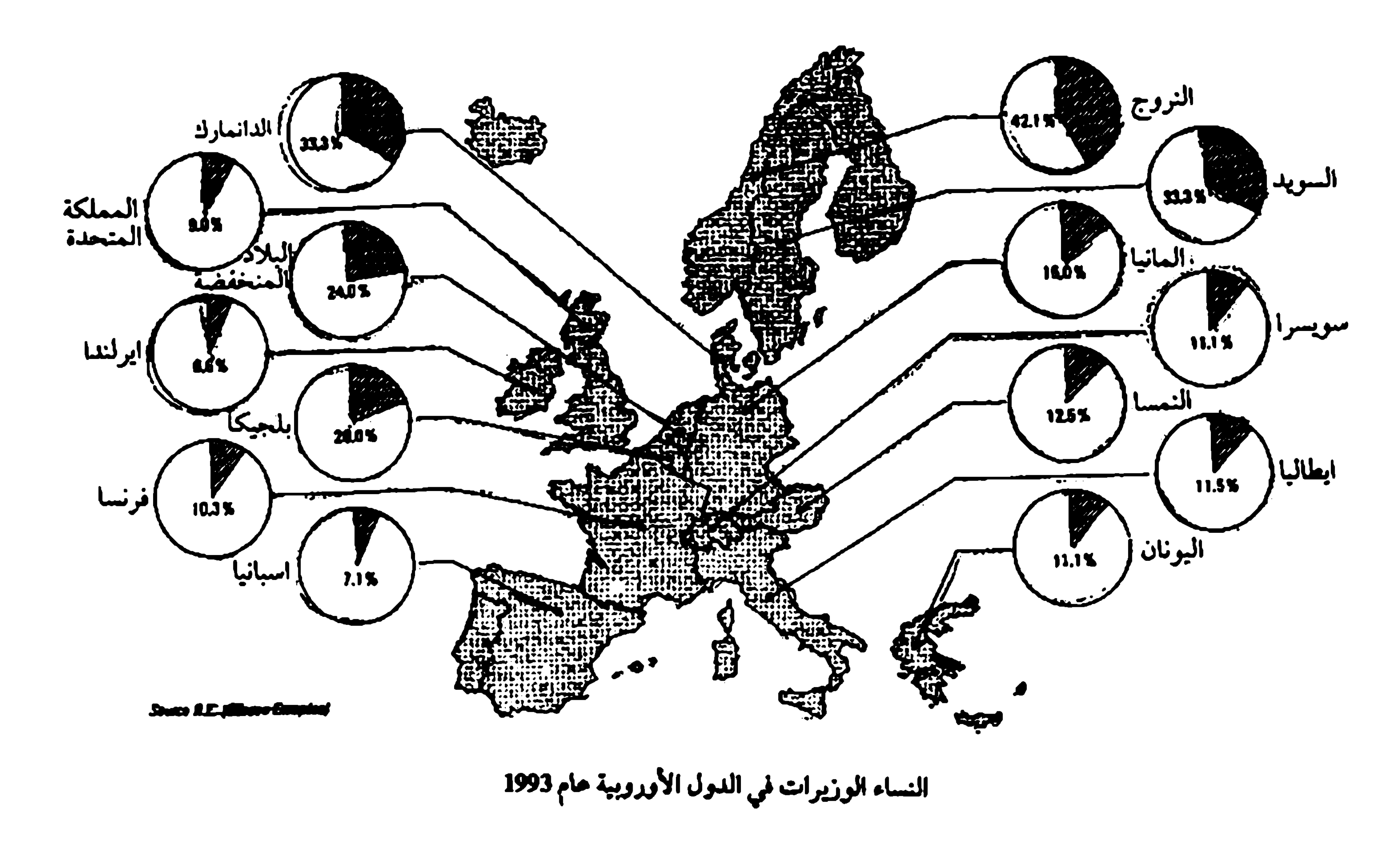
جدول رقم 3



النساء النائبات (في المجلس الوحيد والشعبي)

في الدول الأوروبية عام 1993

جدول رقم 4



النساء الوزيرات في الدول الأوروبية عام 1993

جدول رقم 5

النساء النائبات في

البرلمان الأوروبي

الدول	مجموع المقاعد	النساء النائبات 1979	1984	1989
الدانمرك	16	%31,2	%37,5	%37,5
اللوكسمبورغ	6	%16,6	%33.3	%33.3
المانيا	81	%14,8	%19,7	%30.8
البلاد المنخفضة	25	%20,0	%28.0	%28,0
فرنسا	81	%22,2	%20,9	%23,4
بلجيكا	24	%8.3	%16,6	%16,6
إسبانيا	60	-	%10,0	%15,0
إنكلترا	81	%13,6	%14,8	%13,6
البرتغال	24	-	%4,1	%12,5
إيطاليا	81	%13,6	%9,8	%9,8
إيرلندا	15	%13,3	%13,3	%6,7
اليونان	24	%8,3	%8,3	%4,2
	518	%15,9	%16,0	%18,5

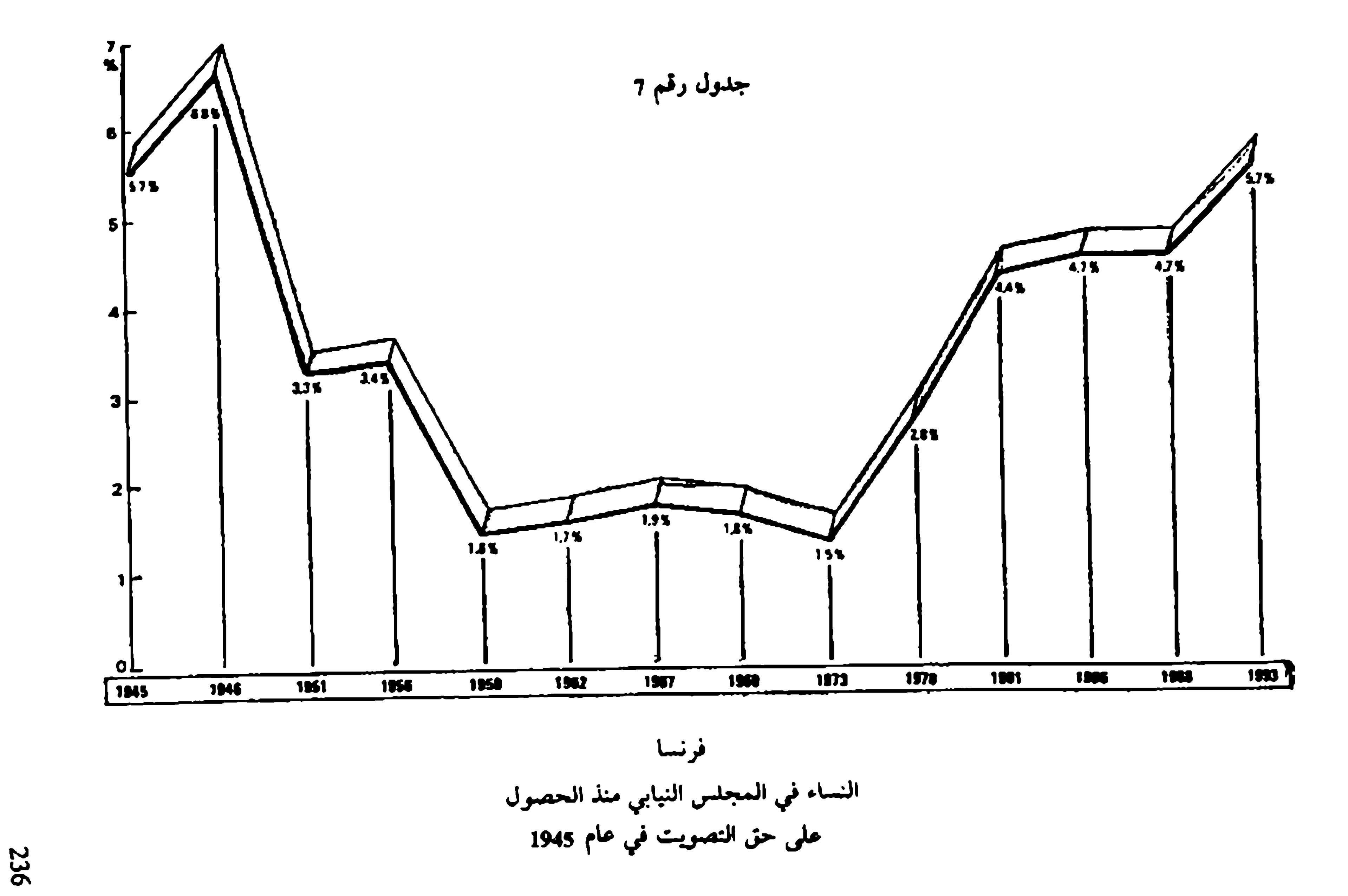
جدول رقم 6

فرنسا عام 1993

النساء في الحكم وفي الحياة السياسية

	مجموع	المنتخبين	النساء المنتخبات ٪
المستشارون في المجالس البلدية	505872	86685	17,1
رؤساء البلديات	36456	1986	5,4
المستشارون العامون	3783	193	5.1
المستشارون الإقليميون	1829	230	12,6
النواب	577	35	6,0
أعضاء مجلس الشيوخ	320	16	5,0
البرلمانيون الأوروبيون	81	19	23.4
وزراء	29	3	10,3

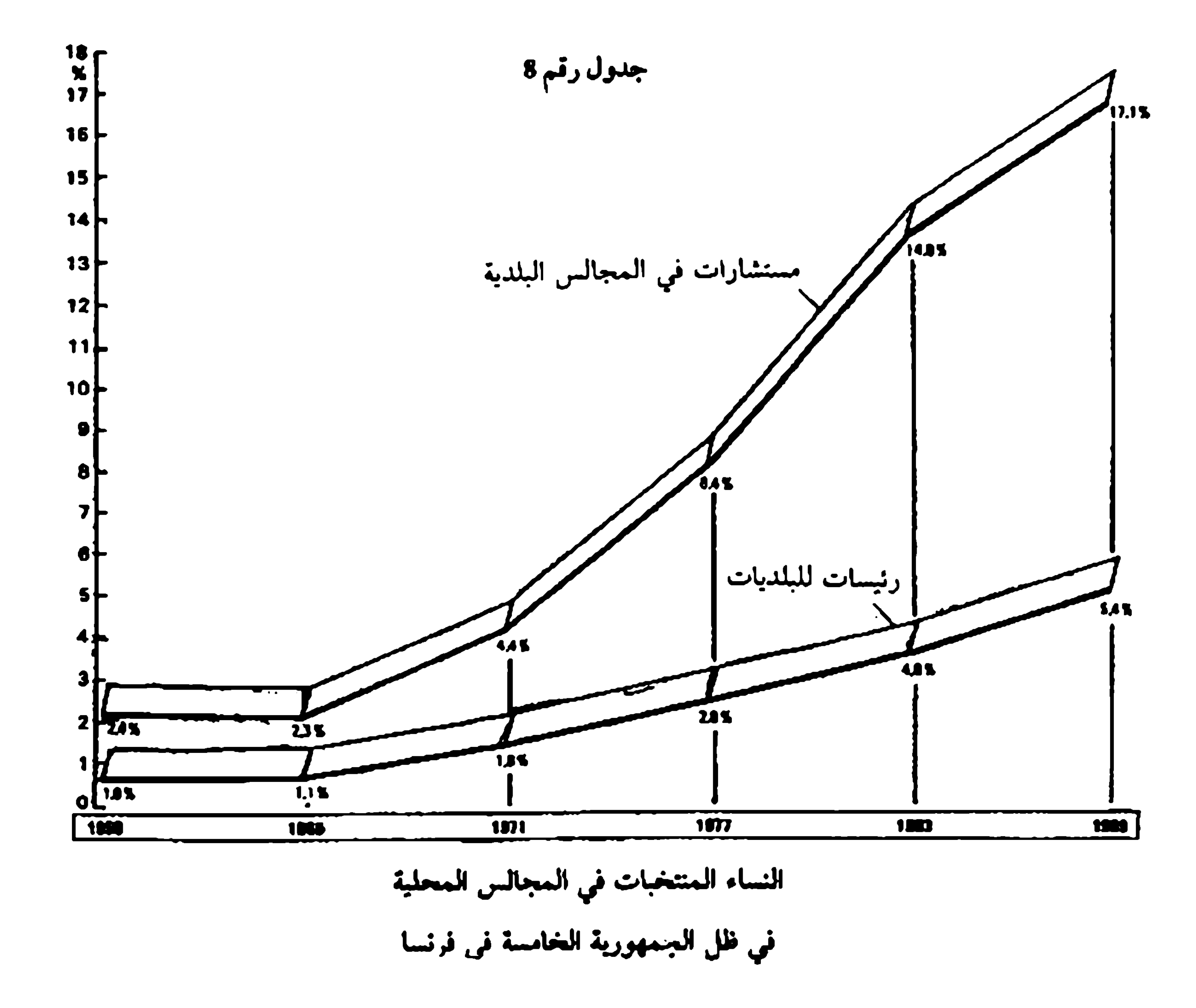
جدول رقم 7



فرنسا

النساء في المجلس النيابي منذ الحصول
على حق التصويت في عام 1945

جدول رقم 8



النساء المنتخبات في المجالس المحلية

في ظل الجمهورية الخامسة في فرنسا

فهرست

IV . استراتيجيات من أجل وصول النساء إلى الحكم

طاولات مستديرة

النساء في أرقام

عويدات للنشر والطباعة 999/ 1998

GISÈLE HALIMI

FEMMES

MOITIÉ DE LA TERRE
MOITIÉ DU POUVOIR

Traduction arabe
de

Dr. Abdel Wahab TERROU

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Liban

النســاء

نصف العالم، نصف الحكم

في كلّ مجالس النوّاب في العالم تقريباً، يمكن اعتبار النساء صُوراً غير ناطقة أكثر بكثير من أن يكنّ ممثلاتٍ حقيقياتٍ عن الشعب. كيف، ولماذا أطال هذا القبول والخضوع والسكوت من عمر هذا الإنقسام الإنساني في الحياة السياسية؟

باي تواطؤ وباي تشابك بين العقليات والقوانين، أصبح الميدان السياسي أقل تمثيلاً للنساء، وحكراً على الرجال حتى في الدول الحديثة التي تدّعي الديمقراطية؟.

كي نفسح المجال أمام نقاشٍ حقيقي، تتطلّب هذه الأسئلة أن نعود إلى كلّ المعطيات التاريخية والفلسفية، رغم كل التعقيد الذي تتصف به. يتوجب علينا أن نضيف أيضاً المعطيات التي تلقي الضوء على برهان العامل البيولوجي. ليس لأن علم التشريح والبيولوجيا هما الحجر المحك والمقياس لهذا العامل، بل لأن الذين يقومون بالإشراف على هذين العلمين يستنتجون دونية النساء بشكل عام.

من هنا، جاءت أهمية هذا الكتاب، حيث بحث في تاريخ الديمقراطية في غياب النساء ومسؤولية جميع الأديان والعقليات في حرمانهن من التمثيل السياسي، كذلك الاستراتيجيات التي سلكت لوصولهن إلى السلطة وممارسة السياسة؛ وهناك إحصاءات تُبين في أرقام نسبة النساء في الحكم والحياة السياسية.